



1181

Hasan, Husnī
Raza.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ
 الْحَمْدُ لِمَنْ قَدَّرَ حُضْرَهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ شَرِيعَةً لِكُلِّ وَارِدٍ
 وَتَنْزِيهِ عَنْ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ إِلَّا وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ حِجَرَتِ الْعُقُولُ
 وَالْأَفْهَامُ فِي كِبَرِهِ ذَاتَهُ وَتَوَهُّتِ الْأَذْهَانُ وَالْأَوْهَامُ فِي
 بَيِّدَاءِ عَظَمَتِهِ صِفَاتِهِ وَثَبَّتِ وَجُودُهُ بَذَاتِهِ وَظَهَرَ ذَاتُهُ بِصِفَاتِهِ
 يَا مَنْ دَلَّ عَلَى ذَاتِهِ بَذَاتِهِ وَشَدَّ بَوَحْدَانِيَّتِهِ نِظَامَ مَصْنُوعَاتِهِ
 صَلِّ عَلَى حَبِيبِكَ الَّذِي دَلَّنَا عَلَى مَا هُوَ مَدَارُ السَّعَادَاتِ الْأَبَدِ
 وَهَدَانَا إِلَى مَا هُوَ مَقَرُّ الْكَرَامَاتِ السَّمْدِيَّةِ وَالْأَلَةِ الْبَرَّةِ الْأَتَقِيَاءِ
 وَعِزَّةِ الْخَيْرَةِ الْأَصْفِيَاءِ **وبعد** فهذه فوايد شريفة ونكات
 لطيفة وإيفة في حل رسالة اثبات الواجب للشملة على
 الدقائق في تحقيق أعلى المطالب للولي المحقق والفاضل المبدق
 أفضل المتأخرين وأكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد الدواعي
 بلغه الله تعالى في الجنة إلى أقصى الآمال والأمان في كسبه أهد
 الملقب من لسان الغيب لو فور حجة الإله بحسب حفظ الله
 تعالى في مقام العز والاحترام إلى قيام الساعة وساعة
 القيام ويرحم الله عبداً قال آميناً وها أنا أشرع في المقصود

بعون الله الملك العبود **و** شكر الله سبحانه
 والآخوليس كذلك منهم من نغم أن جميع براسن هذا ^{المطلب}
 يتوقف على ابطال الدور والتد وهذا ناش من عدم
 الفرق بين اللزوم من الدليل وبين اساء الدليل عليه
 مع انه بين **و** كما سير عليك ما سير وعلينا اليسر
 إلا في ابطال التس كما سيظهر ولو كان جارياً في ابطال
 الدور ايضاً لكان لما ذكره وجه في الجملة **و** لا جرم ^{تينا}
 الرسالة على مقصدين كان الأولى أن يقول على مقصد
 وخاتمة لأنها ايضاً من جملة اجزاء الرسالة لكن سابق كلاً
 لا يلائمه ولا يقتضيه **و** ولما كان الثاني ابط
 أي أكبر بسطاً في الكلام فكان أولى بالتقديم للاهتمام ^{أقل}
 اجزاء لانه ليس ابطال الدور والتد جزء منه فقدم لقلته
 وحقيقته الحال فيه سن فيما سياتي **و** رأينا أن تقدمه
 أي رأينا تقدمه أولى فعل هذا الروية بمعنى العلم لا ^{بصار} إلا
 وإن كان له وجه في هذا المقام **و** المقصد الأول
 في المسلك الأول قال في الماشية سماه أولاً باعتبار أنه ذكر
 أنا رأينا أن تقدمه فصار أولاً في البيان وإن كان ثانياً
 الذكر والتفصيل انتهى كلامه المقصود منه دفع ما توهم من

هذا الكلام هو الذي
 في المسلك الأول
 في المسلك الأول

1905

البرهان على صحة العلم
البرهان على صحة العلم

البركة
البركة

والله ان نور المكون فوق الظاهر في فوق
الشيء ان نور على ان اسما في فوق
نور هو فوق على اسما في فوق
نور هو على اسما في فوق
الشيء ان نور على اسما في فوق
نور هو على اسما في فوق
الشيء ان نور على اسما في فوق
نور هو على اسما في فوق

۱۹۱۵

مردان طالع و زودیاک و مژده

1. 1000
 2. 1000
 3. 1000
 4. 1000
 5. 1000
 6. 1000
 7. 1000
 8. 1000
 9. 1000
 10. 1000
 11. 1000
 12. 1000
 13. 1000
 14. 1000
 15. 1000
 16. 1000
 17. 1000
 18. 1000
 19. 1000
 20. 1000
 21. 1000
 22. 1000
 23. 1000
 24. 1000
 25. 1000
 26. 1000
 27. 1000
 28. 1000
 29. 1000
 30. 1000
 31. 1000
 32. 1000
 33. 1000
 34. 1000
 35. 1000
 36. 1000
 37. 1000
 38. 1000
 39. 1000
 40. 1000
 41. 1000
 42. 1000
 43. 1000
 44. 1000
 45. 1000
 46. 1000
 47. 1000
 48. 1000
 49. 1000
 50. 1000
 51. 1000
 52. 1000
 53. 1000
 54. 1000
 55. 1000
 56. 1000
 57. 1000
 58. 1000
 59. 1000
 60. 1000
 61. 1000
 62. 1000
 63. 1000
 64. 1000
 65. 1000
 66. 1000
 67. 1000
 68. 1000
 69. 1000
 70. 1000
 71. 1000
 72. 1000
 73. 1000
 74. 1000
 75. 1000
 76. 1000
 77. 1000
 78. 1000
 79. 1000
 80. 1000
 81. 1000
 82. 1000
 83. 1000
 84. 1000
 85. 1000
 86. 1000
 87. 1000
 88. 1000
 89. 1000
 90. 1000
 91. 1000
 92. 1000
 93. 1000
 94. 1000
 95. 1000
 96. 1000
 97. 1000
 98. 1000
 99. 1000
 100. 1000

جار على القدر كالكحل وكذا ربطار
شع السريد

[Handwritten signature]

الحمد لله
الجميع في السام والام

1912/1913

والله المجمع

[illegible]

الحاج المكي محمد بن عبد الله

الحمد لله رب العالمين

الى الاجزاء ووح ينفع ان نشأ من المركبات المتتمة مفتقر الى اجزاء
 بمعنى انه كلما تحقق ذلك المركب تحقق اجزائه او لم يتحقق
 الخ انتهى كلامه وفيه ان الحكم بامكان جميع الممكنات الوجودية
 يتوقف على الحكم بامكان كل مركب ولا يستلزمه فكيف نتجبه
 ههنا هذا السؤال فان قيل قد حكم بان كل محتاج ممكن ونجبه
 عليه ان كل مركب محتاج وكل محتاج ممكن فكل مركب ممكن فيلزم
 ان تكون المركبات المتتمة ايضا كذلك قلت فالجواب ليس
 على ما ينبغي اذ لا وجه لتخصيص المركب باحد الوجهين المذكورين
 بل يجب تخصيص المحتاج وايضا ليس شيء من التخصيصات محيد
 اما الاول فلانه لا فرق بين المركب الموجود والعدم في
 ذلك لان الاحصاح الى الغير مطلقا في اي وصف كان يقتضي
 لا يكون الذات كافية فيه ولا يقتضيه من حيث مقتضا
 باما ضروريا وهو الامكان الذاتي على ما يستفاد من التقسيم
 المعبر عندهم واما الثاني فلان الكلام مطلقا مفتقر الى
 اجزائه وجودا وعدما كما يشهد به البديهة ومنع مكارنة
 والقول بجواز استلزام الخ محالا ليس كليا جازيا في جميع الصور
 بجواز ان يكون احد المحالين منافيا للآخر فلا يجامع فضلا
 عن ان يلزمه والا ولى ان يقال ان التركيب مطلقا يستلزم

الاجزاء ووح ينفع ان نشأ من المركبات المتتمة مفتقر الى اجزاء
 بمعنى انه كلما تحقق ذلك المركب تحقق اجزائه او لم يتحقق
 الخ انتهى كلامه وفيه ان الحكم بامكان جميع الممكنات الوجودية
 يتوقف على الحكم بامكان كل مركب ولا يستلزمه فكيف نتجبه
 ههنا هذا السؤال فان قيل قد حكم بان كل محتاج ممكن ونجبه
 عليه ان كل مركب محتاج وكل محتاج ممكن فكل مركب ممكن فيلزم
 ان تكون المركبات المتتمة ايضا كذلك قلت فالجواب ليس
 على ما ينبغي اذ لا وجه لتخصيص المركب باحد الوجهين المذكورين
 بل يجب تخصيص المحتاج وايضا ليس شيء من التخصيصات محيد
 اما الاول فلانه لا فرق بين المركب الموجود والعدم في
 ذلك لان الاحصاح الى الغير مطلقا في اي وصف كان يقتضي
 لا يكون الذات كافية فيه ولا يقتضيه من حيث مقتضا
 باما ضروريا وهو الامكان الذاتي على ما يستفاد من التقسيم
 المعبر عندهم واما الثاني فلان الكلام مطلقا مفتقر الى
 اجزائه وجودا وعدما كما يشهد به البديهة ومنع مكارنة
 والقول بجواز استلزام الخ محالا ليس كليا جازيا في جميع الصور
 بجواز ان يكون احد المحالين منافيا للآخر فلا يجامع فضلا
 عن ان يلزمه والا ولى ان يقال ان التركيب مطلقا يستلزم

الاجزاء ووح ينفع ان نشأ من المركبات المتتمة مفتقر الى اجزاء
 بمعنى انه كلما تحقق ذلك المركب تحقق اجزائه او لم يتحقق
 الخ انتهى كلامه وفيه ان الحكم بامكان جميع الممكنات الوجودية
 يتوقف على الحكم بامكان كل مركب ولا يستلزمه فكيف نتجبه
 ههنا هذا السؤال فان قيل قد حكم بان كل محتاج ممكن ونجبه
 عليه ان كل مركب محتاج وكل محتاج ممكن فكل مركب ممكن فيلزم
 ان تكون المركبات المتتمة ايضا كذلك قلت فالجواب ليس
 على ما ينبغي اذ لا وجه لتخصيص المركب باحد الوجهين المذكورين
 بل يجب تخصيص المحتاج وايضا ليس شيء من التخصيصات محيد
 اما الاول فلانه لا فرق بين المركب الموجود والعدم في
 ذلك لان الاحصاح الى الغير مطلقا في اي وصف كان يقتضي
 لا يكون الذات كافية فيه ولا يقتضيه من حيث مقتضا
 باما ضروريا وهو الامكان الذاتي على ما يستفاد من التقسيم
 المعبر عندهم واما الثاني فلان الكلام مطلقا مفتقر الى
 اجزائه وجودا وعدما كما يشهد به البديهة ومنع مكارنة
 والقول بجواز استلزام الخ محالا ليس كليا جازيا في جميع الصور
 بجواز ان يكون احد المحالين منافيا للآخر فلا يجامع فضلا
 عن ان يلزمه والا ولى ان يقال ان التركيب مطلقا يستلزم

للامكان الذاتي وينافي الامتناع الذاتي كما انه ينافي الوجوب
 ولهذا حكموا ان البساطة من لوازم الوجوب الذاتي واستنبط
 منه ان امتناع الجزئ ولو بالذات انما يستلزم امتناع الكل بالغير لا بالذات
 وان الموقوف على الحال وان كان محالا بالذات مح بالغير لا بالذات
 وان استحالة اللازم ولو بالذات انما يستلزم استحالة الملزوم
 مطلقا سواء كان بالذات او بالغير فعدم امكان اللازم
 بالذات لا يستلزم عدم امكان الملزوم كذلك وايضا امكان
 الملزوم بالذات لا يستلزم امكان اللازم كذلك وذلك لان
 عدم الواجب بالذات لازم لعدم المعلول الاقل مع ان الاول
 ممتنع بالذات والثاني ممكن بالذات وقال المصنف في حاشيته لشرح
 التجريد ههنا نكده وسمى ان امكان الملزوم بدون امكان اللازم
 يستلزم امكان وجود الملزوم بدون اللازم وهو على الملازم
 سهما والحل ان امكان الملزوم انما هو بالقياس الى ذاته وهو
 يستلزم امكان اللازم بالقياس اليه اعني ذات الملزوم لا امكان
 اللازم بالقياس الى ذاته ولا يضمن ان هذا قول بالامكان
 بالغير فان ذلك ان يجعله الغير بحث بسوى نسبة ذاته
 الى الطرفين وما نحن فيه امكان بالقياس الى الغير لا امكانه في
 ذاته بسبب الغير وشتان ما بينهما انتهى كلامه **نور** والمحتاج

فعدم الحكم بالعدم والعدم على الذات
 وان كان مستلزما لذاته الخ الحكم بالوجوب
 له انه وادامه وادامه الخ الحكم بالعدم
 له انه وادامه وادامه الخ الحكم بالعدم

وخصوصاً الى الممكن يمكن لا بد ان يقيد بان يكون الاحتياج
 الى امر لا يستند الى الذات والافلايين في الوجوب الذاتي ان
 اعتبار الواسطة المستندة الى الذات لذاتها لا يقدر في
 كاقبل وايضاً كلامه يدل على ان الاحتياج الى الممكن مطلقاً ولا
 وفيه ما فيه تدبر واعلم ان هذا البرهان مبني على ان تكون
 الحدوث علة البقاء حتى تكون الممكنات موجودة مجتمعة ولا
 يجوز ان يكون مؤثر المؤثر باقياً في ان تاثير المؤثر في معلوم
 فلا يلزم اجتماع مؤثر المؤثر مع معلول المؤثر المتاخر عن مؤثر
 وهكذا فلا يلزم اجتماع الممكنات الموجودة في الوجود
 فعلته اما نفس المجموع او جزؤه او امر خارج عنه لا بد ان يخذ
 الامر الخارج اعم من الخارج تمامه من المركب من الداخل
 الخارج لتلا محتمل الحصر لان الجملة المفروضة من الممكنات
 الصفة والمركب المذكور وان كان داخلياً في الممكن المطلق لكنه
 ليس بداخلياً في تلك الممكنات قيل لا يخفى عليك ان احتياج
 جميع السلسلة من حيث الجميع الى علة اما يعقل لو كان للجميع
 من حيث الجميع امكان وجود غير امكانات الاجزاء ووجودها
 واما اذا كان امكانه ووجوده عين امكانات الاجزاء ووجودها
 فلا يعقل احتياج ذلك للجميع الى علة بل على وجودات الاجزاء

لا بد ان يكون
 لا بد ان يكون
 لا بد ان يكون
 لا بد ان يكون

لا بد ان يكون

كافية في وجوده ومن الممكن ان امكان المجموع ووجوده عين امكانات
 الاجزاء ووجودها تما فان امكان مجموع زيد وعمود ووجوده عين
 امكانيهما ووجودهما فلا حاجة الى ايجاد غيرهما وسمى تحقيق الكلام
 في هذا المرام وقيل انهم جوزوا حصول جميع العلوم النظرية بطريق
 التسلسل بدون الانتهاء الى علم به في اذ كانت النفس الناطقة قد
 بان يكون بعضها مكتسباً من بعض الى غير النهاية بدون احتياج جميع
 تلك العلوم النظرية الى ما يحصل ذلك للجميع ولو جوزوا حصول
 تلك السلسلة المركبة الحاصلة بعضها من بعض الى غير النهاية بل
 احتياجهم الى ما يحصل ذلك للجميع بل حكموا بانه لا بد ان يحصل
 الحصول ولا يكفي في حصول ذلك للجميع حصول بعضها من بعض
 على الوجه المفروض مع عدم ظهور الفرق بين الجميعين من جهة
 ان كل واحد من هذين الجميعين مركب من امور حاصلة غير متناهية
 والحكم بان حصولات الامور الغير المتناهية وغير كافية في حصول
 احد الجميعين اعني جميع العلوم النظرية الغير المتناهية وغير كافية
 في حصول الآخر الذي هو جميع الممكنات المتسلسلة الى غير النهاية
 حكم بحسب وكذا القول بان جميع الامور المركبة من الممكنات المتسلسلة
 الى غير النهاية مجتمعة في الوجود فيكون ممكناً موجوداً بناء على كون
 كل واحد منها مؤثراً كافياً فيما بعده سوى المعلول الاخير فرضاً

لا بد ان يكون

موجودا افاد الوجود بخلاف جميع العلوم النظرية المذكورة فها
 يفرج حجة في الوجود فلا يكون ذلك الجميع متصفا بالوجود فلا
 كاسبا مبنيا لوجوده ويمكن ان يقال اللازم من اقامة الدليل
 على عدم كون جميع العلوم نظرية بحيث لا يتوقف على ابطال شيء من
 والتسمك اثبات الواجب وهذا لا ينافي في تحقيق طريق آخر يتوقف
 عليه كما يخفى فيه والمورد في كتب المنطق هو هذا الطريق لا الطريق
 الاول وكلامهم هنا فيه غاية ما في الباب تعدد الطريق
 ايضا وعدم تعرضهم الا بواحد منها والامر بذلك سهل تامر
فوس وامتناع تقدم الشيء على نفسه قد يقال ان اراد
 الشيء على نفسه ذاتا واعتبارا فلزوم ثم بناء على جواز التفاضل
 الاعتباري وان اراد تقدم الشيء على نفسه ذاتا فقط فاستلزام
 ثم بجواز ان يكون شيء ما عكس علمه لنفسه باعتبار آخر ولا
 لغيره من دليل ويؤيده جواز كون شيء علمه لنفسه في الذهب
 باعتبارين كالاجال والتفصيل بين الحد والمحدود وكما هو المشهور
 فان قيل يجوز ان يكون المراد بالفسق في التريده ما هو كذلك
 ذاتا واعتبارا في اللزوم وبطلان اللازم كلاما ظاهريا فيقتل
 المنع ح الى ما سذكره من ان الموجود الخارج عن جميع الممكنات
 واجب لذاته لان الموجود الخارج عنها على ذلك المقدور محتمل

امكان

معاص

ان يكون هو مجموع الممكنات باعتبار آخر وقد يجب ان يعلم
 والمعلولية في الوجود الخارج لا يتصور ان يكونا باعتبار
 وان كانتا متصورتين باعتبار الوجود والذات ويدعى البداية
 في ذلك فتدبر **فوس** لان علم الكل يجب ان يكون الخ
 فيه كلام سيحى تفصيله فلا يكون ما فرض علمه للمجموع وحده علم له
 بل لبعضه فقط ان يقال فلا يكون ما فرض علمه للمجموع علم له
 بل مع غيره علم له او يقال فلا يكون ما فرض علمه للمجموع علم له بل
 فقط **فوس** علمه لنفسه ولعلمه قال في الحاشية لا يقال بطلان
 هذا الشق موقوف على بطلان الدور وقد ذكرت ان هذا الطريق
 لا يتوقف عليه لانا نقول يكفي في بطلانه لزوم كونه علمه لنفسه وذكر الزوم
 نفسه وذكر لزوم كونه علمه لغيره وقع تبرقا لا يتوقف المطر وما وقع
 كذلك في كلام المتأخرين ونحن في هذا الموضع بصدد تقرير كلامهم
 ونحذر من سقطه عما ساء معهم فامل انتم كلامه وانتم تعلم ان
 هذا الاعتذار ليس على ما ينبغي والاولى ترك قولهم وعلمه لا ينافي
 ما هو غرض المقصود فالقول بعدم اسقاطه عما ساء معهم
 لا وجه له كيف وهو بصدد تقرير الدليل على وجهه نريد رفع عنه
 عدة ما يورد عليه ثم اعلم ان كون الجزء علمه لنفسه ولعلمه
 محالات كثيرة بينه وبينه منها تقدم الشيء على نفسه ثم يبرر

ان يكون هو مجموع الممكنات باعتبار آخر وقد يجب ان يعلم
 والمعلولية في الوجود الخارج لا يتصور ان يكونا باعتبار
 وان كانتا متصورتين باعتبار الوجود والذات ويدعى البداية
 في ذلك فتدبر **فوس** لان علم الكل يجب ان يكون الخ
 فيه كلام سيحى تفصيله فلا يكون ما فرض علمه للمجموع وحده علم له
 بل لبعضه فقط ان يقال فلا يكون ما فرض علمه للمجموع علم له
 بل مع غيره علم له او يقال فلا يكون ما فرض علمه للمجموع علم له بل
 فقط **فوس** علمه لنفسه ولعلمه قال في الحاشية لا يقال بطلان
 هذا الشق موقوف على بطلان الدور وقد ذكرت ان هذا الطريق
 لا يتوقف عليه لانا نقول يكفي في بطلانه لزوم كونه علمه لنفسه وذكر الزوم
 نفسه وذكر لزوم كونه علمه لغيره وقع تبرقا لا يتوقف المطر وما وقع
 كذلك في كلام المتأخرين ونحن في هذا الموضع بصدد تقرير كلامهم
 ونحذر من سقطه عما ساء معهم فامل انتم كلامه وانتم تعلم ان
 هذا الاعتذار ليس على ما ينبغي والاولى ترك قولهم وعلمه لا ينافي
 ما هو غرض المقصود فالقول بعدم اسقاطه عما ساء معهم
 لا وجه له كيف وهو بصدد تقرير الدليل على وجهه نريد رفع عنه
 عدة ما يورد عليه ثم اعلم ان كون الجزء علمه لنفسه ولعلمه
 محالات كثيرة بينه وبينه منها تقدم الشيء على نفسه ثم يبرر

وليس دراهم

الواجب بما يشتر بالتساوي يكون مصادرة فيه ان الاشعار بالتساوي
لا يوجب كون الالبات المذكور مصادرة لان الاشعار بالتساوي
لا يدل على الاستلزام اصلاً فضلاً عن الاستلزام الذهن على
ان الاستلزام الذهني ايضاً لا يستلزم كون الالبات بمصادرة
وانما يكون مصادرة لو كان موقفاً عليه والاستلزام ان
وانما قلنا ان اثباته بما يتوقف على العلم بالتساوي هو
المصادرة وللمناقشة فيه ايضا مجال واسع **قوله** ان
بالجموع كل واحد لا يخاف في قبح هذا التردد لان الجموع لا
ان يراد به كل واحد كذا قبل **قوله** بلا ملاحظة الهيئته
الاجتماعية الاولى ان يقال بدون الهيئته الاجتماعية وكذا
الحال في النظر **قوله** وتخصيصه اي توصيفه **قوله** والاول
ان كان الخ هذا ليس بخبر في هذين التسميتين **قوله**
ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الهيئته لا يخفى انه لو اجترت
الهيئته على وجه تكون عارضة للسلسلة التي كلامنا في ان علمها
ما ذا حصل ما هو المقصود ولا حاجة الى اعتبار علم الهيئته
ولو قرر الكلام بان المراد لا حاجة الى اعتبار الهيئته الاجتماعية
على وجه يكون جزءاً من السلسلة لكان شاملاً للوجهين
ولا ينافيه قوله فيما سبق كما في الاعداد واعلم ان سيد المحققين

سواء كان العلم بالعلم كذا

لأن العلم بالعلم سوف يحل
العلم بوجود الواحد وهو

قوله ومنه ان الكل سميت
ما فيه فذكر

ان يكون ان يكون لا يكون
لعموم العلم ١٩٥٠

وسند المدققين قدس سره قال في حاشيته لشرح المطالع في
الرد على مذهب الامام في التصديق بان التصديق لا يكون
عنده فتمام العلم الواحد من الامور المعلومه بالضرورة
ان الاشياء المتعدده لا يضر امر واحد ما لم يصبر معها
هيئته وحدانية هي جزء صوري للمركب منها انتهى كلامه ولا
خفاء في دلالة على ان الهيئته في كل مركب لا بد ان يعتبر جزءاً
وهذا يخالف لما ذكر في سائر كتب في تقرير هذا البرهان وغيره
والحق ما وقع في هذا المقام **قوله** اذ لو وجب تقدماً
العلم التام لزمن في المركبات تقدمها على بقية جبرتيه هذا
في الاعتراف بطلان العلم التام بل يوجب ان يكون الامر
بالعكس فما هو مصحح لاطلاق العلم عليها فهو مصحح لتقدمها
المعلول وهذا وان كان واقعاً هنا في مقام السند لكنه كلام
مشهور فيما بينهم والمقصود هو التنبية على ما فيه وقيل ان
هذا السؤال ههنا مبني على ان يكون الجموع المركب من المكونات
مشتقاً على المادة والصورة اذ المانع من تقدم العلم التام
على المعلول لما يصور في هذه الصورة على ما هو مقتضى كلام
ومن البين ان الجموع المذكور لا يشتمل على جزء صورتي على ما
في جواب الاعتراض الثاني من ان الهيئته الاجتماعية لا تعتبر في

وكذا ان العلم بالعلم كذا
العلم بالعلم كذا

لا يضر

العلم بالعلم كذا

في العلم التام في كل علم تام مطلق

ذلك المركب وفيه ان ذلك الكلام حاد في كل علم تام مطلق
 المركب كما لا يخفى وتصوير ذلك في المادة خصوصية والمركب
 من المادة والصورة لا يجدى نقضا والتوفيق ان مجموع اجزاء
 الشيء عين ذلك الشيء فاذا اخذت مع غيرها كان هذا المجموع
 متاخرا عن الاول سواء كانت الاجزاء بعضها مادة وبعضها
 صورة **اولا** **قوله** اذ لا خارج عنه فيها ما يجوز ان
 يكون امرا اعتبارا له مدخل في ذلك المجموع المركب الموجودات
 الممكنة والواجب لذاته والاولى ان يقال بمجموع الواجب
 الممكن الذي كان الواجب علم تام له كالعقل الاول مثلا على ما
 الحكماء يمكن لاحتمالهم الى كل من جزئه وعلمه التام نفسه اذ
 ليست جزءا منه ضرورة احتياجه الى الجزء الآخر ولا خارجا
 اذ لا علم اصلا للواجب وهو علم تام للجزء الآخر على ما هو
 المفروض فليس للخارج فيه دخل وكذا الحال في مجموع الامور
 الثابتة في نفس الامر سواء كانت موجودة في الخارج **اولا**
 كالامور العدمية الواقعة في نفس الامر اذ لا خارج عن هذا
 المجموع **قوله** العلم التام مجموع امور الخ في هذا
 الكلام بحث مشهور لكنه هنا في مقام السند ثم اعلم ان هذا
 السند ليس على ما ينبغي اذ دعوى لزوم تقدم الشيء على نفسه

ليست

في العلم التام في كل علم تام مطلق

ليست مبنية على ما منعه حتى يجدى نقضا على انها علم وكل علم
 يجب ان يتقدم على معلولها لان العلم من المعنى المصحح لكل الفاعل
 التي من التعقيب فلا بد من التكلم فيه او فيها معا ولو كان مشاء
 وجوب تقدم العلة التامة على المعلول ما ذكره من ان كل جزء
 منها يتقدم عليه لزم ان يتقدم المعلول المركب ايضا على نفسه لان
 كل جزء منه يتقدم عليه كما ذكره وهذا غلط لا يخفى على من له
 ادنى تأمل فضلا عن الحكم **قوله** فلما لم يلزم لو كان علم تام لكل
 آه هذا وان وقع في مقام السند ليس بجيد اذ العلة التامة لكل
 لا يمكن ان يكون علم جزء منه لان هذا الجزء داخل في العلم التام و
 ليس علم لنفسه نعم العلم التام لكل متضمن لعل اجزائه باسرها و
 مراده هذا وان كانت عبارة قاصرة عنه ثم لا يخفى عليك ان
 المراد بالعلم لا يتصرف العلم التام والفاعل بل هذا احتمال لا
 كثيرة لكن الاقرب من بينها هذا ان الاحتمال المذكور ان
قوله معبرانه لا يستند المعلول الا اليه او الى ما صدر
 عنه ان حمله الاستناد على اطلاقه كما هو الظاهر يلزم ان يستند
 الخلف عنه وان حمل على الاستناد اليه بطريق التاثر عنه فلا
 يستحيل ذلك لكنه خلاف الظاهر ويصح لهذا موضع نفع فاق
 واعلم ان الفاعل المستقل في التأثير بالمعنى المذكور لا ثم انه

في العلم التام في كل علم تام مطلق

لازم لكل ممكن وانما يلزم ذلك لو ثبت الانتهاء الى الواجب
لذاته وانه اول المسئلة فلا يثبت ان له علمه بالمعنى المذكور
تحقيق الكلام في هذا المقام **قوله** لا يقال نحن معكم في هذا
السؤال انما يظهر وروده لو لم يقيد المجموع بقوله الذي مجموع
اجزائه ممكن **قوله** وهو جزء يحتمل لهذا ما اشتهر فيهم
من ان الفاعل قسم من العلم الخارج عن المعلول ويصح ما
نفقنا في هذا المقام **قوله** فان الدليل المذكور لا يجرى
فيه لا يخفى عليك ان الدليل المذكور في المجموع الذي هو الكبر من
الواجب ولكن يجب ان يكون فاعلا في كل واحد واللام يكن
فاعلا مستقلا في المجموع ضرورة عدم استناد بعض الاجزاء
اليه بل الى شئ اصلا وهذا فيه بذل قوله ضرورة استناد
بعض الاجزاء الى غيره وغير معلولا فلهذا من قبل البعض على
قاعدة الدليل قائل **قوله** قيل ولهذا اي بالقول بان المراد
بالفاعل لا مطلقا بل الفاعل المستقل بالتاثير بمعنى انه
لا يستند المعلول الا اليه او الى ما صدر عنه تبين ان ظهور
بطلان ما قيل ان يجوز ان يكون ما قبل المعلول الاخرى
السلسلة المبتدئة مما قبل مرتبة واحدة الى غير النهاية علم
للمجموع وهو اي ما قبل المعلول الاخير معلول لما قبله مرتبة واحدة

كقوله في المجموع
ان كان العلم المستند
المذكور

وهكذا الى ما يتناس وقوله لانه لو كان ما قبل المعلول لا دليل
على تبين بطلان ما قبل بالقول المذكور او على بطلانه تدبر
انه لو كان ما قبل المعلول الاخير علمه موحدة للسلسلة باسرها مستقلة
بالتاثير فيها حقيقة لاستند تلك السلسلة الى اليه او الى ما صدر
ولاشك انه ممكن فيكون صادرا عن نفسه فيكون علمه لنفسه قطعاً
يكون جميع السلاسل الغير المتناهية التي قبل ما قبل المعلول الاخير
صادرة عنه بل يكون كل من تلك السلاسل صادرة عما بعد
والمستند الى المستند الى الشئ مستند الى ذلك الشئ فيلزم كون
الشئ علمه لنفسه بعد تلك السلاسل وفيه بحث ستطلع عليه
قوله اعترض على هذا الجواب ان هذا الاعراض توجيه معارضة
للسقدمة القائمة بان فاعل المجموع بالاستقلال فاعل كل جزء
كذلك لكونها متبينة بدليل في الجواب **قوله** لو فرضنا ثلثة
اشياء وكذا الحال لو فرضنا شيئين كل منهما معلول للعلم الاخر
قوله ان لا يكون فاعله خارجا عن فاعل الكل فيكون
لا يتم ما ذكره من انه لو كان ما قبل المعلول الاخير علمه موحدة
للسلسلة باسرها مستقلة بالتاثير فيها حقيقة لكان علمه لنفسه قطعاً
وذلك لان ما قبل المعلول الاخير علمه موحدة للسلسلة باسرها
مستقلة بالتاثير فيها بمعنى ان فاعل كل جزء لا يكون خارجا عما قبل

انما هو المستند الى المستند الى الشئ مستند الى ذلك الشئ فيلزم كون الشئ علمه لنفسه بعد تلك السلاسل وفيه بحث ستطلع عليه

والا لزم بالشيء المستند الى المستند الى الشئ مستند الى ذلك الشئ فيلزم كون الشئ علمه لنفسه بعد تلك السلاسل وفيه بحث ستطلع عليه

ليس تجارح عنه ويجوز ان يكون داخل فيه وهو ما قبله بمرتبته ^{حذرة}
وهكذا ولا يلزم منه كون الشيء علم لنفسه أصلاً وأيضاً لا يستند ^{المعلول}
إلى ما هو خارج عن فاعل الكل بالاستقلال على ما هو مقتضى هذا ^{الكلام}
مع أنه يجوز أن يستند إلى ما خرج عنه إذا كان صادراً عنه ^{حيث}
فيما سبق بمعنى أنه لا يستند المعلول إلا إليه وإلى ما صدر عنه ^{فإن}
تدفع بدفعه أن الكلام السابق بظايره يدل على أن المعلول لا ^{يستند}
إلا إليه وإلى الجزئية تامل فيه ما فيه هذا وأعلم أن الجواب الأول هو
بأختيار الشق الأول منع بطلان اللازم وهو الخلف عن ^{الفاعل}
المستقل بالمعنى المذكور وأن الجواب الثاني هو بأختيار الشق
الثاني منع لزوم تقدم الأول على وجود علته **وهو** وهذا
يندفع الإيراد الثاني أيضاً ببيان أن مجموع العلل الثلاثة ^{مستقلة}
لمجموع المعلولات كما ذكرتم ولا يلزم أن يكون علم الشيء من تلك
المعلولات بل لا بد أن لا يكون فاعل كل منها خارجاً عن
مجموع العلل المذكورة وهو متحقق فلا يلزم المحذور **وهو**
فعلته أولى منه بأن يكون علمها لأن تأثيره أكثر في علمه ^{كلام}
تفضيله وكذا الحال في قوله ويمكن التمسك بهذا الخ قال فيما نقل
في الحاشية هذا في صورة التسم وفي صورة الدور يلزم ترجيح
المساوي وهو في الفساد شريك مع ترجيح المروج فتدبر انتهى

إلا إلى العلم المستقل وإلى
ما لم يخرج وهو ما صدر عنه
الكلام به على أن المستند

كلامه وينبغي أن يعلم أن الاستدلال بلزوم ترجيح المروج ^{بكونه}
المستلزم أو لا ولا حاجة فيه إلى ذكر التسم تانياً حتى يحتاج ^{في}
بيان لزومه إلى المقدمة القائمة بأن فاعل الكل بالاستقلال ^{على}
لكل جزء كذلك يعني أن فاعله لا يكون خارجاً عن فاعل الكل
أعلم أن ما ذكره في تعريف الفاعل المستقل بالتأثيرات ^{حاصل}
ظاهره وهو أنه لا يستند المعلول إلا إلى نفسه وإلى ما صدر ^{عنها}
لا يكون شيء من أجزاء السلسلة فاعلاً مستقلاً بالتأثير فيها ^{وإن}
حاصل على معناه لا يستند المعلول إلى ما خارج عنه أصلاً أو ^{السلسلة}
خارج غير صادر عنه كان كل مما قبل المعلول لا يخرج من
الغير المتناهي فاعلاً مستقلاً بالتأثير بصدق تعريفه عليه ^{ولا يلزم}
ترجيح المروج بل يلزم توارد الفواعل المستقلة الغير المتناهية ^{على}
معلول واحد شخص تامل **وهو** وقد اعترض عليه بأنه يجوز
أن يكون علمه المجموع بالمعنى المذكور الخ يعني أن منع عدم جواز
كون العلم عين المعلول كما يتجه على تقدير كون المراد بالعلمية
التامة كذلك يتجه على تقدير كون المراد بها الفاعل المستقل ^{بالتأثير}
بالمعنى المذكور فلا يجدى الانتقال منها إليه نفعا **وهو**
وتلك العلة لا يمكن أن تكون عينها لاختفاء في أن المنع المذكور
أنما أورد عليه على تقدير كون المراد بهذا المعنى المذكور في الجواب

ثم إن المراد بالعلمية
المستقلة أي العلم المستقل

عن الأيراد الباقى على الطريق المذكور فلو اخذت تلك العلة
الموجدة على الوجه المذكور لمجاز كونها ايضا عنها وما ذكره

بيان حيث قال لان العلم الموجودة للشسواء كان الحتم اذا
قرر الكلام على الوجه المذكور سابقا ولا شك ان القول بالعلمية

لو استدعى التقدم والمفاخرة لكانت العلم القائمة ايضا كذلك

وبالحجة لافوق بين العلم التامة والفاعل المستقل بالمفعول المذكور

في وجوب التقدم على المعلول وعدم وما ذكره المص لا يدل

عليه **قوله** والاول هو الامتاع فيه الذي نحن بصدده

ابطاله بدليل لا يخفى عليك ان الكلام هذا ليس بمنزلة على

ابطال التسم من جانب العلم ولعل ذلك وقع من الغلط في

النقل وان اردت الاطلاع على حقيقة الحال فارجع الى المراجع

المحقق الشريف قدس سره في بحث العلم والمعلوم من شرح

وغيره لانه قد ستره ذكره في توضيح دليل ابطال التسم وانّه

هناك في غاية الحسن بخلاف ما نحن فيه **قوله** فانه بطريق

فيم انه تم لا بدله من بيان **قوس** لا يخفى على الناظر وقصدها قد

عرفت بعض ما بهم عليها فلا يعقل **فولس** من الايراد الاو

الاولى ان يقال من الايراد الباقي **فلم** لكونها غير واجبة

التقدم كذا في الشيخ وفيه ان عدم وجوب التقدم لا يدل

علیٰ عواذ کو نہ عین العلول فلیس جزمہم بانہا یجوز ان یکون عین

المعلول بناء على ما ذكره. كما تقدم على ما ينبغي نعم يتم كلامهم في مقام

المنع والسند تدبر **فولس** اذ لو جاز كون العلم التامة

فمن الممكن لكفى أى الممكن فى وجوده هذا م بناء على ان جواز كون

العلم التام نفس الممكن على ما جوزه انما هو فيما اذا كان المعلوم

مركبا خاصا لا في مطلق المعنول ولا في مطلق للركب بل انما هو

في بعض المركبات الخاصة ولا شك ان علم التامة وان كانت نفسه

لكنه لا يمكن في وجوده بل هو محتاج الى غير في وجوده كالاخبار

واجتاج كل ممكن الى مطلق العلم بما لا يحفاء فيه ولا ينكر احد

ولا ينافيه كون العلم الثامة في بعض الصور المذكورة عين الممكن

ومنہ علم ضعف قوله ولو توجه ذلك ای المنع المذكور وهو منع

عدم جواز كون العلم بالناس نفس معلولها فيلزم انقار المكنز

الى غير **موسم** و تح سيند باب اثبات الصانع بالامكان

هذا ايضا ثم بناء على ان افتقار كل ممكن موجود الى مطلق

العلم سماً الفاعل ضروري ومتفق عليه ولا ينافيه كون العلم

التامة عين المعلول في بعض المواد ولذا اختاروا كون العلة

هي الفاعل المستقل بالتأثير في دفع السؤال المذكور وقيل

عليه الاسناد المذكور لا يضر المانع وفيه بحث لان الكلام علم

[illegible]

ان القول بال
 تراض كذا
 باللفظ المذكور
 المص لا يدل
 ذى عن قصد
 ليس معنى

اولا شك
ت العلم التام
فاعلى المستق
م وما ذكره
شعاع فيه الا
الكلام هنا

كذلك سابقا
فأما لكافة
المتابعة وال
المعقول وعد
ول هو ال
عليك ان

على الوجه المذكور
التقدم والمز
تفوق بين الص
التقدم على
والاخر

قوله الكلام
لو استدعى
وبالحجة لا
في وجوب
عليه **قوله**
الطال

و انحصار الحوداد ان کمر مسدود، بود و کمر را کمال الحول است

مجلسه و در وقت ان اظهار العجز و عدم استطاعت
مجلسه و در وقت ان اظهار العجز و عدم استطاعت

م
صعدا علی الدلک کی صدارت خطبہ النور
ماسوٹھ کی مسجد علی الدلک کی صدارت ۱۳۸۰ھ

الذين مرزوا ذلك المنع وعدلوا الى دليل آخر **قوله**
 والا لكان قديما وما ذكره في بيانه انما جدي بغيره لو كان
 في وجوده وانتم لما ذكرناه **قوله** لجواز اشتهاه الى العجز
 قديم لا خفاء في ان العلم التام للحادث لا بد ان يكون حادثا كذلك
 لان قدم العلم التام يستلزم قدم المعلول فيلزم في تحقق كل حادث
 تحقق امور حادثه مره غير متناهيه سواء كانت موجودة في الماضي
 او لا لكن الكلام في ان النسب في امثال تلك الامور هل
 هو محال ام لا **قوله** فلو كان علمه قائم لنفسه كان واجبا
 يعلم ما فيه مما ذكرناه ايضا فلا يغفل **قوله** لا يقال انما يلزم
 الخ هذا السؤال معارضة او منع لا استلزام الدليل المدعى
قوله لانا نقول الواجب الخارج من التقسيم هو ما يحيل
 الوجود بالنظر الى ذاته ينبغي ان يكون مرادهم بوجوب وجود الشيء
 بالنظر الى ذاته ان لا يكون لغيره مدخل في وجوب وجوده ولا
 في وجوده الى غيره سواء كان ذلك الشيء مفردا خلا في ذاته او **قوله**
 عنه ليتوافق مقتضى التقسيمين الذين اعترفوا بصحة ما وج
 لا يلزم كون الممكن للركب الذي علمته التام نفسه دخلا في الواجب
 لاقتقاره الى جزئه ومنه يعلم ان كل مركب ممكن فيكون كل من **قوله**
 والممتنع بسيطا كما ذكرناه **قوله** لانا نقول بكيفية دخوله

الواجب على بعض التقسيمات التي الخ انت خسر بما فيه مما ذكرناه
 انفا واعلم انه قد وقع في بعض النسخ في اثبات ان العلم التام
 للشي لا يجوز ان يكون نفسه ان الممكن هو ما لا يقتضي ذاته الوجود
 والعدم اقتضاء تاما اذ العلم التام يقتضي وجود المعلول وفيه
 هذا تم على تقدير كونها عينه وايضا معنى اقتضاء ذات الشيء وجوده
 اقتضاء تاما انه لا يفتقر في وجوده الى امر لا يستند الى ذاته ولا **قوله**
 ان المركب يحتاج الى كل من اجزائه ولا يستند شيء منها اليه بل هو
 يستند الى كل منها فلا يلزم من كون العلم التام للممكن عينه ان لا يكون
 الممكن ممكنا وان يكون واجبا لذاته ولذا وجب بساطة **قوله**
 وهو العلم التام البسيط في ان العلم التام الذي من عين العلم الفاعلية
 لا يلزم ان يكون بسيطه كما ان العلم الفاعلية مركبة نعم العلم التام
 البسيط لا بد ان تكون فاعلية كما قالوا **قوله** وذلك حيث
 لا يتصور مانع عن المعلول لما كان كون الارتفاع جزءا من جميع
 العلل التامة محل تروم وتردد بخلاف سائر العلل التامة كمثل المادة
 والصورية وغير ذلك كما سيظهر اذا راى دفعه ولم يتعرض لغيرها
 بحث لان ارتفاع المانع وعدمه مطلقا متحقق في جميع ولو حمل على
 ان بعض الماهيات والاشياء اذا كان من شأنه ان يمنع للمعلول
 وينبغيه فارتفاعه وعدمه معتبر في العلل ولو لم يكن كذلك لم يكن

ارتقاء معتبر فيها كان تحقيق محل تأمل لانه معلوم استفاؤه
وبالحمد ان كلام المصنف معلوم الاستفاؤه على التقدير الاول ^{مستحضر}
على التقدير الثاني ولعل قول كما قالوا اشارة الى ما ذكرناه **قوله**
ضرورة ان احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود ضروري في ان الممكن ^{على}
ما ذكرناه هو ما لا يقتضي اية الوجود والعدم اقتضاء تاما ^{محمود}
ان يقتضي ذاته مع شرط عدمه او وجوده غير مستند الى اية الوجود
وكذا يجوز ان يقتضي ذاته الوجود اقتضاء غير تام ويكون هذا ^{قضاء}
مع انضمام امر آخر تاما او يكون بهذا الاقتضاء لا فائدة الرجحان
كافيا في وجوده وقد سبقت منا الاشارة الى ذلك على جميع هذه
التقارير لا فاعل لوجود المعلول ولا بد لتفهم هذه الاحتمالات
من دليل وسبب ما يجذبك نفعا في هذا المقام **قوله** بخلاف
ما سواه من العلل قال في الحاشية لان المعلول لو كان بسيطا
والفاعل موجبا لا يجب له غير العلم الفاعلية ولو كان مركبا ^{والفعل}
موجبا لا يجب له الفاعلية ولو كان المعلول بسيطا والفاعل ^{مركبا}
لا يجب له المادة والصورة ولو كان مركبا والفاعل مختارا لا بد له
من المادة والصورة والغاية جميعا انتهى كلامه اقتصر من العلل على ^{التي}
المشهور ولم يذكر المعد والمعين والآلة والشرط وغيرها لانها
راجعة الى تلك العلل الاربع كما بين في موضع **قوله** وهو محتمل

قيد الكلام عليه **قوله** ولولم يتم ذلك لانه لا يهدم البرهان
على اسسه هذا لا يتم الا في هذا المقام ومع ذلك ليس تحقيق بلانما
يتم الزام لمن يعتقد كون هذا الدليل تاما واما عند من يعتقد
فلا **قوله** على ان الذي لو ترك العناد ولا حظ بصرح العقول ^{حد}
الا مركز لك يتبادر الاوهام الى قبوله في البديهي لكنه بعد ^{الناس}
محل اشكال قد اشرنا اليه وسيجري تفصيل الكلام فيه ان شاء الله
تم **قوله** قد اجيب عنه بان جميع الاجزاء في هذا الجواب ^{توجه}
مغالطه منشأها عدم الفرق بين الكل الافراد والمجموع ^{كالمعلم}
من كلام المصنف مع ذلك كلام على السند لان السؤال المذكور من ^{قضية}
وما ذكر فيه سندهما ولو حمل على الاستدلال فيمكن ان يكون الجواب
بوجهيه منعا مع السند فيكون قوله وانت خير بما يرد عليه ^{كلاما}
السند لان السؤال المذكور من قضا وما ذكر فيه سندهما ^{جمل}
على الاستدلال فيمكن ان يكون الجواب بوجهيه منعا مع السند ^{فيكون}
قوله وانت خير بما يرد عليه ^{كلاما} على السند على سبيل المنع ^{انه}
غير متوجه **قوله** لهما اعتباران اعتبارا عاما منفردا ^{بالحج}
ان العلة الصورية لا توجد في الخارج الاعراضية للعلم المادى ^و
مرتبطة بها فكيف يتحقق مجموعهما معا في الخارج مقدما على المعلول ^{بمقتضى}
وليس يتحققهما في الخارج الاعلى نحو المعين الارbitrary الذي علم

في الخارج وايضا ان السؤال المذكور على هذا الطريق غير متقدم
 العلم التامة مناقضة لا تقض اجمالي ولا معارضة كما ذكرناه وما ذكره
 سند لا دليل فا ذكره كلام على السند ولا يجدي نفعا الا اذا كان
 السند مساويا للتمنع وكان الكلام عليه ابطالا له وكلاهما محتمل
 فليس كلام في هذا المقام على ما ينبغي تأمل **قوله** فان قلت الخ اما
 ان يعتبر الخ قد يتوهم انه ايضا كلام على السند ويمكن مقروءه على وجه
 يكون اثباتا للمقدمة المنوعة اما باختيار اشق الاول وهو اعتبار
 منفردين او لا وانت تعلم ان قوله وعلى الثاني يكون عينه باي اعتبار
 اخذتم لا بد من بيان **قوله** لعل الارتباط المذكور شرط بعينه
 جميع الاجزاء للعلول هذا مع كونه مما لا يتنازع اليه الطبع **قوله** السلام
 ما اشتهر فيما بينهم من ان مجموع اجزاء الشيء عينه وقد اخذت
 هذه المقدمة في تقرير الدليل المذكور نعم بوجوبه للمناقشة التي ذكرنا
 فيما سبق وقال في الحاشية هذا الشرط من قبيل قولهم الماهية بشرط
 شوي بشرط لا شيء كما ينصح عنه ما سبق من ان مجموع اعتبار
 اعتبار كذا واعتباره كذا وليس المراد بالشرط ههنا الموقوف
 عليه الخارج حتى يكون كون الشيء عين نفسه مستند الى خارج
 مطلق انتهى كلامه فيه بحث لانه لا يصلح لتوجيه الاصل ما ذكره
 لان الشرط في مقابلة الجزء ليس هذا المعنى قد **قوله** فليكن

ان العلم لا يتقدم على العلم
 وانما بعض العلم قد يكون
 كالمعرفة على ان يكون
 العلم على

قلت هذا انما يتشتر في المركب الخ هذا كلام على السند فلا يجدي نفعا
قوله قلت نعم جميع الاجزاء انما يكون جزء من العلم التامة
 الخ فثبت ان جميع الاجزاء الذي هو العين للمركب الذي ليس له جزء
 صور من هو جزء من العلم التامة فيكون مقدا عليهما فلو كانت
 علته التامة ايضا متقدمة عليه لزم تقدمه على نفسه بمرتين كما ذكره
 ولا يتشتر في الجواب الذي زعمه حقا وقد بينه السائل والقول
 بان جميع الاجزاء في هذا المركب الذي ليس له جزء صور
 ليس جزءا من العلم التامة مجرد دعوى بلا دليل بل لا وجه له
 وهذا مما يتوجب منه لانه لا يخفى في ان جميع اجزاء المركب مطلقا
 جزء من العلم التامة له لانه مجموع ما يتوقف عليه الشيء **قوله** عبارة
 عن مجموع اجزاء المركب والامور الخارجية التي يتوقف عليها هذا
 المركب ولما كان لجميع الاجزاء المادية والصورية الاعتبار
 المذكوران لم يكن النقص عند معاذ ذكره بالجواب الذي
 حقا كما لو يكن هذان الاعتباران في المركب الذي اجزاء
 صور لم يمتثل في ذلك فيه وتسلم كون جميع الاجزاء في المركب الذي
 له جزء صور من العلم التامة ومنه في المركب الذي
 ليس له جزء صور مما لا وجه له اذ لا فرق بينهما في ذلك الامر
 هذا وقد يقال انهم يقولون ان الاعداد كلها مركبة من ^{الوحدات}

انصرف وان مراتبها ليست بعضها جزءاً من بعض مثلاً الثلثة
 ليست مركبة من اثنين وواحد بل من ثلث وحدات وكذا الأربعة
 وما بعدها من المراتب فعلي هذا يمكن ان يقال ان العلم التام
 ايضاً مركبة من العلل الناقصة وليس مجموع الاجزاء الذي هو
 عين المركب جزءاً من العلم التام اصلاً سواء كان مركباً من
 العلة المادية والصورية او لا وانت تعلم ان هذا الجواب ايضاً
 على تقدير تمام انما يجدي نفعا اذا كان ما ذكرناه اسنداً لا
 على عدم تقدم العلة التامة لامتناعه مع السند التام في
 هذا المقام يظهر لك المرام **قوله** واما الثاني وهو ان
 الموجودات من الواجب والممكن يمكن ان تكون كذا الحال في
 المركب من الواجب لذاته ومعلوم الاول فانه ايضاً يمكن
 علة التامة نفسه وكذا الحال في المجموع للمركب من امور كل منها
 واجب لذاته فانه يمكن كما صرح به وعلة التامة نفسها وكذا
 الحال في مجموع الامور الواقعة في نفس الامر معاني زمان واحدة
 كانت موجودة في الخارج اولا واعلم ان هذه الوجوه كلها
 قاصرة في كون العلة التامة معاصرة للعلول اولا بالذات
 وفي تقدمها عليها تانياً ولا وجه لتخصيصها بتقدمها عليه هذا
 ويعلم منه ان الفاعل الممكن لا يلزم ان يكون خارجاً عن مع انهم عدوه

فيكون العلم التام
 مركباً من اجزاء
 بعضها واجب لذاته
 وبعضها ممكن
 فانه يمكن ان يكون
 العلم التام مركباً
 من اجزاء بعضها
 واجب لذاته وبعضها
 ممكن

العلم التام
 مركب من اجزاء
 بعضها واجب لذاته
 وبعضها ممكن

من اقسام العلم الخارجية عن المعلول وان الفاعل للمعلول لا يلزم
 ان يكون بالنسبة الى جميع اجزائه بل بالنسبة الى شيء منها بل بقوله
 ايضاً القول بان الفاعل ضروري في كل معلول وكذا ان قيل كل من
 وجوب معاصرة المعلول وتقدم عليه كما في علة التامة وبما
 يجتنب تلك الوجوه المذكورة كثير من القواعد المشهورة فيما بينهم
 ولا يخفى على الفطن تفضيلها اللهم الا ان يقال ان تلك القواعد
 مخصوصة بالممكنات وتقدمه فتدبره **قوله** ووجه النقض
 ان يقال المجموع بهذا المعنى لا يثبت لان المجموع بالمعنى الذي
 هو الكل المجموع المعاصر لكل فرد فرد فان حكم الفرد قد ينفك
 حكم الجماعة كما ذكره فكلما ان كل واحد واحد يستدعي علم كذلك
 المجموع الذي هو المركب من تلك الاحاد يستدعي علم غائماً ما في الباقي
 ان تكون الاولى واحدة والثانية متعددة ولا يصح ان يقال ان
 علل المجموع هي علل الاحاد لان الاحاد كلها اجزاء داخلية للمجموع
 للمركب منها وليست خارجة عن علة التامة بل داخلية فيها وليست
 كذلك بالنسبة الى عللها والقول بان المعلول الاخر ليس داخلية في
 العلم التامة للمجموع كما انه ليس بداخلية علل الاحاد سفسطية بل جملة
 محضه وهذا من قبيل اشتباه الكل المجموع بالكل الافراد وقد
 مر مراراً في كلامه الاشارة وسيجئ الى الفرق بينهما مع انه في

العلم التام
 مركب من اجزاء
 بعضها واجب لذاته
 وبعضها ممكن

ذاته مما لا يخفى فيه وما هو المشهور فيما بينهم وسيجيء في كلامه
الاعتراف بما ذكرناه بعد اللبس والتباس هذا الكلام بظاهرة بقاء
فيما ذكرناه من ان جميع الموجودات من الواجب ولكن يمكن ان يكون
كل من مغايرة العلم التامة للعلول وتقدمها عليه بجميع الودائع
غاية الخفاء والاشكال ومع ذلك القول بعلمية العلم التامة محل
اذلا وجه لعلمية الشريعة وما كان متقدما عليه كما اشرنا اليه في
تأمل يظهر لك الحال في تحقيق هذا المقال وما ذكره المصنف هذا
المقام مما لا نفع له في تحقيق المرام فانه متخون بالتناقض والاختلال
وعملوا بالرد والاشكال وقال في حاشيته في هذا المقام انت خبير
لو تم ذلك لم يتم اصل البرهان اذ لا يكون المعلول الاخر خارجا
عن مجموع العلل ويكون كل فرد من السلسلة معلول العرف السابق
علته وجميع علل الاحاد هو ما فوق المعلول الاخر الى غير النهاية كما
ونشير الى ان النظر المذكور لا يتأتى اذا كان الترتيب في الفاعل
انتم كلامنا ممل **وسم** ووسم الفرق انما ينشأ من لفظ المجموع
وايهامه المركب الذي يدخل فيه الصورة قد تحقق كما ذكرناه والليث
ما ذكره ولا يدخل المركب الذي يدخل فيه الصورة بل يطلق المركب
ان يكون مغايرة الواحد واحد وقد تم تفصيل الكلام فيه **وسم** وفيه
نظرا لان المجموع لا يندرج فيما ذكرناه ولا وجه لاي ايراد امثال

الكلام وردها **وسم** واذا قد اخلت الشبهة الى انت خبير بها
فيه مما سبق قال في الحاشية قد اخلت الشبهة في مادة الممكنات الصرفة
اذ بذلك يتم الغرض ولا يضر بقاء الشبهة في مجموع الواجب والممكنات
كما انه في صورة العدول الى العلم المستقل انما يتم عدم كونها جزءا
المعلول في الممكنات الصرفة ولا يضر كونها جزءا في المركب من الواجب
والممكن انتهى كلامه فيه اعتراف منه بان مغايرة العلم التامة
لمعلولها لا يتم في مجموع الواجب والممكنات كما ان تقدمها عليه كذا
والقول بان الشبهة اخلت في مادة الممكنات الصرفة محل تأمل
ولم يظهر مما سبق ويجديك نفعا هنا ما ذكرناه آنفا فلا تغفل **نظير**
منه حال قوله كما انه في صورة العدول الى العلم المستقل لا يخلو **الفضل**
بكسر الفاء وتشديد الصاد الموحدة مبالغه الفاضل **وسم** فغير
متوجه الاعلى من استدلاله انهم تقدم كل مركب على نفسه وان
البطالان وقد ذكرناه فيما سبق **وسم** على ما انشا الى آخر الكلام
هو ما لا يكون المعلول مستندا الى الية والى ما يستند اليه الى
اجزائه اعلم انه في الجواب عن الايراد الباقي ان المراد بالفاعل
المستقل بالتأثير بمعنى انه لا يستند المعلول الى الية او الى ما
صدر عنه وقالوا في الجواب عن النقض على ان الفاعل المستقل هو
فاعلا للاجزاء على ان المراد يكون فاعل الكل بالاستقلال **علا**

لكل جزء كذلك ان لا يكون فاعله خارجا عن فاعل الكل لا انية
 يكون فاعلا لكل جزء ولعل المصداق استنبط منهما ما ذكره وهو
 ما لا يكون المعلول مستندا الى اليه او الى ما يستند اليه والى اجزا
 تامل **وس** فكون الاحاد المستند الى نفسه اي بفعل العلم اكثر
 سواء كان الاسناد الى نفسه بواسطة اول هذا طاهر للزوم لقوله
 وان كان اكثر تاثيرا لكمة اي العلم المذكورة اقل اشياء لا على
 الاجزاء فتكون الاحاد المستند الى اجزائه اي اجزاء العلة
 هذا التفرع محل تامل لان اللازم مما سبق ان يكون اجزائها
 اقل لان الاحاد المستند الى اجزائها اقل بل نقول كل ما كان
 مستندا الى نفسه بواسطة اوله فهو مستند الى اجزائه والتف
 بين كل جزء وعلة انما هو بقوله الاجزاء وكثرتها لان علة اقل اجزاء
 منه وكذا الحال في قوله لكن المستند الى اجزائه اكثر لان ذلك الجزء
 اكثر اجزاء من علة لان المعلولات المستند الى اجزائه اكثر
 فلا يتم ما ذكره من التفاوت بين علة الجزء ونفس الجزء هذا
 مما ينبغي التدبر فيه ولا يخفى عليك ان الغرض مما ذكرناه هو
 التنبيه على ضعف ما ذكره في تلخيص سند المنع في حد ذاته لا دفع
 المنع فلا يرد انه كلام على سند المنع حقيقة فلا يجد نفعنا
 واعلم ان الفاعل المستقل بالمعنى الذي ذكره وهو ما لا يكون

فعل المنع كان اقل من اجزائه
 انما هو كونه اقل من اجزائه
 كونه مستندا الى اجزائه

احاده مستندة الى اليه او الى ما يستند اليه او الى اجزا
 ضيادق على كل من المجموع الذي هو ما فوق المعلول الاخير
 الى غير النهاية ومن المجموع الذي قبله بمرتبة واحدة الى غير
 النهاية وهكذا لان احاد المجموع الذي يدخل فيه المعلول الاخير
 ايضا مستندة الى كل من تلك السلاسل الغير المنتهية الى ما
 اليه او الى اجزائه والقول بان كل جزء يفرض فعله او لا
 يجدي نفعاً اذا قيل ان الجزء علة للمجموع لعلته واما اذا قيل
 لعلته كل من تلك الامور فلا ولا حاجة الى ترجيح كل من الجزء
 وعلة على الآخر من وجه والكلام في انه يلزم توارد العلل
 على معلول واحد سيجي مفصلاً **وس** اقوى في العلية والتاثير
 مما يستند الى اجزائه بل نقول ان ما يستند للمعلول الى اجزائه
 ليس بعلة له من تلك الهيئة وان كانت اجزائه كذلك
 قلت مفهوم العلية الاستقلالية متحققة فيها كما تقرر للكلام
 المذكور وترك له والا فلا خفاء في انه بلوغ ح ما ذكره من ان
 لكل منها حيثية دون الآخر بل يكفي ان يقال يمكن اختيار التسم
 بان يكون ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية علة للمجموع وهو
 معلول لما قبله بمرتبة الى غير النهاية وهكذا اقوله فكل جزء له
 قلنا لا يقدح هذا اذا قيل بعلة كل من تلك الاجزاء على الاستقلال

وهذا الكلام المقصود به انما هو

وذلك لان مفهوم العلية الاستقلالية يتحقق فيها كلها سواء كانت
محققا فيها على النسبة الى آخر ما ذكره وقد اشرنا اليه فيما مر آنفا
قوله فان قلت فيلزم توارد العلة المستقلة على معلول واحد
هذا تفريع على ما ذكره من ان مفهوم العلية الاستقلالية يتحقق
فيها **قوله** قلت توارد العلة التامة مع مطلقا ليس ذلك
على الإطلاق كما بينه سيد المحققين وقد سر في بعض تصانيفه
فان اردت ان تعرف حقيقة الحال فارجع اليه الآن يقال هذا
المصدر رحمه الله **قوله** بل نقول هو واقع فان العقل العاشر مثلا
الح ائت تعلم ان العقل العاشر له احدى عشر علة فاعلية بالاستقلال
بالمعنى المذكور عشر منها مركبة ومن السلاسل التي ركبته العقل
الباقية والمبدء الاول كالسلسلة المبتدئة من التاسع الى
المبدء والمبدء من الثامن اليه ومن السابع اليه وهكذا الى
يتنهي صدر التركيب فان العقل العاشر مستند الى السلسلة الاولى
واجزائها لا يفر الى السلاسل الباقية واجزائها وما يستند اليها
واحدة منها بسيط ومن المبدء الاول فان العقل العاشر لا
يستند الا اليه او الى ما يستند اليه فانه لا جزء له هذا
ثم ان العقل التاسع له عشر علة فاعلية بالاستقلال والعقل
الك من له تسع علة كذلك وكذا الكل من العقول الباقية

العقل الاول علة متعددة فاعلية بالاستقلال وكل ذلك
ظاهر لمن له ادنى مسكة هذا بيان حال كل من العقول العشرة
بالنسبة الى العلة الفاعلية المسعلة بالتاثير ويعلم من حال ^{السلاسل}
التي ركب من العقول العشرة بالنسبة الى تلك العلة الفاعلية
اشار الى المصدر بقوله بل سلسلة العقول العشرة الى ما قبل وجه الرتبة
زيادة مناسبة هذا بالمبحث تدبر قال في الحاشية ^{المبتدئة} السلسلة
من التاسع مبدء خبره قوله علة مستقلة والجميع خبر ^{للعقل}
بل سلسلة العقول العشرة انتهى كلام **قوله** لا يقال لا بد
من علة لا تكون اولى منه اي من علة من اولى فاعداها وذكرنا
معنى عربي لما ذكره في ثبوت المدعى وهو وجود الواجب لذاته
قوله هذا اول المسئلة وعين النزاع الاولى ان يقال هذا
ممنوع لا بد له من دليل **قوله** فان قلت المراد بالعلم ^{المستقلة}
ما لا يكون له شريك في التاثير ^{بوجه} هذا جواب عن اصل السؤال
اخر بحيث لا يتجوز عليه الاعاث السابعة **قوله** وان اراد ان
لا يكون هناك تاثير الا ويرجع اليه ^{بكون} ارجو اعادة بقوله ما لا
له شريك في التاثير ان الشريك لشيء ما هو المقابل المقاوم له لانه
من متممة ومن الامور المندرجة فيه هذا هو المعنى المتبادر من
الشريك **قوله** فان قيل المراد من اللوازم المستقلة الى هذا جوابا

مع حصر المراد فيما ذكره الجيب من الشق و اشار الى الدفاع المنع
 الذي اوردته على الشق الاول حيث قال وسو ضروري الى الجواب
 يتقضى لانه فاع ما اوردته على الشق الثاني بظهور وهذا
 فيما قصده ولا حاجة الى باقي كلامه في نقضه هذا السؤال حيث
 قال فاذا اخذ فهو المؤثر في تلك المرتبة الى آخر ما ذكره بل نقول
 لا يظهر له محصل فضلا عن ان يكون له نفع **قوله** فنقول
 العلة القريبة المستقلة هذا المعنى هو ما فوق المعلول الاخير
 اعلم ان العلة القريبة المستقلة بالمعنى المذكور لسلسلة مجموع
 الملكات الصفة فمن مجموع ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية
 كما ذكره لانه تمام المتصف بالتاثير فيها **قوله** وان قيل لا
 به تمام للمؤثر في المجموع قريبا او بعيدا هذا راجع الى العقل المذكور
 انما **قوله** هو العلم التامة اي تامة التاثير اعني جميع ما يؤثر
 في السلسلة قريبا او بعيدا كما سيذكره والاولى ان لا يند
 العلم التامة وكذا الحال في قوله فالعلم التامة اعني جميع
 ولا يخفى التفصيل الذي اوردته المصنف هنا لا يجد كثير نفع تدبر
قوله فاما ان يكون ما فوق المعلول الاخير مرتبة سلسلة
 فقول له سلسلة واحدة حال والمعنى اما ان يكون المؤثر القريبة
 التام ما فوق المعلول الاخير على انه سلسلة واحدة كذا نقل

قوله او يكون جميع تلك السلاسل باسرها احتمالا براء
 به ان يكون المؤثر التام فيها جميع السلاسل باسرها من حيث هي
 ليس في مرجع الى ما ذكره او لا من ان يكون المؤثر التام فيها ما
 المعلول الاخير بمرتبة سلسلة واحدة لان جميع تلك السلاسل
 حيث هي جميع يؤول الى سلسلة ما فوق المعلول الاخير بمرتبة واحدة
 ولا تفاوت بينهما الا في الملاحظة ونظر العقل ويجعل ان يراى
 ان يكون المؤثر التام فيها كل واحد واحد من تلك السلاسل
 يتم هذا اذا اريد بالمؤثر التام تمام المؤثر في الجميع قريبا او بعيدا
 بل نقول لا يتم الا اذا اريد به مالا شريك له في تلك المرتبة قريبا
 كان او بعيدا ثم ان قوله وانما فصلت لك خيرة بان الحق هو الثاني
 ليس على ما ينبغي تاما بل يظهر لك حقيقة الحال في تحقيق هذا المقام
 هو الحق الذي يهدي السبيل **قوله** واعلم ان الشريف العلامة قد تفر
 سرة فتر البرهان الى الاول ان يعلم طريقا على حدة لا تقرير الطريق
 السابق لان تفاوت سهم الكثرة ما كان بينه وبين ما عده طريقا على حدة
قوله لا شك في وجود ملكات متعددة هذا ممنوع بناء على ما
 من ان الممكن لا وجود له بل ليس الوجود الا للواجب وان الملكات
 او اقسامها لا كرات ببقية بحسب الطمان ما لكن هذا طور
 طور العقل فتأمل **قوله** وكل واحد منها محتاج الى علته

موجودة هذا من على ان كل ممكن موجود لا بد له من علم فاعلم ان
العلم الفاعل للوجود لا بد ان يكون موجودا وكل من هذا ^{مستند} للقدرة
قد تقدم الكلام عليها **وله** فهو العلم التام للشيء من جميع ما
عليه ذلك الشيء فيدخل فيها كل واحد واحد من العلل الناقصة كما
هو المشهور فيما بينهم والفاعل مع جميع ما يتوقف عليه المعلول ^{سواء}
كان شرطاً للثابت او لا يجب ان يكون مقارناً بما مع تلك الامور
التي يتوقف عليها المعلول سواء كان شرطاً للثابت او لا فكل الامور
خارجة عنه كشمها مقارنته فكيف يكون هو العلم التام هذا ^{مقتضى}
ما هو ظاهر العبارة ولا شك ان الفاعل المؤثر في شيء وان قيل
قد يدعى الوجه المذكور لا يكون عين هذا الشيء وذلك بين فاهم بناء
بالهوية وايضا العلم الفاعل للشيء من جميع ما يتوقف عليه ما يحتاج
المعلول كما ذكره قدس سره اولا ولا شك ان كون الشيء علم لنفسه هذا
المعنى بين البطلان والعلم التام لو كانت علمه بذلك المعنى ^{مقدمة} لكانت
الشيء والقول باها علمه اما على سبيل الجواز او بمعنى آخر ولا يتصور
كون شيء محتاجا الى آخر بدون ان يكون الشيء الثاني متقدما على ^{الشيء}
الاول وان قدس سره كما يمنع تقدم العلم التام على المعلول كذلك يمنع ^{كونها}
علمه بالمعنى المتعارف ولو وجد منه نفع بعليتها لهذا المعنى لا شك ^{الامر}
عليه ولا بد من بيان النقل منه قدس سره وقد يجدر بكون نفعها

ذكرناه فيها سبق ثم ان إطلاق العلم التام عليها في كلام قدس سره
على سبيل المسامحة كإطلاقها على العلم القريبة في يرد عليه ان العلم الفاعل ^{علية}
للمستحتم لجميع ما يتوقف عليه المعلول على ما هو خارج عنها فلا يتم ما ^{ذكره}
من ان العلم التام لواحد حصصه تجتمع عليه ان العلم الفاعل المذكور
ليست كذلك وان اخذت ولو بما زاعبارة عن العلم الفاعل ^{المذكور}
فلازم ان المعلول لا يتوقف على ما هو خارج عنها ويمكن دفعه بان يقال
المواد انا اذا نسبنا الجملة الثانية الى الاولى فلاح اما ان يكون في الجملة
الاولى امر خارج عن الجملة الثانية سواء كان ذلك الامر الخارج عن
الجملة الثانية معتبرا في العلم الفاعل او في الامور المعتمدة معها ^{ممكن} او لا
وعلى الثاني وسواء لا يكون في الجملة الاولى لا في العلم الفاعل ولا
في الامور المعتمدة معها الجملة الثانية اما ان تكون الجملة الثانية الاولى الى
العلم الفاعل والامور المعتمدة معها تمام الجملة الثانية فيلزم كون ^{الشيء}
علمه لنفسه ومو قطع الاسحالم او بعضها فيكون بعض من الجملة ^{مقدمة}
وهو العلم الفاعل والامور المعتمدة معها علم جميعها وسواي فرج لان ^{العلم}
الفاعل على الوجه الذي مر ذكرها مرارا لا يتوقف المعلول على ما هو
خارج عنها اي عن الفاعل وعن المعتمدة معها والجملة موقوفة ^{على}
الخارج من ذلك البعض وهو البعض الآخر وعلى هذا ينفع ^{الذ}
ذكرناه وذلك الفاعل لما كانت مأخوذة مع جميع ما يتوقف ^{عليه}

المعلول على ما هو خارج عن العلم الفاعلية وعن جميع ما يتوقف عليه ^{المعلول}
 كالاخفى وبذلك انفع ايضاً ما اوردته المعركة بنى هذا امر اخر
 وسوان لما نفع ان يمنع احتياج كل ممكن موجود الى علم فاعلية ^{موجودة}
 مستحقة لجميع ما يتوقف عليه المعلول سواء كان شرطاً للتأثير او لا
 لان المعلول المركب من العلم المادية والصورية مثلاً لا يتوقف على تلك
 العلم الفاعلية لان بعض ما يتوقف عليه هو العلم المادى والصورية
 ومجموعهما عين المعلول فاذا اخذ مع العلم العلم الفاعلية لا يحتاج ^{المعلول}
 اليها ولا يلزم احتياج المعلول الى نفسه وتقدم عليه وهذا بعينه هو
 ما قيل بعلية العلم التامة وفي تقدمها على المعلول بنفسه فلا يقع ^{في العدم}
 عنها اليها تامل في نفسه ما فيه **قوله** قلنا العلم التامة لا تقدم لها
 على المعلول الى قد سمعت ما يتعلق به وايضا ما قرره قدس سره في
 غير هذا الكتاب ليس في العلم التامة بالمعنى المراد هنا كما مر ومنه يعلم
 حال قوله والعجب انه اورد هذا المنع **قوله** اقول قد مر الكلام
 عليه ^{لحق} قد عرفت ما فيه فتذكر **قوله** فان كثرة التأثير لا يقتضي
 الحق هذا الا يدل على ما ادعاه من ان هذا العجب مما تكرر كما لا يخفى ^{اللفظ}
 واما ما فوقع الى الواجب هذا الترديد فيجيب لانه لا شك ان سلسلة
 المعلول الاخير الى الواجب يحتاج الى المعلول الاخير فيكون
 يكون ما فوقع علم تامة لها **قوله** اقول هذا ايضا ^{لحق}

في انفسه

فيه ايضاً مثل ما مر **قوله** ولا يلزم منه عدم دخولها في العلم
 التامة قيل يمكن ان يقال اذا كان بقية الاجزاء داخله في العلم التامة
 فتكون العلم التامة للجزء الثاني من نفس تلك الحيلة مع امر خارج عنها
 وهذا كما نشق الاول الذي ذكر فيه انه الحشر للزوم تقدم الشيء على
 نفسه بمرتين وان لو يلزم ذلك بناء على منع تقدم العلم التامة ^{لزوم}
 التقدم بمرتين واحدة عما لا يقبل المنع كما لا يخفى **قوله** ضرورة
 ان الفاعل المؤثر في الموجود واجزائه يكون موجودة وقد عرفت ما
 فيه فتذكر وذلك الامر الزا للوجود الخارج عن جميع الممكنات لا يكون
 قد ذكرنا فيما سبق ما يجديك نفعاً هنا فلا تغفل **قوله** اقول الايتا
 ابطال للزمنه ههنا بشر من الوجهين الحق يترا أي منه المعاقبة بين
 ابطال للزمنه ههنا بالوجهين وبين ابطالها هناك بانها مردود
 هنا باتجاه ش عليها لا هناك وما ذكره في الوجه الاول فينبغي ذلك
 لا ما ذكره في الوجه الثاني فانه بعيد عما سبق تامل **قوله** وقد عرفت
 ايضاً ان الفاعل لمجموع مجموع فاعل الاحاد الحق هذا سند آخر يمنع
 كون علمه جزء اولي بان يكون علمه ولا يظهر وجه ذكره ههنا لا ^{بناكر}
 مع ان نسبة اليها على السوية **قوله** ويمكن ان يوجه كلام قدس
 سره بما يندفع عنه الحق هذا الكلام لم يوجد في بعض النسخ ^{المصر}
 رسمه ولا يخفى انه وان كان غرضاً من العبارة لكنه يلام ^{للمصر}

من حيث المضي **وس** فيتحون به اي يفرضون **وس** قبلكم
 هذا حاصل ما سبق وخلاصة **وس** فكونها عين المعلول
 بطلان في العلم التامة محل بحث قد تقدم تفصيله قال في الحاشية
 لو كانت العلة التامة عين المعلول لكان الفاعل المستقل
 المعلول والكلام على تقدير امتناع ذلك وقد علمت ان امتناع كون
 العلة التامة عين المعلول انما هو في الممكنات الصرفة انتهى كلامه **وس**
 بحث يعلم مما ذكر فيما سبق ولما لم يكن المعلول الاخير علم الشئ **الاجابة**
 فلا يدخل في عدة مجموع علمها لا خفاء في ان انكاج احتياج المجموع
 الى المعلول الاخير سواء انكاج احتياج الكل الى جزئه وانما كفاية علم
 علم المعلول الاخير لشئ من الاحاد لا يستلزم عدم دخوله في علم المجموع
 كيف ولو لم يدل على ان العلم الصورية ليست برا حتم في العلم التامة
 الكاشفة لمعلولها وفيه النظر السابق اشارة الى وسوان المجموع
 لهذا المضي موجود لان انتفاءه انما يكون بانتهاء بعض آحادها
 وس باسرها **وس** موجودة وهو مغاير لكل واحد وكل واحد داخل **وس**
 فيكون جزاء من علة التامة فلا يكون المعلول الاخير خارجا عن **وس**
 التامة وهذا النظر مخصوص بشئ العلم التامة كما سبق فافهم **وس**
 وقرره بعضهم الى هذا الوجه للمحقق الطوس كما سيذكره المصنف **الاول**
 ان يجعله ايضا طريقا على جهة لا تقرير للطريق السابق **وس**

ان المورث التام القريب في كل مجموع هو جميع اجزائه الى هذا انما شئ **وس**
 الفرق بين الكل الافراد و الكل المجموع بناء على ان الجميع متساو اما ان
 يؤخذ بمعنى الكل الافراد فيلزم ان يكون كل واحد واحد من الاجزاء
 مؤثرا تاما في المجموع واما ان يؤخذ بمعنى الكل المجموع فيلزم ان **وس**
 الشرعة لنفسه وايضا مجموع ان المورث هو الفاعل والموجد **وس**
 جزاء في اكثر المركبات فاعلا ولا موجد اوله اعدوا العلم الفاعلية
 من العلم الخارجة عن المعلول ومنه علم ان قوله لان المورث **الاجابة**
 هو ما يتقدم على المعلول بالذات ويمتنع انفكاكه عنه وجودا
 وعدمه ليس على ما ينبغي لانه لا يكون في المورث التام ما ذكره بل لا بد
 له من التاثير والايجاد وايضا لا خفاء في بعض المركبات يحتاج
 الى امر خارج كمجموع العقول العشرة فالقول بان مجموع اجزائه **وس**
 تامة له ليس محمدا وكذا الحكم الكلي بان المورث التام القريب في كل
 مجموع هو علم تامة له محل بحث وبالحكمة هذا الكلام من الامور الغريبة
 الواقعة من المحقق الطوس وكيف خفي عليه حقيقة الحال في تحقيق
 هذا المقال ولا وجه لجعل امثال هذه المطالب العالية مبنية على
 امثال هذه المقدمات الواهية **وس** اذا تقرر ذلك فيقول
 السلسلة الموجودة الغير المتناهية مفتقرة الى علم لكونها ممكنة
 من حيث المجموع الى اعلم انه رد في علم السلسلة الموجودة

واقعة حسب العلم بالواقع
 واما العلم بالواقع
 فليس هو العلم بالواقع
 بل هو العلم بالواقع
 والواقع هو العلم بالواقع

الغير المتناهية وهي اجزاءها باسرها بانها اما نفسها او
 اجزائها او خارج عنها ولعل ذلك ^{المذكورة} على ان علم السلسلة
 من اجزاءها باسرها كما ذكره ويجه عليه ان اجزاءها باسرها ^{ايضا}
 لا تخ عن احد الامور المذكورة وايضا ان اجزاءها باسرها ايضا
 مجموع فعلتها هي جميع اجزاءها لما قرر من ان العلة التامة القريبة
 لكل مجموع موجبه اجزائه فالاولى ان يرد في علم السلسلة المذكورة
 ثم ان قوله وعلتها اي علة علم السلسلة التامة القريبة كذلك
 اي مفقورة الى علة تامة من حيث المجموع كما ان العلة التامة القريبة
 للسلسلة المذكورة مع كون الرتبة المذكورة في علم السلسلة
 المذكورة تامل وينبغي ان يعلم ان هذا الدليل منقوض بمجموع
 العقول العشرة مثلا لان هذه السلسلة مفقورة الى علة تامة كونها
 ممكنة من حيث المجموع ومن حيث الاجزاء جميعا وعلتها التامة
 القريبة من اجزاءها باسرها كما تقدم من معنى المؤثر التام القريبة
 ومن ايضا ممكنة مفقورة الى علة تامة من حيث المجموع ومن حيث الاجزاء
 جميعا وعلتها اما نفسها او بعض اجزائها او خارج عنها والاول
 مح لا يستلزامه عدم الشرع على نفسه وكذا الثاني والثالث ^{ان}
 من ان العلة التامة القريبة لكل مجموع موجبه اجزائه ومن علم
 ما ذكره في ابطال الشق الثاني يدل على بطلان الشق الثالث ^{اجزاء}

ويلزم من فساد الافاد كلها امتناع وجود السلسلة المذكورة
 لا يستلزامها للكل ^{المذكورة} وجوب استنادها الى علم مع امتناع
 الاستناد اليها وايضا انه منقوض بمجموع الامور الموجودة في نفس
 الامر سواء كانت واجبة او ممكنة يعلم تقريره بما ذكرناه آنفا ^{نعم}
 ان اثبات كون السلسلة الموجودة الغير المتناهية مفقورة الى
 تامة لا يحتاج الى كونها ممكنة من حيث الاجزاء بل يكفي في كونها ممكنة
 من حيث المجموع ^ف والجزء الاخير لا يتبع المختلف عنه بالنظر الى
 ذاتها بل لا شتما لها على كل واحد واحد منها واستلزامها
 بل نقول لا يستلزامها سائر العلل الخارجية عن المعلول ^ب
^ف وعن الثاني بان كل جزء من الاجزاء متقدم ^{بالثبات}
 الى مبين هذه الوجوه الثلاثة كلها على عدم الفرق بين المجموع
 والافراد وان بين وايضا ان المركب من الواجبات ^{الضمنية}
 ممكن وعلته على مقتضاها ذكره هو جميع اجزائه وهو اما عينه ^{واظن}
 فيه او خارج عنه والكل بطئ الامر في الدليل فهذا الدليل ينقض
 به ايضا ^ف ومن مغايرة للمجموع فيه ان كل ما هو مغاير لشيء
 فهو اما داخل فيه او خارج عنه فيلزم ان يكون الاحاد بالاس
 داخل في السلسلة المذكورة او خارج عنها وكل منهما بطئ الامر
^ف لان الخارج لو كان علة الاتحاد لا سحر يمكن من بين

الاحاد معلولا لغيره فيه تامل ومع ذلك ليس هو الدليل المذكور
فيما سبق حتى يكون المحقق ولعل ما لم يقول اليه تدبر **قوله**
فاجاب المحقق بالدليلين المذكورين بل بالادلة المتكاثرة
ذكره لكن الدليل الثاني لا يجدى نفعا لكونه تمثيلا **قوله**
ولا يخل في هذه الوجه الا في هذه المقدمة هذا المحرم وما
ذكره في بياض لا يدل عليه **قوله** الى موجد مستقل في الابدان
لا يستند وجوده في كلامه ستطلع عليه **قوله** اذ العلة
ما لا يجب وجود المعلول عندها لم يوجد من الابدان او من الوجود
تدبر هذه المقدمة نظرية ست في موضعها وفيه كلام طويل **الذي**
فضل في ذلك الموضع وسيذكر المصنف الطريق الثالث **شبه**
الى ذلك **قوله** ويلزم من امتناع عدم الخ لاجابة الى اخذ
امتناع العدم من اجل العلة اللازم من وجوب الوجود **عنها**
بليكن وجوب الوجود فيما هو المقصود في هذا المقام **قوله**
لان عدم شئ منها اي من المجموع وكل ما دخل فيه ليس محققا
بالنظر الى ذاته لانه وكل ما هو جزءه يمكن بالذات فلا يكون نفسه
وجزه **قوله** هذا قريب من الطريق الاول لا شك انه اقرب
منه مما نقله عن العلامة الشريف قدس سره والمحقق الطوسي فلا
وجه لجعله طريقا على حدة دون شئ منها كما اشهر اليه **قوله**

ثم العجب من ياخذ ههنا الخ قد عرفت ما يجديك نفعا في هذا
للمقام فتذكر **قوله** والمحقق ان علة الخ ليس هذا الا
لمحقق السؤال الاول لا الثاني والثالث على ان في كونه **بعضا**
له تاملا فلا تغفل **قوله** اوله و قد فرضت معدومة قد **يقال**
فيه ان فرضها معدوم لا يجديك نفعا وقوله ولو يلزم منه **موجود**
لان اسفاء كل معلول فرض مع انتفاء علة مدفوع بان كونه **موجودا**
وفرض اسفائها لا يقدح وبالحكمة كل واجب وجوده **غيره** هو
علته ومما معا موجودان وهكذا حال العلة بالنسبة الى
علتها ومنه يستفاد ما في قوله لان الغرض عدم العلة والمعلول
ويمكن ان يقال ان الشئ اذا كان واجبا كان عدمه محالا بالذات
او بالغير وعدم المعلول الخ اذا كان وجوده مستندا الى الواجب
لذاته لانه يلزم عدم الواجب لذاته واذا كان وجوده مستندا
الى ممكن آخر ولم يستند الى الواجب لذاته اصلا لا بالذات ولا
بالواسطة فعدمه مع بقاء علة الخ لانه يلزم تخلف المعلول عن
علة الموجبة واما عدمه مع عدمه فليس الخ فلو كان مجموع الكمالات
انقرضه الغير للمستند الى الواجب لذاته معدومة لا يلزم الخ
فلا يكون وجوده واجبا ثبت ان ما يجب وجوده الغير اما واجب
بالذات او مستندا اليه هذا تحقيق ما ذكره المصنف في هذا المقام

تأمل يظهر لك حقيقة المرام **قوله** وجوب ذلك الغير المنزلة
وضع المقدم فيه تأمل اذا طعن ان وجود ذلك الغير بمنزلة وضع
المقدم لانه مودر المقدم فلا حاجة الى وجوبه **قوله**
واذا حققت ذلك علمت ان اقوى الطرق الحق وفيه بحث لانه لا يعلم
بمجرد تحقيق ما سبق ان اقوى الطرق واوضحها لان المقدمة
العلم بان الشئ ما لم يجب لم يوجد في غاية الخفاء ومن الطرقات
التي تحتاج الى انظار دقيقة **قوله** ولا خفاء في انه لا تفاوت بين
الحال كون هذا الحصر محل تأمل شئ لا يخفى ولو كان الوجه الثاني انه
لو لم يوجد واجب لذاته لم يتنع عدم شئ من الاشياء فلا يوجد
موجود اصلا الى آخر الدليل لكان الامر كما ذكره **قوله** اما الا
فقط من ملاحظة مفهوم الممكن وسوما لا يقتضيه من حيث هو وجود
ولاء عدم اقتضاء تاما ضروريا فان اقتضاه من حيث هو
وجوده اقتضاء غير تام ضروري بل يكون وجوده راجعا بالنظر
الى ذاته رجحانا غير راصل الى حد الوجوب فان كان هذا الرجحان
كافيا في وجوده الى غيره بل كان مستقلا فيه ولا يلزم منه ترجيح
احد المتساويين ولا ترجيح على الآخر وكذا لا يلزم ترجيح الرجح
ولا ترجيح بل ترجيح الراجح ونساده غير بين وحقيقة الحال في هذا
المقال لا ينكشف التحقيق ان الاولوية الذاتية لا تصدر في الممكن

لا يتصور او بتحقيق ان الاولوية الذاتية لا يمكن في الوقوع
وبين كل واحد منهما في مباحث الامور العامة وسيجيء في الخاتمة
ما يجديك نفعا في هذا المرام واستبان منه ان الاولوية
من ملاحظة مفهوم الممكن بل لا بد هناك من انظار دقيقة ثم علم
انه لو اقتضاه بشرط امر عدم وجوده مثلا اقتضاء تاما
ضروريا كان موجودا بلا احتياج الى امر موجود ولا بد من نفى هذا
الاحتمال ايضا حتى يتم ما ذكره وسياتي كلام يتعلق بذلك **قوله**
فلا يفرع الوجود ضرورة ان الشئ ما لم يوجد لم يوجد هذا ممنوع
وان ادعوا البديهة فيلجوا ان يقتضوا الذات من حيث هي
الموجود كما يقول المتكلمون ان ذات الواجب من حيث هي تقتض
وجودها اقتضاء تاما ضروريا وان وجودها زائد عليها والفرق
بين اقتضاء الذات وجودها وبين اقتضاءها وجود غيرها بان
الاول ليس فرعا للوجود والثاني فرع حكم تحت لا بد له من دليل
وهذه المقدمة مما يبدو عليها جميع براهين اثبات الواجب لذاته
سواء كانت موقوفة على ابطال الدور والتمسك او لا فالامر في
اثباته بالدليل مشكل وكذا قال بعض العارفين قدس سر الله اسرارهم
شعر يا ايستد لا لسان جو بين بود يا جو بين تخت ل يمكن بود
اللهو شتتا على الصراط المستقيم والدين القويم والنعيم

القديم لم يصدق بعد فتدبر **قوله** والمرتبطة بالسلسلة
 اذ لم يكن في وسطها يكون طرفاها بالضرورة هذا ممنوع لان
 الارتباط بها اذا كان مجموعها من حيث المجموع لا بواحد من آحاد تلك
 التسلسلة فظا انه ليس في وسطها ولا في طرفها وان كان **ح**
 منها او بكل واحد منها فان كان الواجب علة كائنه فهو في طرفها
 والا فلا كما سيظهر واعلم انه على تقدير صحة انما يدل على انقطاع **السلسلة**
 المذكورة لا على بطلان التسلسلة مطلقا وكذا لا يدل على بطلان الدور
 كذلك فتأمل **قوله** قد بين ان كل واحد من تلك السلسلة
 قد عرفت ما فيه فذكر **قوله** فلا اقل من ان يكون موجودا **ح**
 منها ابتداء لا يلزم هذا مما فوعه عليه اذا امتناع الحصول بدون
 شيء لا يستلزم ان يكون هذا الشيء موجودا مطلقا فضلا **عن**
 ان يكون موجودا ابتداء **قوله** فيكون واقعا في نظام السلسلة
 هذا ايضا ثم سنده يعلم بما ذكرناه آنفا ولا يخفى عليك ان قوله تعالى
 فيه وفي انه لم لا يجوز الخ اشارة الى بعض ما مر من المنوع المذكورة
قوله فيحصل المجموع بدون انت خير بما فيه مما مر ازا **قوله** لم
 توارد علة مستقلة على معلول واحد هذا ممنوع وقوله **لا**
 ذلك البعض له علم موحدة في السلسلة فرضا مدفوع بان العلة **المرجوة**
 لا يلزم ان تكون مستقلة ولو سلم فلا يلزم ان يكون الخارج كذلك

تأمل فقيه ما فيه **قوله** وفيه النظر السابق يعني انه لم يجوز ان يكون
 علة كل واحد الاحاد سو الواجب مع ما فوقه فلا يلزم الانقطاع
 قوله يجب كونه ذلك الخارج علة لبعض الاحاد قلنا ان اراد العلة
 الاستقلالية فمنوع قوله والالتحق كل من الاحاد بوجوده الواقع
 في التسلسلة فيحصل المجموع بدون قلنا ممنوع وانما يلزم ذلك ان
 لو لم يكن للخارج مدخل في وجود بعض الاحاد وهو م لا يلزم
 من نفي العلة الاستقلالية نفي العلة المطلقة وان اراد العلة
 بالمعنى الاغم فلعلة لجميع الاحاد مسلمة لكن لا يلزم منه انتفاء السلسلة
 كما مر من الاشارة اليه وايضا على هذا الشق قوله واذا كان علة البعض
 الاحاد يلزم توارده علة مستقلة على معلول واحد **قوله** **السند**
 ظ وقد اشرنا اليه **قوله** فيستغنى عن هذا بناء على
 ما مر ازا من الفرق بين الكل والافرادى والمجموع **قوله**
 ولا بد ان يكون معينانا مل فقيه ما فيه **قوله** فضده يتقطع
 السلسلة هذا ايضا ثم لانه انما يتم اذا كان الواجب علة تامة
 وما أخذ وحذوها والمنع الذي اورد بالمصدر يرجع اليه والله **سبحانه**
 اعلم قد يقال فيه انه يجوز ان يكون المقصد في هذا المقام هو **ابطال**
 في العلة المستقلة واما ابطال الشر في العلة الغير المستقلة **فغير**
 مقصود فيه بل استحالة بوجه آخر ويحتمل ان يكون قوله **شعر**

اشارة الى هذا فامل فيه ما فيه **ولم** لاشك في جود ^{جود}
 انت خير بها في هذه المقدمة وفي سائر المقدمات التي ذكرتها
 في بيان لزوم الدور والتمسح بما سبق منا في الطريق الاول من المقصود ^{الدور}
ولم فلا يستلزم تقدم الشرع على نفسه وما هو من نفسه
 خفاء في ان كلامنا من الامور في صدر الدور علة ومعلول معا فلكو
 علة متقدم ولكونه معلولا متأخرا فكل من الفسادين باعتبار ^{دون}
 الآخر وهذا مبني على ان العلم مطلقا متقدما على المعلول وقد ^{تقدم}
 الكلام عليه مفصلا واعلم ان امتناع الدور اما بالضرورة كما
 ذهب اليه الامام الرازي فيما ذكر تبيينه واما بالاستدلال ^{الامر}
ظ ^{ولم} الاول برهان التطبيق قال في شرح المواقف ^{هو}
 العدة في ابطال التبرجيز في الامور المتعاقبة في الوجود ^{كما}
 الفلكية وفي الامور المجتمعة سواء كان بينهما ترتيب طبيعي كالعلل و
 المعلولات او وضعي كالابعاد او لا يكون هذا الترتيب ^{كما}
 الناطقة المفارقة وليس ايضا متوقفا على بيان كون العلم مع المعلول
 فيستدل به على تناهي هذه الامور كلها انتهى كلامه وهذا على راي
 المتكلمين لا الحكماء كما سيظهر واعلم ان الدليل السابق لا يجوز
 في تسلسل الكمات متصاعدة في العلل لا متنازعة في المعلولات
 كما لا يخفى على ذوقه **ولم** فيعتذرون عنه بانه موهوم ^{محض}

لا يستلزم
 بيان

آه لاشك ان مراتب الاعداد ليست بتفاصيلها موجودة
 في العقول الناقصة لعدم اقتدارها باحاطتها بتفصيلها ^{اقا}
 في الملاء الاعلى فلا بد ان تكون موجودة بتفصيلها ولا يلزم عدم
 علمها كذلك وانه يستلزم النقص في الواجب والحالة المستطرفة في
 غيره من العقول المجردة وانه محتمل عند عدم ^{الامر} ^{لان} ^{ثبوت} ^{شئ}
 متصف بصفة بثوته في نفس الامر مثلها فوق ما بعدها وبعدها
 فوقها فلا بد ان تكون موجودة ثالثة في نفس الامر لان ثبوت شئ
 شرع فرع ثبوت المبتدئ كما هو المشهور فيما بينهم وانكار انصافها
 بصفة بثوته في نفس الامر قريب من المكابرة والاختفاء في ان جوابا
 برهان التطبيق لا يستدعي الوجود في الخارج بل يكفي فيه الوجود
 الذهن وفي نفس الامر فلا شك باق لا يندفع بما ذكره اللهم لا
 ان يقال ان اكثر المتكلمين لا يقولون بالوجود ^{عند} ^{الامر} ^{لان} ^{ثبوت} ^{شئ}
 من كون الشر معلوما كونه موجودا ولا يرد عليهم الا ما ورد عليهم
 لاجل انكارهم بالوجود ^{مستقفا} ^{الامر} ^{لان} ^{ثبوت} ^{شئ}
 بصفة بثوته او كون جميع المعلومات موجودات خارجية تامل
 هذا المقام يظهر لك المرام واعلم انه اعترض عليه بوجاهة اخرى ^{هو}
 ان الحما لنزوم من المجموع اى من لا تنافر العلل والمعلولات ومن فضل
 عدد منها منها حتى يحصل جملة اخرى ومن توهم انطباق احد ^{على}

الاخرى على الوجه المخصوص فيكون المجموع محالاً ولا يلزم من ذلك
 استحالة شيء من اجزاءه فان قيام زيد وعدمه مع وكل واحد من
 جزئه ممكن في نفسه واجيب عنه بأنه اذا كان المجموع محالاً لا بد ان
 يكون من اجزائه او اجتماعهما محالاً ونحن نعلم بالضرورة ان ما
 هو عدم التناهي ليس محالاً **قوله** فتأمل فيه لعل وجه التماثل
 فيه ما سيجمع من ان الامور المتعاقبة في الوجود لان التسلسل
 الغير المتناهي منها غير موجودة غاية الامر انها غير موجودة في زمان
 واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي ازمته وجود
 جزء جزء ويمكن ان يكون ذلك اشارة الى ان الوجود والعدم
 قد ضبطا في الازمنة المتعاقبة الغير المتناهية وهل يكفي هذا الضبط
 في الازمنة الغير المتناهية وقال الامام الرازي في المطالب العائلي **استقر**
 رأي بعد الافكار المتتالية مدة اربعين سنة متوالية على انه كما
 فيه فتدبر **قوله** ولا يوجد فيه الامور الغير المتناهية مفصلاً
 لا يتم في المبادئ العالية كما سمعت وكذا الحال في قوله ولا في الذي
 مفصلاً ويعلم منه ايضاً ضعف قوله لكن العقل لا يقدر على استحضار
 ما لا نهاية مفصلاً **قوله** لان الزيادة ربما يكون في الاوساط
 فيه انه لا محالة من ان يكون واحد في الجملة الناقصة بازاء كل واحد
 من احدى الجملة الزائدة معني انه لا يوجد في الجملة الزائدة واحد

لا يكون في مقابلة واحد في الجملة الناقصة فيلزم انقطاعها لا
 التفاوت بينهما ليس الا بواحد وما ذكره من ان الزيادة ربما
 تكون في الاوساط ليس بقادح في شيء من المقدمات المذكورة
 ويقترب منه ما قيل وقوع كل واحد من احدى الجملة الناقصة بازاء
 واحد من احدى الجملة التامة اذا كانت للجملة اثنان موجودتين
 معاً من الامور الممكنة وان لم يكن بين احدى مما ترتب والعقل
 يفرض ذلك الممكن وتعا حتى يظهر الخلف ولا يحتاج في ذلك الفرض
 الى ملاحظة احدى ما مفصلة بل يكفي في فرض وقوع هذا الممكن ^{خطتها}
 اجمالاً فانه ان التطبيق يدل على ان الامور الغير المتناهية الموجودة
 معاً سواء كانت بينهما ترتيب او لا فقال المصنف في حواشيه بشرح التجويد
 فيه نظر لان الخضم ان يمنع امكان وقوع كل واحد من احدى الناقصة
 بازاء واحد من احدى التامة ويسنده بان ذلك الوقوع ان
 كان في الذهن فيوقف على وجودها فيه مفصلة وان كان في الخارج
 فيوقف على الترتيب ولا يجديك القدر في السند بل لا بد من اشارة
 المقدمة المنوعة وما ذكره الخضم من جواز ان يقع احدى كثيرة من
 احدىها بازاء واحد من اخرى لا يستلزم اعترافه بامكان وقوع
 كل واحد منها بازاء واحد من الاخرى لان مراده لجواز
 العقلي الذي هو الاحتمال فان غرضه دفع جريان الدليل في

في يلزم التباين بين الجملتين وانما ان
 يوجد في الجملة الزائدة واحد لا يكون
 2 مقابلة واحد في الجملة الناقصة
 ص

هذه الصورة يمنع بعض مقدماته فهو مانع مكسبه احتمال الوقوع
 ولا يمكن احتمال الوقوع في الجراء الدليل بل انما يتم بان يثبت الامكان
 الذاتي فيقال لو كانت الامور الغير المتناهية ممكنة لا يمكن وقوع كل واحد
 من احد السلسلتين بازاء واحد من الاخرين لكن ذلك يخالف الى الغير
 الدليل والخم يحتمل الملازمة ولو سلم الملازمة فلا يتم الدليل لان
 يكون زيادة الكل على الجزء في الاواسط فلا يظهر الخلف انتهى كلامه
 فيه ان منع الامكان الذاتي بعد كون الجملتين موجودتين معا فربما
 من المكابرة وايضا ان الامكان الذاتي كاف في المطبق بعد تسليم
 شئ وانت تعلم انه لا يتم على التقرير الذي اوردناه تدبر **قوس**
 لان الزيادة ربما تكون في الاواسط فيجب ان يذكرناه **قوس** ولا
 في الاواسط لا تساق الاحاد ولا يخفى عليك ان اساق الاحاد هي
 عبارة عن التقدم والتأخر الذي امن بين تلك الاحاد فلو جاز ان يكون
 الزيادة في الاواسط كما ذكره في الجملة الغير للترتيب يمكن الا ان يقال
 عنه تامل فقيه ما فيه **قوس** ولما لم يكن لغير المرتبة استقام
 الخ قد سمعت ما فيه فلا يغفل **قوس** ثم اقول الامور الغير المتناهية
 مطلقا الخ هذا الكلام مذكور في حاشيته شرح التحرير للحق الشافعي
 قدس سره مع زيادة فارجع اليها ومنع وجود هذه الجمل مستند
 لا وجود الا لاحاد الغير المرتبة ناش من عدم النقص والتدبر في الكلام

وقد سمعت ان مراتب الاعداء وكلها ليست مركبة من المراتب
 الاخر منها بل تركبها من الاحاد فقط فيمكن منع توقف بعض
 الجمل على بعضها آخر منها فتأمل **قوس** غير موجودة اصلا
 لعدم اجتماع اجزائها في الوجود فيه انهم يقولون بوجود الحركة
 بمعنى القطع ووجود الزمان المنطبق عليه مع ان اجزاءها ليست
 بمجموعة في الوجود فينتقض ليلزم هذا بكل واحد منها بل بالاعراض
 الغير القارة اي غير مجموعة الاجزاء في الوجود مطلقا **قوس**
 وقد قيل انها قد ضبطها ووجد خارجي هذا ما نقله اولاً عن ^{المتكلمين}
قوس فعليك بالتأمل تصادق عمل هذا الشارة الى الرد
 في ان هذا الوجود هل يكفي في التطبيق ام لا وقد سبق ما يجرد
 نفقا فتذكر **قوس** وايضا نفس الابن متوقفة على بدنه المتوقف
 على نفس الاب الخ هذا انما يرد على بعض الحكماء القائلين بجود
 النفس الناطقة بحدوث البدن واما على من قال بعدها فلا
 ولو تعرض المرء بالجواب عن هذا الاعتراض **قوس** ولا يضر
 مقارنة جمل اخر لاحاد تلك السلسلة اذ يكفي وجود امور
 غير متناهية في ازمه غير متناهية سواء كانت تلك الامور المحققة
 في الازمنة الغير المتناهية متساوية او لا كما يظهر لمن ادنى تأمل
 ولها ترتب باعتبار ما يفجر فيه الخ فيه ان الترتب والاجتماع

متن فيان في هذه المادة لان تلك الامور من حيث انها مرتبة
ليست مجمعة والترتيب والاجتماع اذا كانا متنافيين
هذه الامور كالامور المرتبة الغير المجمعة كركات الافلاك
صافيه **قوله** الوجه الثاني من الاعراض اي من وجهي الاعراض
حيث قال واعرض عليه من وجهين الاول ان البرهان **قوله**
اننا لا نلزم المتناهي ان لم يتطابق على تمام الاولى الخ العبارة
السابقة في تقرير البرهان ليست ما سقوا بل هي ان لو يكن بازاء
من الاولى واحد من الثانيه فقد وجد في الاولى جزء لا يوجد
جزء من الثانيه فالاولى ان يقول لان ذلك مستند بان
الكون المذكور يجوز ان يكون لا يوجد جزء في الاولى لا يوجد بازاء
جزء من الثانيه بل نحرنا عن توهم مقابلة اجزائها باجزائها
قوله او اولى تلك العبارة ومن ان الثانيه اما لا فرق معتدا
به بين هذه العبارة وبين ما ذكره اولافلا وجه للغيره والى ذلك
العبارة **قوله** ولا يلزم من عدم قبولها للتطبيق الى هذا المنع
بالمآل هو المنع الذي اورده اولافلا يجد تغير العبارة نفعاً
وهذا محل تعجب **قوله** وانت خبير بان شيئاً من هذه المنوع
الاربعة ومن ما اورده على اصل الدليل المذكور اولافلا وما اورده
على عبارتيه اللتين غير الاصل اليهما من النوع الثلث يعني انه لا بد

عليه شيء منها فلا وجه للعدول عنه وتغيره واعلم ان ما ذكره في
بيانه لا يدل عليه كيف ولودل عليه لدل على ان شيئاً من هذه
لا يتوجه على شيء من التقريرات الثلثة لان التطبيق المذكور
في كلامنا ولو كان بيان المراد منه نافعاً فيه لكان كذلك في كل
قوله فقد مر الكلام عليه قد عرفت ما فيه **قوله** دفعاً
النوع اي النقوض والمنافضات المذكورة في وجهي الاعراض
ويمكن ان يخص بما ذكره الوجه الثاني من النوع الاربعة المذكورة
وقد نقل عنه في الحاشية ان قال المقرر هو العلامة الطوس **قوله**
وقر عليه المعلولات الغير المتناهية اعلم ان ترتيب الامور الغير
المتناهية اذا كان بطريق الصاعد كان التسم من جانب العلوة
واذا كان بطريق التنازل كان من جانب المعلوم فعلى هذا
ان كان المعلوم ما حوز اولافلا وطلب له علم وهكذا فان التسم
من جانب العلم وان كانت العلم ما حوزة اولافلا وطلبها
وهكذا فهو من جانب المعلوم ومنهم من توهم عكس ذلك
ليس بشيء كما لا يخفى على من لم يفتق في كلامهم اذا تقرر هذا
برهان التطبيق لجميع وجوه تقريره جار في العلم المتسلسلة
الى غير النهاية وقد سبق انه جار في الاربعة الموجودة الغير المتناهية
المرتبة وصفاً اي هو اشمل البراهين واقواها في كل ما يدعى

تناهية تدبر **قوس** وفيه نظرون اللازم على تقدير عدم
التناسي **آ** أنت تعلم أن العقل إذا توجه إلى واحد واحد من
الامور الغير المتناهية على سبيل التفضيل يجوز **ك** من أن يكون
جملة متناهية منها على خارجة عن تلك الجملة داخلية في السلسلة الغير
المتناهية ولا يلزم أن يكون وراء الغير المتناهية **ب** واما إذا
المجموع الامور الغير المتناهية اجمالا المحرم بما ذكره الاستدلال
فما ذكره ناش من عدم الفرق بين الاعتبارين **ب** قائل
فلذلك زعم بعض المتأخرين **آ** يعني لما كان هذا التقرير غيا
لما مر زعم بعض المتأخرين هذا البرهان بهذا الكلام **ف** ورد
انه ترك لهذا الدليل وتمسك ببرهان التباين وقد نقل
في الحاشية ان قال الزاعم الشريف المحقق قدس سره في حاشيته شرح
البحر بديانته كلامه ولا بد من الرجوع اليها حتى يظهر حقيقة الحال
في تحقيق هذا المقال **قوس** اقول ويمكن تقرير البرهان
بوجه آخر وهو ان يقال **آ** هذا قريب جدا من التقدير المذكور
اولا والتفاوت بينهما بزيادة اعتبارهما وما يرد على احد
يرد على الآخر **قوس** وهذا البرهان يجري في
للمعلولات لكنه لا يجري في بعض ما يدعى تناهية كالبعد وكالات
المرتبة وضعا اللهم الا ان يعتبر فيها التقدم والتأخر وضعا

نصف
الكتاب

مصادره

متناهية فان وينبغي ان يعلم ان هذا البرهان يجري في
الامور الغير المتناهية المرتبة المتعاقبة ايضا كحركات الافلاك
والا لزم من فان كل واحد واحد معلول لما قبلها ومتأخر
وكما ان العلية والمعلوليه متضائقان كذلك التقدم والتأخر
وكذلك يجري في الامور الغير المتناهية الموجودة معا المترتبة
باعتبار رازمة وحدوثها كالنفوس الناطقة البشرية على راسها
فهذا البرهان منقوض على رأي المكمل وانت خير بما ترى **ب** ان
الاعداد الغير المتناهية موجودة مفصلا في الملاء الاعلى وفي
نفوس الامر فمجرى هذا البرهان فيها ايضا فانققن على كلا الرأيين
تدبر **قوس** البرهان العرشي هذا البرهان في غاية الضعف
كما سيظهر **قوس** فان هذا الحكم من قبيل آه هذا وان وقع
في توضيح هذا المنع وسنذكر ليس على ما ينبغي كما سيعلم **قوس**
واجب عندي ان ليس من هذا القبيل هذا بحسب ان الكلام على ما
يؤيد السند ويوضحه فلا يجدى كثير نفع وانما قلنا بحسب الظن
لان في آخر هذا الجواب ما هو يشعر بان اثبات المقدمة المنوطة قد تدبر
قوس ان هذا البرهان حدس **آ** هذا على تقدير كونه كذلك
لا يكون حجة على الغير هذا آخر الكلام في المقصد في تكمل في الحاشية ان شاء الله
تعالى **قوس** قالوا الممكن لا يكون احد طرفي اولي لذاته فان

برهان العرشي

بني

المحققين في اثبات هذا المطلب لانه مع ذلك الرجحان ولو لم يكن
الطرف المروج نظرا الى الذات الممكن لم يكن ممكنا ما فرضناه ممكنا
ولو جاز وقوعه نظرا الى ذاته لجاز رجحانه على الراجح نظر الى ذاته
اذ لا يتصور الوقوع بدون الرجحان لكنه لا يجوز لمنافاة مقتضى ذات
الممكن وهو رجحان الطرف الراجح ورده المصوبان هذا التنا
يتم اذا كان اقتضاء الذات رجحان الطرف الراجح على سبيل التوجي
اما اذا كان اقتضاءه له على سبيل الرجحان ايضا فلا لان المضم
لا يعلم ان ما ينافي ما يقتضيه ذات الممكن اولوية متمتع بالنظر
اليه فان اصل النزاع انما هو جواز اقتضاء الممكن اولوية احد
الطرفين مع عدم امتناع الطرف الاخر فيقول المضم لا يجوز
ان يكون اقتضاء تلك الاولوية على سبيل الاولوية وبكذا
الى ان ينقطع الاعتبار وجواز رجحان الطرف المروج في
شيء من تلك المراتب نظرا الى ذات الممكن لا ينافي اقتضاء ذاته
رجحان الطرف الاخر لان الطرف الراجح في كل مرتبة من تلك
المراتب راجح بالنسبة الى الممكن لا واجب فلا ينافيه جواز وقوع
الطرف المروج جوازا مروجنا فامل ثم اعلم ان هذا
هذا السؤال المذكور في حاشية المحقق الشريف لشرح التجويد
ودفعه بان الكلام في الاولوية الخاصة للممكن نظر الى ذاته فلا بد

الطرف

ان يكون علته تامة لها ومبدأ لوجوبها والمقصود من نفي هذه
الاولوية دفع توهم جواز وقوع الممكن نظرا الى ذاته من غير احتياج
الى غيره واما ان الممكن لا يستحق ذاته حصول اولوية لاحد طرفيه
من غيره فلا يتعلق به غرض لان الممكن مع هذا الاستحقاق و
احتياج في طريقه الى غيره وبذلك يتم الاستدلال بوجوده على
وجود الصانع انتهى كلام **قوله** اذ على تقدير تحقيقها يرجح
الطرف الآخر في دلالة على توقف الاولوية على انتفاء تلك العلة
تأمل لا بد له من بيان **قوله** الاول انا لا نعلم انه لو تحقق سبب
الطرف المقابل له هذا منع لمقدمة ضمنية غير مذكورة في الاستدلال
صريحا لكن من عليها قوله اذ على تقدير تحقيقها يرجح الطرف الآخر
تأمل **قوله** فانا نعلم قطعا ان الشيء الواحد في زمان واحد
لا يمكن ان يكون قائما وقاعدا او متحركا وساكن لا خفاء في
ان تلك الامور ليست متناقضة بل متضادة او متقابلة بالعقد
والملكة **قوله** وما اعتبره القوم في شرايط التناقض
هو شرط كلية الحكم الملزمة في القواعد المنطقية هذا مردود
بما يرد على الوجه الثاني كما سيشرح والاولى ترك هذا الكلام
الاقتصار على الوجوه الثلاثة التي سيذكرها **قوله** ولا يخفى
ما في هذا الوجه قال فيما نقل عنه لان القوم جعلوا وحدة الاض

من شرائط الشاخص فاذا ابقى على عموم لم يكن المتناقص
مع استقامة فالوجه اما التخصيص بما عدا العلية او الوجه الاخر
انتهى كلامه واعلم ان التحقيق ان المعبر في التناقص هو وحدة
النسبة الثبوتية التي هي مورد اليجاب والسبب في الوقوع واللا
وقوع واعتبار الوحدات الثمانية وغيرها انما هو لحاظ وحدة
النسبة المذكورة والاضافة الى العلية في المواد المذكورة ليست
في النسبة الثبوتية بل العلة انما كانت متعددة في الوقوع واللا وقوع
فالشاخص باق وتعدد على الوقوع واللا وقوع لا يقدح فيه
منه يعلم ضعف الوجه الثالث الذي ذكره اما الاول فلان تخصيص
الاضافة مع بعد عن كلامهم مردود بان النسبة الثبوتية اذا ^{تقدمت}
بأى وجه كان لا يتناقص الوقوع واللا وقوع الواردان عليها واما
الثاني فخطا واما الثالث فلان المواد المذكورة ليست مما يساوي ^{رفع}
الاخر كما اشرفنا اليه **قوله** والا لكان اولى من الآخر مطلقا
فيه خفاء لا بد من ازالة **قوله** ثم ارتفاع المانع غير معتبر في كل علة
تامة عندهم هذا الشارة الى رد التوجيه الذي اختاره المورد
قوله والثاني ان اختار امتناع الطرفين الآخر لاختفاء في
ان ترتيب البحث يقتضيان يقدم هذا الايراد بل الثالث ايضا على ^{يراد}
الاول **قوله** وهو ان يكون مقتضيا له بواسطة او

بغيرها هذا البطلان ليس بظاهر من قولهم ان الواجب ما يجب الوجود
مع تجريد النظر الى ذاته من غير الصفات الى غيره بل لعله بعد ما ذكره
قدس سره وعلم منه ضعف قوله فلا حاجة الى تخصيص الغير مع انه
ربما يناقش فيه الخ وكذا الحال فيما ذكره في حاشيته لشرح التجريد
حيث قال لا حاجة الى هذا التكلف فان معنى قولهم ما يجب الوجود
من غير الصفات الى غيره ان يكون هو وحدة مستلزما للوجود
وذلك لاينا في الواسطة في اللزوم انتهى كلامه **قوله** اذ لا
من امكان المعلول امكان العلة اذ عدم المعلول الاول يمكن
الخ ههنا سوال وهو ان عدم المعلول الاول ملزوم لعدم العلة
الاولى والمستلزم للحال محال ولذا اشتهر ان استحالة اللزوم
تستلزم استحالة الملزوم فيجب ان يكون عدم المعلول الاول
محالا والجواب ان الملزوم للحال محال مطلقا وعدم المعلول الاول
محال بالغير هذا ويبقى هنا كلام فوق ذلك وهو ان امكان الملزوم
بدون امكان اللازم يستلزم امكان وجود الملزوم بدون
اللازم وسوق الملازمة بينهما والمحل ان امكان الملزوم ^{هو} لنا
بالقياس الى ذاته وهو يستلزم امكان اللازم بالقياس الى ^{ذاته} الغنى
الملزوم لا امكانه بالقياس الى ذاته ولا يتوهم ان هذا قول
بالامكان بالغير فان ذلك ان يجعله الغير بحيث يستوي نسبة

ذاته الى الطرفين وما نحن فيه مكانه بالقياس الى الغير بحيث يستوي
 لا مكانه في ذاته بسبب القروشتان ما بينهما كما ذكره المصدر
 في حاشية شرح التجريد واحفظه فانه جدير به **قوله** فان
 ما يفرض مانعا عنه فهو على تقدير وجوده هو المعلول الاول
 هذا بمنوع الجواز ان يكون المانع عنه متساويا لذاته كثر
 الباري وذلك لظن يجوز ان يكون المعلول الاول من
 قبل الثاني ولا بد لثبته من دليل **قوله** واجيب بان
 علة العدم عدم علة الوجود وهذا مبني على ان المعلول
 وار على علة وجودا او عدما وهو ان كان نظاهرا لكنه
 غير تن لاحتال ان يكون وجود شيء علة لعدم شيء آخر
 وجوده وار على وجود شيء وعدمه على وجود شيء آخر ويكون
 وجود هذا الشيء مستلزما لعدم الشيء الاول لكنه ليس
 للعدم ولا بد لثبته من دليل **قوله** فعدم علة العدم يكون
 وجود علة الوجود او مستلزما له فيه ان عدم شيء لعدم المانع
 يجوز ان يتوقف عليه وجود شيء آخر فعلة الوجود عدم
 علة الوجود وهو علة العدم وجودا او مستلزما له فعدم
 وهو عدم علة العدم ليس بوجود ولا مستلزما منه ^{ضعف}
 قوله لان عدم العدم اما نفق الوجود او مستلزما له ^{هذا}

تفسير

تفصيل ما سيذكره المصدر بقوله وفيه بحث اذ علة العدم **قوله**
 بل غير واقع وكيف لا وتصور الوجود لا يتوقف على
 تصور العدم اصلا بخلاف عدم العدم فانه متوقف على تصور
 العدم مرتين وذلك مع ظهوره مشهور فيما بينهم **قوله** ولما
 التسبب بطلان التسبب في لوازم العلل انما يظهر اذا كان ترتب
 العلل كافيا في تمام **قوله** واجاب قدس سره في حاشية
 التجريد عن اصل الايراد اعلم ان السؤال الذي ذكر قدس سره
 هذا الجواب لدفعه هو ان يقال اتفق العقلاء على ان الممكن
 محتاج الى فاعل يفيده الوجود مغاير لما هيته واكثرهم على ان
 ذلك لا مكانه وفيه بحث وهو ان الممكن هو الذي اذا نظر اليه
 مع قطع النظر عن اعداء لم يجب له لذاته وجود ولا عدم فلم
 لا يجوز ان يجب له احد مما لذاته بشروط وجودي وعدمي فلا ^{يحتاج}
 الى فاعل موجود مغاير لذاته هذا كلامه قدس سره بعبارة في
 تقرير السؤال تامل نظرك التفاوت بين هذا السؤال وبين
 ما ذكره المصدر **قوله** اقول فيه نظرا لان احتياج الممكن الى العلة
 فرع التساوي اليه بحث لانه لما يجب له لذاته وجود ولا عدم
 كانت ذاته من حيث هي غير مستقلة في شيء منها بل محتاجة فيه
 الى امر آخر مطلقا وانه بين فظهر ان احتياج الممكن الى مطلق

العلة ليس فرع التاوي وقوله اذ على تقدير الاولوية يوجد
 لوجان الوجود من غير احتياج الى علة مردود بان مفيد الوجود
 للماهية والمؤثر فيه ليس هو الرجمان لانه لا بد ان يكون موجودا
 لان اليجاد فرع الوجود ولا الماهية بشرط الرجمان للوجه
 المذكور ولذا قالوا ان وجود الواجب عينه والالكان الوجود
 مفقورة الى غيرها فله مؤثر وبهية العقل حاكمه بوجود
 وتقدم المؤثر بالوجود **قوله** وما يكون موجد البشري
 انتفاء امر متنع لذاته فهو واجب لذاته وهذا متنع كيف لا بد
 ان يستند الواجب لذاته فهو واجب لذاته وهذا متنع كيف لا بد
 الى امر لا يستند الى ذاته ولا شك ان عدم متنع لذاته لا يستند
 اليه واعلم ان المراد بالشرط هنا ليس معناه المشهور بل مطلق
 ما يتوقف عليه الشئ وجوديا او عدديا **قوله** وان اثرنا
 ما فيه من التفضيل وهو الفرق بين امتناع المانع في نفسه
 امتناع المانعية وما ليس امتناع المانع جزاء من علة متنع
 المنع عنه لا ما يتنع مانعه **قوله** كما في الوحدة ونظائرها
 من المفهومات المتكررة ههنا ضابطة مشهورة فيما بينهم
 ذكرها صاحب التلويحات ومن ان كل ماكرر نوعه اي يتصف
 اي شخص غير ضمني بمفهوم فهو اعتباري اي كل نوع كان

اذا فرض ان فردا منه اي فرد كان موجودا وجب ان يتصف
 ذلك الفرد بذلك النوع حتى يوجد ذلك النوع فيه مرتين مرة
 على انه حقيقة ومرة على انه صفة فانه يجب ان يكون اعتباريا
 لا وجود له في الخارج لئلا يلزم التسوية الامور المترتبة للوجود
 معا كالقدم والحدث والبقاء والموصوفية واللزوم والتعين
 والوحدة ونحو ذلك فان الامكان مثلا لو كان موجودا كما
 يمكننا وينقل الكلام الى امكانه ويلزم التسوية الامور المترتبة للوجود
 معا وهو مح هذا كلامهم ولا شك ان كلا من تلك الامور
 ليس اعتباريا محضا ينقطع بانقطاع الاعتبار سواء كان ^{حادث} حادثة
 العلل او من جانب المعلولات فلو تم ما ذكره المصنف لعل على ان
 في تلك الامور مطلقا سواء كانت موجودة في الخارج او لا ^{بط}
 ولعل قوله وفيه ما لا يخفى اشارة الى ما ذكرناه **قوله** على ما مر
 في تحقيق الثاني والثالث من المسلك الاول قد عرفت ما فيه
 فتذكر **قوله** فهو واجب عندهم فيه بحث لانه كيف يكون
 واجبا عندهم مع افتقاره الى امر لا يستند اليه وانما ينافي في الوجود
 الذاتي بالاتفاق **قوله** فيحتاج جميع تلك الاعتبارات الى
 علة موجهة انت خبير بما فيه مما سبق **قوله** ان الامور ^{اعتبارية} لا
 مطلقا لا يكون شرطا للوجود اصلا هذا على انه لا يلزم

لان الموجودات الممكنة كلها متوقفة على الامكان والاحتياج
 والتاثير والوجوب السابق وكلها من الامور الاعتبارية
 صوابه وما قيل من ان عدم المانع كاشف عن وجود
 فعلي هذا يجوز ان يكون بدعيته الشرعي وجودا آخر من حيث ^{جود}
 فقط كالفاعل والشروط والمادة والصورة ومن حيث عدم
 فقط كالمانع ومن حيث وجوده وعدمه معا كالمعداد لا
 من عدمه الطارئ على وجوده ويمكن ان يكون قوله فتأمل
 فان جميع هذه الاعذار واسية اسارة الى ما فضلنا في سابق
 حال تلك الاعذار **قوله** بل الوجوب ما سنذكره من ان

الاولوية تستلزم الوجوب سيظهر ما فيه **قوله** سواء
 عليه ما اورد في الوجوب الثالث على التقدير الاول ^{يراد} يرد عليه الاول
 الاول ايضا كما لا يخفى على المتأمل وهو في الحقيقة يعود الى التقدير
 الاول فيه تامل لان الوجوب هناك بالنظر الى الاولوية
 المستندة الى الذات وههنا بالنظر الى الذات ولذا لا يمتنع
 عليه بعض الايرادات المذكورة هناك **قوله** ضرورة
 معه المتضائفتين بالذات هذا انما يتم اذا وجب ان يكون
 المتضائفتان معلولى علة واحدة واقضاء معينها بالذات
 لذلك محل تامل **قوله** وموجوبه مستلزما لامتناعه ^{هذا}

يراد به ان يكون
 عدمه متوقفا على
 كالموجود على
 كالموجود على

انما يتم اذا كان اقتضاء الذات رجحان الطرف الرابع ^{على}
 سبيل الوجوب اما اذا كان اقتضاؤه له على سبيل الرجحان
 افعلا لان الخضم ان يقول ان مرجوحية اذا كانت بالوجوب
 كانت مستلزما لامتناعه واما اذا كانت لا بالوجوب ^{فلا}
 بان يكون اقتضاء الذات الرجحان على سبيل الرجحان افعلا
 فلا يكون الرجحان واجبا وكذا امضاؤه وهو المرجوحية
 وان لم تكن المرجوحية واجبة لا يكون الطرف المرجوح
 محتقضا هذا نظير ما اوردناه للمعنى الدليل الذي اخترناه
 بعض المحققين كما نقلناه تفصيلا ولو سلم فلا يدل على
 الامتناع الذاتي وامتناعه مطلقا مستلزما لوجوب الطرف
 الاخر كذلك لا وجوب الذاتي فتأمل فيه ما فيه **قوله**
 الى الامكان وقوع كل طرف لما توقف على رجحانه فيه انه
 لا يتوقف امكن الوقوع على رجحانه نعم يتوقف الوقوع
 على الرجحان **قوله** ويتمتع ان يكون الطرف المرجوح
 راجحا حال كونه مرجوحا هذا الامتناع انما هو بشرط
 الوصف لان في زمان الوصف لانه انما يكون كذلك لو كان
 وصف المرجوحية زمانا تحققنا ضرورة والوجوب اللازم
 له هو الوجوب بشرط الوصف والمذكورة الطبقات ^{هذه}

الثاني فتدبر **م** وهو ان يفتح هذا سببي على المكان
 الحال حال كما هو المشهور لكن عدم العقل الاول حال ^{مكان}
 عدم ليس بحال بل هو واقع تامل **م** قلت بعد اثبات
 انه لا يكون احد الطرفين اولى به لذاته احتياج الممكن الى ما
 بعبية الوجود ضروري هذا بخلاف لما ذكره المصنف في حاشية
 لشرح التجريد من ان مقتضى التساوي هو الاحتياج الى
 مرجع ما فلم لا يجوز ان يكون ذلك المرجع عدم سبب الطرف
 الآخر فان تمسك في دفعه بدعوى الضرورة في ان يحتاج
 الى غيره في الوجود لا بد له من مؤثر موجود ولهذا حكموا
 بان العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول بخلاف غيره
 من العلل وان غير العلة الفاعلية لا يكون علة تامة ^{فإن} يمكن
 على تقدير الاولوية لهذه الدعوى ايضاً بان يقال اذا ثبت
 احتياج الى الغير ثبت احتياجه الى مؤثر موجود حكم
 تلك المقدمة فان قلت بدعوى العقل المتأخر بذلك
 في المتساوي الطرفين دون ما وجوده اولى قلت له
 ان يقول اذا جاز ثم ذلك على تقدير الاولوية فلم لا يجوز
 على تقدير التساوي ولا بد لذلك من بيان انتهى كلامه
 واعلم ان الاولوية الذاتية لو كانت كافية في وقوع ^{الممكن}

لم يكن اثبات الواجب ولذا يتنوا بطلانها وكذا
 اذا لم يكن كافي فيه لكنه جاز ان يكون الامر
 الخارج عن ذات الممكن الذي يتوقف عليه وقوع الطرف
 الراجح عليه عدم سبب الطرف المروج وذلك
 لان لسان تعرض ان الطرف الراجح هو الوجود
 فيجوز ان يوجد الممكن من غير حاجة الى مؤثر
 موجود فيسلم الامر المذكور وكذا الحال
 في صورة التساوي ثم انه ان ثبت ان العلة الفاعلية
 ضرورية في كل معلول وان الممكن لا يمكن ان
 يوجد بمعدوم يثبت الواجب سواء تحققت الاولوية
 الذاتية ولو تكن كافية في الوقوع او لم يتحقق
 اصلاً فلا يتوقف ثبوت الواجب على تحقق تساوي
 طرفي الممكن وعلم مما ذكرناه ضعف كلام المصنف من
 وجه فتدبر **م** لا يلزم امكان وجوده
 في وقت وعدمه في وقت آخر وايضاً هذا الدليل لا يجوز
 في العلل الآتية بالنسبة الى فلا يثبت الدعوى
 الكلية كذا ذكره المصنف في حاشية لشرح التجريد **م**
 مناف لما قرره من ان العلة التامة قد تكون

بسيط وكذا ينافيه القول بعلة الامكان والاحتياج
 والتاثير وان كان الامكان والاحتياج
 وما يساوقهما او لا وه فروغ عنها عند طلب
 العلة ممنوع سيما في بعض منها ومع ذلك يصح
 تعريف العلة عليها **فوس** اللهم الا ان يتكلف
 ويقال المعلول بالحقيقة هو وجوب الوجود هذا
 تكلف بعيد بل هو خلاف الواقع **فوس** ومما
 لما قرره المتأخرون اجماعا وكذا يصادق القول بآية
 الوجود مطلقا ذهينيا خارجيا والصفات
 السابقة على الوجود كلها من الامكان والاحتياج
 وغيرهما وايضا يصادق القول بان تصاف ^{كصورة} لله
 في الخارج مع تقدم الصورة عليها في الوجود ^{ذاتي}
 وان اردت تفصيل الكلام فيه فارجع الى ما ذكره
 المصنف حاشية لشرح التجريد وله مزيد توضيح لما
 نعت عليه تعليقا تاغم اعلم ان التسري في المادة التي
 ذكرها انما هو في الوجودات او في الوجودات او فيها
 معا وكذا الحال في سائر الصفات السابقة على الوجود
فوس بان الشئ الواحد لا يكون له الا وجود واحد

لو سلم هذا في الوجود فظ ان الحال في الوجود الذي نزلت
 كذلك **فوس** واعلم ان زبد الشيخ وغيره آه يعني
 انهم لم يزيدوا على الاستلزام وليريدوا التقدم فلا
 يكون ما ذكره المتأخرون من التقدم
 تاما منتفلا عن القدماء كما ان ليس يتم
 عقلا لا بالدليل ولا بالبداهة هذا
 آخر ما قصدنا ايراده في شرح
 رسالة اثبات الواجب
 وقع الفراغ من اليفة
 هرة يوم الاربعاء الثاني
 من شعبان سنة **١٢٢٢**
 عشرين وسبعمائة
 الله ومنه والصلوة
 على محمد وآله البكر
 وقد وقع الفراغ من تحريره في اول شهر
 جمادى الثاني سنة سبع وسبعمائة
 وسبعمائة الهجرية كتبه حسن
 الحسيني عفي عنه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الحكم الطوسي شكر الله سعيه اعلم انما الاشك في كون
الاحكام اليقينية اى الاحكام التي كان العلم المتعلق بها
يقينا لانها انفسها تكون يقينا ومندرجة تحتها
فسنا به ذلك ليرتبط به قوله الذي قد حكم بها اى بتلك الاحكام
اذ كانتا فالحكم اولا بمعنى الوقوع او اللا وقوع وثانيا
بمعنى الوقوع او اللا وقوع وثانيا بمعنى الإيقاع او الأثر
ومما ضروري ونظري مثلا الحكم بان الواحد نصف
الاشين مثلا الحكم البدهي بالمعنى الثاني ونظري
مثال الاول وبان قطر المربع لا يساوي ضلعه مثال للنظري
ولا يخفى على من له ادنى دراية في علم الهندسة او الحكم
به اى بذلك المذكور ولو قال بدله بها اى بتلك الاحكام
لكان اولى قيل هذا عطف على قوله وقد حكم بها اى
والمراد به ما يحق بالحكم به ويؤيده قوله مما سبق اليه
ومن اصلاسان للوصول المذكور باعتبار صلة معا
او باعتبار السان فمقط سوا كانت كلمة من التبيين
او للتبيين ولا يخفى ان حكما لا يخص من اصلا الله
الا ان بقى المراد به هنا هو الدرك مطلقا كما مقتضى

بحث الوجود الذي تامل بعد ان يكون يقينا لاجته
اليه لكون الاحكام سابقا موصوفة باليقينية
لما في نفس الامر حمله قوله كون الاحكام وهذا اولى
وقع في بعض النسخ مطابقة لما في نفس الامر يعني انما
نفسا كون الاحكام المقيدة الضادرة عنا مطابقة
في نفس الامر وانما عطف قوله او الحكم به على قوله قد
حكم لدفع وهم من يتوهم ان المطابقة لما في نفس الامر
عن المطابقة لما في الادمان كذا قيل ولا شك ان
لو انصر على ما ذكرناه في بحر كلامه لكان انسيا
شك ان في ان الاحكام التي يقتضيها الجمال جلالا
او الدين لا يدركون الاشياء على ما هي عليه انفسها
كان اعتقادهم الفاسد حارما ولا خلاف ذلك
اى غير مطابقة لما في نفس الامر ونعلم يقينا ان المطابقة
لا يمكن ان يقصور الا عن شيئين متغايرين بالشخص لاقتضا
النسبة تغاير المدسوس وفيه منع مشهور مستند بالغا
الاعتبارى كاف فيها فلا يلزم التغاير الذي فضلا
عن العار بالشخص ولا اعتبار لها بوجه اللفاظ و
لو انما اشهر السلف من ان حقائق الاشياء لا تقتضي

الالفاظ والعاراه وله بطاكر كثره في كلامهم مثل ان لفظ
 الموجود يوهم كون الوجود زائدا على الما يسميه في الواجب
 ولفظ الابقاع والانتزاع يشعر بكون الحكم فعلا لا
 ادراكا وكذا لفظ الاتصال يوهم كون الصورة الحسية
 لا جبرها ولا شئ منها بواقع عندم الى غير ذلك كما لا يخفى
 على من ارادني بسع في كلامهم متحد من فيما يقع بالمطابقة
 تحقعا للمعنى المطابقة وقع في بعض الشروح الذي هو
 معلوم قطعاً سواء ان المطابقين متحدان فيما يقع به المطابقة
 ومختلفان بغير ما وقع به المطابقة اما الحكم القطعي فهو
 كونهما متغايرين بالشخص فهو ثم محتاج الى البرهان وظ
 انه ليس كذلك لو حمل الاول ان العقل حاكم بان مفهوم
 الحد والمحد ودمطابقان وليس متشخصين اما ان
 المفهوم المحدود كذلك فلما انفقوا على ان الشخص من حيث
 هو شخص لا حد والثاني ان احكاما متبايناً بامتناع المتشخص
 انا كانت صادقة كانت مطابقة لما في نفس الامر وليس
 للمتنوع في نفس الامر وجود في نفس الامر فضلاً عن كونه
 متشخصاً فقد وجدت المطابقة بين مفهومين من غير
 لشخص احد بما قطعاً فان قيل لا ان المتنوع غير موجود

في نفس الامر بل هو موجود فيها فان الموجود في نفس الامر
 هو الموجود في الجوهر المجرد المسمى بعقل الكل قلت من
 المقدمة ذكرت اثبات هذا المطلب فلو ثبت بان
 مصادره على المطاوع اتفاق العقلاء على ان المتشخص
 ليست ثابتة في نفس الامر بل على يداه تصور ما
 نفس الامر والقول بان ما في نفس الامر المراد به هو الموجود
 في الجوهر المجرد نقضي كون تصور ما في نفس الامر من البصيرة
 النظرية فان تصور الجوهر المجرد فرع اثبات الجوهر المفرد
 والتصور الموقوف على النظرى اولى بان يكون نظرياً
 والحاصل ان تصور ما في نفس الامر مديهي وتصور
 الموجود في الجوهر المجرد وهذا الوجه يصلح لابطال
 الدعوى ومي ان المراد بقول العلماء ما في نفس الامر هو
 الصورة الحالية في ذات المجرد فيه بحث لانه محل الشخص
 على معناه المقابل للكل كما هو المتبادر والظاهر المراد
 معنى الذات وانه ملائم للمقام وان كان لاح عن بعد
 والمقصود ان المطابقة بين الشئتين بقضى العيار الذي
 بينهما لا يحج عليه الا ما ذكرناه اولاً واهم كلامه على
 تقدير تباينه بقيد ان تصور ما في نفس الامر بهذا الو

وموالاتع ونفس الامر والمطاق يدعي واما تصور
بخصوصية كون عقلا ومجلا لا تسام صور الكا
فانما هو بعد دلاله البرهان على ان المقصور بهذا
الوجه هو العقل المتصف بتلك الصفات كما في
اثبات النفس والزمان وغيرهما من المطالب الحكيم
فلا يلزم منه بطلان اصل دعواه ولا يخفى
ما ذكره مثل ان يقر كون المشار اليه بانما محيطا
بطلان كل واحد من العقلا لسر اليه بانما منع
لم يتصور الجوهري مجردا صلا بل مع انه ينكر هو على ما
هو راي التكلين او يقر كون الزمان مقدار حركة
الفلك بطلان كل واحد يقسم الزمان الى اجزاء مع
عدم تصور مقدار حركة الفلك الى غير ذلك من الظا
الى لا يخفى شناعة على من داق الحكمة ووقع مثل
السهوي في مواضع كثر من كلامهم واستطلع عليه
كلام المصو وعه ولا شك في ان الصنفين المذكورين
من الاحكام مساركان في البتة الدني كون
كل منهما حاصل وثابت في ذهن معتقده كذا قيل
وقيه ان كون كل معلوم حاصل في ذهن العالم به

ولا يدل بحث الوجود الدني عليه كما لا يخفى على القطن فاذا
يجب ان يكون الاول منهما دون الثاني ثبوت خارج عن
اذناينا نفس المطابقة من ما في اذناينا وبينه وموالاتي
نعر عنه مما في نفس الامر وهذا اولى مما وقع في بعض النسخ
نفس الامر ولا خفاء في ان الصنفين للحكم بمعنى الوقوع
واللا وقوع لا بمعنى الانتفاع والانراع كانهما
عليه فلا يجز عليه ما تقوم من ان طاهر عبارة يقتضي
يكون للصنف الاول من الاحكام وموالاتي ثبوت
خارج الدني ونفس العلم لا يثبت خارج الدني
قطعا بل عليه انه لا يلزم من اشتراك الصنفين في
كونهما موجودين في الدني واختلافهما بالمطابقة
يكون للاول ثبوت خارج عن اذناينا كما ذهب اليه
اللا يكفي ان يكون امر يصح الحكمة عنه ويكون مصداقا
لهائنا في حد ذاته سواء كان في الخارج او لا وفي
عدم مطابقة الصنف الثاني اسفا الامر المذكور
ما يجدك بغا في هذا المقام اذ عرفت هذا
ذلك البات الخارج عن اذناينا اما ان يكون
قائما بنفسه اي لا يكون حاله في غيره او متمثلا

غيره اى حال لا في غيره وقع في بعض الشروح ان هذا ^{التي قسم}
 فيها صلاحيات كون بعض ذلك الثابت قايما ^ط
 لاحتمال كون بعض ذلك الذات بنفسه وبعضه ²
 غيره وهذا هو الحق لان الواجب خارجة عن الذات ^{نفسه}
 الى عام بنفسه وتمثل في غيره انقسم العلم بها ^{الى}
 قسمين قسم يتعلق بالعام بنفسه وقسم يتعلق بالمتشابه ^{غيره}
 وميه بحث لان ما ذكره لا يدل على اخلال التقسيم
 وذلك طمأن لفظه والعام بنفسه كون انما اذا وضع
 اى قابلا للاشارة الحسية بانه صا ^{او غير}
 وضع والكلام في هذا التقسيم كالكلام في ^{في هذا التقسيم}
 فمما سبق ² السؤال والجواب واعلم ان الحكم سواء
 كان بمعنى الوقوع او اللا وقوع او بمعنى الانتفاع والانتزاع
 لا وجه لكونه مائتا خارجا عن اذمانا قايما بنفسه
 وضع والاولى ترك امثال تلك الاحتمالات سيما ²
 الرسائل والمخضرات لظهور بطلانها الا ان نقول ان الحكم
 متعلقا ثانيا خارجا عن اذمانا والاحتمال المذكور
 انما يبينه لا في الحكم نفسه كسوط العبارة فلا ريب
 ما سبق لكن فيه حلال من وجه اخر سند كره والآلة

مع اما اولان تلك الاحكام غير متعلقة بجهة معينة من جهات
 العالم ولا زمان معين من الازمنة وكل ذي وضع متعلق
 بها فلا شئ من تلك الاحكام بذى وضع هذا اشارة
 الى دليلين على ان متعلق الاحكام الحقيقية الذات ²
 الخارج لا يجوز ان يكون قايما بنفسه ذا وطع وعذما
 وجها واحدا لمادة قهرهما بقر الاول ان متعلق تلك
 الاحكام ليس بتعلق بجهة من جهات العالم وكل ذي
 وضع متعلق بها فلا شئ من متعلق الاحكام بذى
 وضع هذا شكل بان كبر اذا طامرة لان كل ذي وضع
 قابل للاشارة الحسية لا بد ان يكون في جهة من جهات
 العالم واما الصغرى فم لم لا يجوز ان يكون متعلق ^{احكام}
 سواء كانت بمعنى الوقوع واللا وقوع او بمعنى الانتفاع
 والانتزاع متعلقا بجهة معينة من جهات العالم بل يقول
 متعلق بعض الاحكام الحقيقية ليس بتعلق برمان معين
 من الازمنة وكل ذي وضع متعلق به فلا شئ من متعلق
 الاحكام بذى وضع ومنها ان الصغرى منه لا يخفى
 سند المنع على ذي فطنة قوته هذا على تقدير بنا
 الكلام المذكور على متعلق الاحكام لا على الاحكام نفسها

تأمل لائق انها اي الاحكام بطاير ذوات الاوضاع
 لا من حيث هي اي ذوات الاوضاع بل من حيث هي
 معقولات اي من حيث ان ذوات الاوضاع اذا حصلت
 في العقل كانت هي نفسها هذا السؤال ليس متوجهاً
 ما سبق بناً على ما قرناه بل انما يتجه عليه اذا قيل
 معناه ان متعلق الاحكام العقلية الناتج في الخارج
 لا يجوز ان يكون قائماً بنفسه وادّعى لان تلك الاحكام
 انفسها غير متعلقة بجهة معينة ولا بزمان معين وكل ذي
 متعلق بهما فلا يكون ذوات اوضاع ولا يكون مطابقاً
 كان له وضع لا مراع المطابقة من ما لا يكون ذات وضع
 وبين ما له وضع وانت تعلم ان الصغرى على هذا المعنى
 انهم محل بحث في الدليل الثاني لكون بعض الاحكام متعلقاً
 بزمان معين كما لا يخفى ثم انها لا تقارن الاوضاع في
 حيث اخرى اي من حيث انها معقولات والاولى ان
 نقم انها يقارن الاوضاع من حيث اخرى اي من حيث
 انها موجودة في الخارج كما في بعض النسخ كما نرى في الصورة
 المرسومة في الاذمان الخيرية انها كلمة باعتبار اعتبار
 التحدث عن الشخصيات الدسية وخرسها باعتبار اخر

اعتبار التحدث عن الشخصيات الدسية وخرسها باعتبار اخر موافقاً
 اخذنا مع الشخصيات الدسية لا نقول الصور الخارجية المطابقة
 لها اذا كانت كذلك كانت قائمة بغيرها بل متمثلة في غيرها وفي
 هذا الغرض كانت قائمة بنفسها سبق لكونه خلاف المقدّر
 ان المانع ان يقول لا يتم ان الصور الخارجية المطابقة اذا كانت
 كذلك كانت قائمة بغيرها في الوجود الخارجي عن اذماننا كونها
 قائمة بغيرها في الوجود في ادماها من خلاف الفروض وانها ان
 ما ذكره المصنف على السند الاخص ويؤكد ما قيل لا يخفى
 معار الا اعتبار من الدس بها معنى الوضع والتحرر عن الوضع في
 اعتبار المحل وعدم اعتبارها بل يمكن ان يكون لتلك الامور
 ثبوت اخر وهي ذات وضع بحسب ذلك الثبوت ثم ان الاحكام
 الدسية تطابقها بمعنى انها اذا حصلت في الخارج كانت
 هي اذا حصلت تلك الخارجية في العقل كانت هي كما شرنا
 اليه اولاً فلم يبطل ذلك لا يتم الدليل والشبهة بالصورة
 الدسية في مطلق معار الاعتبار من الذين لا جعلها يتحقق
 الخلفان وليس الغرض التشبيه من كل الوجه ليس وجه الجواب
 المذكور ولا يلفظ الى ما وقع في بعض الشروح من ان قول
 هذا الجواب بيان لعدم ايراد هذا السؤال كان اولى واما

ثانيا فلان العلم بالمطابقة لا يحصل الا بعد الشعور
 بالمطابقين ونحن لا نشك في المطابقة مع الحمل ^{نفس} ^{نفس}
 الشي من حيث هو عردي وضع والام يحتم الى ^{نفس} ^{نفس}
 بالبرهان بل نقول لو تم لبطل اصل دعواه انما بان ^{نفس}
 يجوز ان كون الصور المطابقة لها الصور العقلية في ^{نفس}
 الصور استل في ذات مجردة عن المادة سانه اكد
 وكنت فان العلم بالمطابقة لا يحصل الا بعد الشعور ^{نفس}
 فلو كانت الصور الناسية نفس لا متمثلة في ذات
 مجردة شأنها كك وكنت لوح الشعور بكونها متمثلة
 في ذات مجردة عن المادة موصوفة بما ذكره عند الشعور
 بالمطابقة والسالي بط فالقدم مسل ويلزم بشل ^{نفس}
 بطلان كثر من قواعد الحكمه وغير ما ولا يحتمل ^{نفس}
 على من اراد في طمانه وقد سبق اليه على شل ذلك
 فتذكره وانه ان العلم بالمطابقة لا يحصل الا بعد
 للشعور بالمطابقين من حيث انهما متطابقين لان جميع
 الحثيات ولا تم ان الصور العقلية هي مطابقة ^{نفس}
 الاوضاع من حيث هي في ذات الاوضاع ^{نفس}
 بالاضاع عند العلم بالمطابقة على ان بعض الحثيات ^{نفس}

كونه داو فم في حيث لا لونه
 رر على نفس هذا الذي
 فان ذكر المطابقين
 بذكره من ص

لنا دخل في المطابقة نفس الامر لا يحس الشعور بها ^{نفس}
 بالمطابقة اذا لاسباب للشي في حقيقة الواقع لا ^{نفس}
 عليها العلم بذلك الشي وانه ط وبالحمل ان هذا الكلام في
 عاتة الاختلال والعجب انه كيف وقع من المص مع كونه علما
 المحقق وبهارة في التدقيق كما هو المشهور واما ما ^{نفس}
 الذي في ادناسنا من تلك الاحكام انما ندركه بعقولنا
 لكونها احكاما كلية اولان احكاما هو العقل واما ^{نفس}
 الاوضاع فلا نذكرها الا بالحواس الطاهرة او ما يجري
 بحري الحواس من الماطنة ويمكن التصديق بعكس ذلك
 ولو لم يذكر قوله او ما يجري بحري الحواس لكان ^{نفس}
 والمطابقة من المحقولات والمحسوسات من جهة ^{نفس}
 مع ومسا حث ط ومواز لم لا يجوز ان كون ^{نفس}
 لا من حيث هي محسوسات وقد سبق ما جدد ^{نفس}
 في هذا المقام فلا تغفل والسالي وسوان يكون ^{نفس}
 العايم بنفسه غير ذي وضع سوانه ^{نفس}
 الافلاطونية فيد اما لا يم انه قول بالمثل ^{نفس}
 مستندا بان المثل الافلاطونية عند كثير ^{نفس}
 ليست صور مجردة عن مواد ما قامه بنفسها بل هي ^{نفس}

العقل الحاصل للمبادى المجردة المسماة بالعقول قد
صرح به الحكماء في كتابه المسمى بالجمع الذي
الحكماء من افلاطون وارسطو الا انه خصص بعلم الدنيا
الاول وقال صاحب الاشراف وغيره انه اشار الى
ما عليه الحكماء المائلون من ان لكل نوع من الافلا
والكواكب والبسائط العنصرية وركباتها جوهر
من عالم العقول مدبره حتى ان الذي لنوع النبات
موالذي يحفظها ويتورمها ويجذب الدم من الشجر
اليها ويسوز رب النوع ويعبر عنه في لسان الشرع
بملك الجبال وملك البحار ويوجد ذلك وقالوا في بحث
المائية انه اشار الى وجود المائية المجردة فانه يور
من كل نوع فرد مجرد عن جميع العوارض الى ابدى
لا سطر في السوء فسادا صلا قابل للمقارنات ولا
شك ان القول يكون تلك الاحكام مطابقة لما
بأبته بنحو اخر من البتة قائم بنفسها في ذلك النوع
البتة ليس قولا بالمثل الافلاطونية تلك الفنا
الثلثة المعولة انقام نقول انه ليس بدوى الى
ولا من مناسوا سميت بالمثل الافلاطونية او لا

البرهان على اتساع المثل الافلاطونية لا يدل على
اتساع هذا المعنى بل انما يدل على ان المائية المجردة
غير موجودة في الخارج كما حقق في موضعه وان اراد
بالمثل الافلاطونية عالم المثال فانه خلاف المصطلح
كما قيل ومع هذا لا يستحال الى ان يقوم عليه
الدليل ولم يبرهن عليه ارسطو الا ان توانه ليرن
ان يكون في الخارج افلاك سوى هذه الافلاك
وعناصر سوى هذه العناصر وحركات وسكنات
الى غير ذلك وهذا كما لا يخفى محض استبعاد كمال
وظهر من تفسير كلام القوم في هذا المقام خيعة الحال
في هذا المرام واما ان يكون ذلك الثابت الخارج
عن اذنا سنا المطاوعة الى ما في اذنا سنا من مثالا
غيره فينقسم هذا الممثل في عدة الى قسمين
لان ذلك العبر ما ان يكون ذا وضع او غير ذي
وضع فان كان ذلك الغير وضع بالذات كان الممثل
فيه مثله اي ذا وضع بالذات وان كان بالتبع
وعاد المحل المذكور بهذا اشارة الى ما ذكره في القسم
الاول من الشواهد الاولى وموان يكون ذلك المأب

الخارج فاما بنفسه ذا وضع وذلك هو المحالات الثلاثة
التي بينها الادلة الثلاثة على بطلان هذا القسم وكان
منشأ تلك المحالات هو كونه ذا وضع لتحقيق فنانا في
الامر واستخير بما في كل من تلك الادلة من الضعف ومع
ذلك سيجعلنا دفع من ان الايراد المصدر بل ان
يلزم ان يكون قايما على وكل ما على فرض عدم قيا
عمل ولا شك انه لا يصح شله على تقدير الحلول كما لا يخفى
فلا يمتنع في ذلك الكلام في هذا المقام وان ذلك الخارج
المطابق له ليس بذات وضع في ذاته وانما صار كذلك
سبب محله في الاجوز ان يطابق الحكم القيسي بنفس ذلك
الخارج من حيث هو مولا من حيث هو كونه حال في محل
لذي وضع وهذا مثل ما قيل ان الصورة المجردة عن
المتغيرات الخارجية الحالة في العقل يطابق كل واحد
الاشخاص الخارجية من حيث مفهوماتها المطلقة وكل
عليه فيقال موبى قولنا زيد هو انسان ولا يطابق من حيث
في حاله في محل فانها من تلك الحادثة على شيء من الاشخاص
الخارجية فانه يكذب قولنا زيد هو انسان الحال في ذات
مجردة عن المواد الحسية وبعض ما سبق نافع في هذا

المقام فذكر متى القسم الاجر وموان يكون متساويا
شيء عرذي وضع ثم نقول ذلك المتشابه فانه لا يمكن
ان يكون بالقوة وان كان بعض ما في الايمان بالقوة
وان كان بعض ودل لا سماع المطابقة بالفعل من
هو بالفعل ويمكن ان يصير قايما بالفعل وبين ما هو
ما هو بالقوة وهذا بحث ط وموان لا وجه لا سماع الطاعة
من ما يمكن ان يصير قايما بالفعل وبين ما هو بالقوة
بل نقول لم الاجوز ان يكون حدتها في محلها معارنا
لحدوها في الايمان او مقدما عليه او الواجب
حصول التطابق حال حصولها لا حصولها دائما لا بد
لغير هذا الاحتمال من دليل وبعبارة اخرى لم لا يجوز
ان يكون التصور المطابق لما كلفا بالقوة وبحسب قوتها
عند وقوع الاحكام الذمينة فساو حصول كل
واحد من الاحكام الذمينة وحصول ما يطابقه
التصور الخارجية فتحقق المطابقة من غير تقدم الصور
الخارجية على الذمينة لا بد في هذا الاحتمال من دليل
وام لا يمكن ان يرفل او سماعا يخرج الى الفعل
بعد ما كان بالقوة ولا في وقت من الاوقات

الاحكام المذكورة واجبة الثبوت اولا وابدأ من غير
واستحالة ومن غير مقتضى بوقت ومكان هذا دليل
على وجوب كون ذلك الممثل اذ لا بد يا عاريا عن النفس
والتبدل وحريه ان الاحكام المذكورة واجبة الثبوت
اولا وابدأ من غير مقتضى وتبدل وسمع المطابقة من الامور
الواحدة الثبوت اولا وابدأ من الامور الممكنة الزوال
والعرفان ان كون ذلك الممثل مما لا يمكن ان يزول
او سيعر او يخرج الى الفعل بعد ما كان بالقوة فيحتمل
لان كون جميع الاحكام القيمة واجبة الثبوت لا
وابدأ من غير مقتضى وتبدل ثم لحوا كون بعضها ممكنة
الثبوت اولا وابدأ وبعضها واجبة الثبوت وبعضها
متعارف متبدلا ولو سلم فلا نسلم امتناع المطابقة
من الامور الواحدة الثبوت الغير المتبدل ولا من الامور
الغير الواجبة الثبوت المتبدل ولا لنفسه من دليل
وقد سبق ما حكيت في تحقيق هذا المقام فلا
ثم اعلم ان كلام المصنف مع محله على من المنوع يشتمل
على تطويل واطناب بلا فائدة معتد بها بل
على ما هو سندر له ويستغنى عنه في البيان

الانصاف ان كلامه منها محتمل من حيث المعنى اللفظ
كما لا يخفى على من له فطره سليمة وفطنة قوية واحتمل
يكون محتملا كذلك والا فاما مكن ثبوت الحال بدون
الحل هذا اشارته الى كون المحل الذي هو شيء غير ذي
وضع كذلك اي ليس بكان بالقوة ولا يمكن ان
او سيعر او يخرج الى الفعل بعد ما كان بالقوة
الدليل عليه ان الاحكام اليعينية من ان الواحد
نصف الاشياء وقطر المربع لا ساوي ضلعه
الثبوت اولا وابدأ من غير مقتضى بوقت ومكان فلا
بدلها من مطابق كذلك ضرورة ان الحكم فيها على
محوها الموضوعها ثبوتها دايما ضروريا ولما كانت
صادقة وجب ان يكون مضمونها ثابتا كذلك فكون
محتملا الصوابا كذلك ضرورة استدراك ثبوت الحال
ثبوت المحل واس حرمه مع كونه مبني على المقدمات
السابقة التي عرفت حالها انما يتم اذا لم يكف في ثبوت
الحال ثبوت المحل لا يعينه بل لا بد من محل معين ان
تم والا فلا فان ثبت وجوده قام بنفسه الحاج
من غير ذي وضع مشتمل بالفعل على جميع المعقولات

سلك المقدمات التي عرف حلها اراد ان يسر
سؤال الاول اعني الواجب الدائم وشارفني سائر
وجهه لانه الاول ان ذلك الموجود يحكم ان يشمل بالفعل
كثرة غير متساوية وواحد الوجود متمتع ان يكون فيه
له فضلا عن ان يكون غير متساوية والثاني ان يحكم ان
يكون على الوجود تلك الكثرة ما تها فكون مبدءا او لا لما
والواجب متمتع ان يكون مبدءا او لا لما والثالث ان يحكم
وقابل لتلك الكثرة وواحد الوجود متمتع ان يكون كذلك
واورد عليه ان اراد بقوله في الوجه الاول ان ذلك
الموجود يحكم ان يشمل بالفعل على كثرته غير متساوية ان
تلك الكثرة جزله فلفظ وان اراد انه محل لها فيكون
هذا الوجه بعينه هو الوجه الثالث واسم ان اراد بقوله
في الوجه الثاني انه مبدء اول لما انه على اولية فاعليه
ثم ان الواجب ليس كذلك ووجهه نظري على ما قرر المصنف
في بعض تصانيفه وان اراد انه على قابلية لها فيعود مبدءا
الواجب انما الى الوجه الثالث ومع ذلك يحججه على انه يكون
تح معي قوله متمتع ان يكون مبدءا او لا لما اوليا للكثرة
فكون مبدءا بالاولية مشعر ان يكون مبدءا قابلية

حجة الاولى مسل ان يكون قابلا لشي واحد ولا وذلك
المفصول قابلا لاشياء كثره فيكون محلا للكثرة بالوا^{سط}
ومنتاحه فانه ليس محلا لشي ما المتمع لفظ او لا
بل عدمها خير من وجودها لا شعرا المذكور وقل
لنا ان يقول فكيف يحتمل الكثرة في هذا المحل ان كان
من الواجب مبدءا حلها فغا وان كان من ذات المحل
كون الشيء الواحد فاعلا وقابلا وانت تعلم ان المراد
بالمبدء في كلامه هذا ان كان هو القابل لم يلزم كون
محصول الكثرة في هذا المحل من الواجب كما لا يخفى والظاهر
كون الشيء الواحد فاعلا وقابلا ليس ثابت كما يظهر
بالمراجعة الى موضع اللهم الا ان معنى الكلام على الابرار
ثم اعلم انه وقع في بعض الشروح ان المشهور ان عقل الكل
العقل الاول فكاه عقل لكل العالم فان غيره من العقول
فالقصة منه كانها اشعه منه وهذا المحر الذي ائتم
وحمله هو المستثنى من الامر لا يجوز ان يكون هو العقل
الاول فان مقعولا العقل الاول من لوازمه وليس في
ذات العقل الاول من حيث ما يعقضي مبدءا الكثر
المفضل العر المسماة بالهم الا ان يقال مبدءا للشيء على

المشهور ولا مشاحة في الاصطلاح على ان محال المشهور
 بين الجمهور من غير ضرورة داعية اليه في قوة الخطا عند
 المحصلين كما هو المتعارف فيما بينهم وقد تيقنا انما يلزم
 الامتناع اذا جعل جميع تلك الكثرة لازما لذلك المحذور
 بلا واسطه واما اذا جعل منها واسطه بعض فلا يلزم
 الامتناع ومنه علم حال ما قيل ان هذا المحل هو اول
 المعلولات وهو العقل الاول وليس فيه من الجهات الكثرة
 ما يفي بهذا الكثرة والواحد لا يصدر عنه الكثرة وما يفي
 هذه الكثرات الا من جهة كونه تامل ففنه ما فيه وقد
 اصبحت انما ثبت كونه عقلا لو ثبت كونه بالفعل من جميع
 الجهات ولم يثبت ذلك باذنه لانه على بعد تمامها
 بغير كونه بالفعل من حيث التمثل بتلك العقول
 الخابر ان يكون له صفات منسطة سوى تلك العقول
 وما قيل اننا لا يعتبر في مفهوم العقل كونه بالفعل من جميع
 الجهات ولا مشاحة في الاصطلاحات مع كونه مردودا
 بما عرفت انما يجه عليه ان ذلك محتمل ان يكون نفسا
 فلكية او غير ما من النفوس ان امكن انتفاها بالجميع
 فان اراد العقل الكل ما يشتمل تلك المحذورات فلا يلزم

على ان من انصف اعرف بان اراد العقل الكل منها ما هو
 المشهور بين الحكماء وحيث يرد عليه المنع المذكور ومما
 اخر يستدعي المقام ايراده وموان تلك الكثرة لا
 من ان يكون معلومة للواجب او لا وعلى الاول يكون
 الواجب محلا لتلك الكثرة فلا يصح ما قاله من ان لا يجوز
 ان يكون الواجب محلا لما وعلى الثاني اما ان يكون محلا
 في محل آخر او لا في محل وعلى الاول يكون علم الواجب
 على وجودها في ذلك المحل وسواء وعلى الثاني لا يمتنع
 من وجود محل يمثله تلك الكثرة على ان من جمل تلك الامور
 المنكبة الامور المعدومة في الخارج كالغيب والاضافات
 وغير ما فاذا لم يكن موجوده في الدمن كانت معدومة
 مطلقا فلا يتصور ان يتعلق العلم بها ومنه علم ضعف
 ما ذكره العلامة الشريف في كونه لما منعه البرهان عن القول
 بحصول صور الاشياء في ذاته بحكم بعضهم بان علمهم
 بالاشياء انما هو كصور ما انفسها عنده واخرون
 بان علمه انما هو بحصول مجرد آخر الذي عرعه في
 القرآن المحدثا به باللوح المحفوظ والناظر بالكتاب
 المنس المشتمل على كل رطب وبابس وذلك ما اردنا

والناظر في كونه مضافا وعلى الاول
 لا يمتنع ان يكون ماصلا في دار التوابع او
 ح

وقع في بعض الشروح ان هذا محل تأمل اما اولاً فلا بد ان
اللوحة المحفوظة منتقش باجماع علماء الدين كجميع الجزيئات
والكليات والعقل الذي اسمه غير منتقش الا بالكلية
على قاعدتهم فلا يكون مواسم باللوحة المحفوظة على
ثبوتها واما ما يضاف لان المفسرين في قوله فلا رطب ولا
يابس الا في كتاب من اول واحد ما ان المراد به منها هو
والما في هو علم الله به والمالت هو اللوح المحفوظ
تفسيره بالعلم اشد مناسبة للكلام السابق وهو
قوله به وقدره وعند مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو
وعلم ما في الروح والجبر وهذا هو الكلام المورد على
دليله ولقد ذكر ما اورد عليه معارضته وذلك من وجوه
الاول ان كل واحد من العقلاء يعرف ان قولنا الاول
نصف الاثنين مثلاً مطابق لطابق نفس الامر مع انه
لم يتصور العقل الفعال اصلاً فضلاً عن اعتقاده
وارتسابه بصور الكائنات بل مع انه يكره به على ما
راى المتكلمين وكان المراد ان ما في نفس الامر على وجه
الكل ولا تخيل البعض اصلاً هو ما في العقل الفعال
فان
نفاً راجح المفهوم وانهم لو كان كذلك لوجب ان لا

حكم احد بصدق حكم حتى لا يعلم ان ما في العقل الفعال علم
اي وجه من الاحباب والسلب ومن له بذلك العلم
الا ان يتقن ان ما في العقل الفعال موافق لما اقتضته البدنية
والامر ما ان فذلك تعلم استجيب بما فيه مما ذكرناه
ومن انه لو تم لزوم بطلان كثير من قواعد الحكم وغيرها
فما لا يخفى على من ذاق الحكم نعم انه لا يتم الرأى لما سبق في
كلام المصنف فلا تعقل والسالى ان هذه العبارة لا دلالة لها
على هذا المعنى الا على وجه بعيد وهو ان جعل الامر
في مقابلة الخلق ويراد به علم المجردات وانت تعلم
ان المصنف ما حصد نفس الامر لا سان مدلول اللفظ
كما انهم يقولون ان الزمان مقدار حركة الفلك الاعظم
ويصعدون به سان حركة حصة لا سان مدلول اللفظ
على ان ما ذكره انما هو من العقل الفعال ولا دلالة
للعام على الخاص والمالت ان جمع المعقولات الصور
او الصدى بغير رسمه فيه فلو كان المطابق لما ارتسم فيه
صادقاً في نفس الامر كانت الكوادر ابه صادقة
نفس الامر وقد يتقن ان المطابق لما ارتسم فيه من حيث
صدقه به صادق وملك الكوادر وان كانت مستمرة

فيه لكنه ليس مصداقاً لها مالم والرابع انه يتعدى
وصف الاحكام الثابتة فيه بالصدق المطابقة
في نفس الامر وقد حاي عنه بانه ممنوع فان المطابقة
لا تستدعي المفاضة ^{الذات} كما مر تفصيلاً لكنه لا يمتشي
من جانب المص منها واجبة ^{بوجوه} آخر بان صدق
الحكم الذي فيه لا يكون لكونه مطابقاً لما في نفس
الامر لكونه عينه ورد عليه بان لا يكون صدق الخبر
اعم من كونه نفس الامر او مطابقاً له مع انهم لم يفسروا
بالمطابقة وقد تولى كلام ارسطو ما يدل على ان علم المتكلم
اجل من ان يوصف بالصدق وانما هو الحق بمعنى الوثيق
لا المطابق للواقع واستحسنته خلاف العرف العام
والخاص والحاصل انه يتعذر وصف العلم بالسابق
عليه ولو بالذات كعلم الواجب نعم بذلك لا سيما
مطابقة الشيء لما لا يحققه معه واجيب عنه بتعليم
امساع مطابقة الشيء لما هو متاخر عنه بالذات بان
اختيار المطابقة انما يكون في العلم الذي هو انشام
الصور وكذلك علم الواجب نعم على انهم لا يشقون له
اولاً الاتصاف ذاته وموعده ذاته ويرد عليه انه ان اراد

ان علم الواجب يوصف بالصدق لا باعتبار المطابقة
بل بمعنى اخر يحتمل عليه انهم فسروا الصدق مطلقاً بالمطابقة
وان ارادوا لا يوصف بالصدق ولا بالكذب اصلاً
عليه خلاف العرف العام كما ان ما نقل عن ^{سطو}
كذلك كما اشترى اليه والسادس ان يتبع اعم وصف العلم
بالحركات مثل هذا الحسوف وقيام ريد في هذا الوقت
لا مساع ارتسامها في العقل واحب بان ارتسام الخبر
في العقل على الوجه الكلي كاف في المطابقة هذا ما استقلق
باني هذه الرسالة وفي محقق نفس الامر كلام آخر
اراده في هذا المقام وسواء قال بعض المحققين ان
العقل عند ملاحظة المعس والمقاييس بينهما سواء
كما من الموجودات او المعدومات كحدسها نسبة
الحاجية او سلبية يقتضها الضرورة او البرهان
بالنظر الى نفس ذلك المعقول من غير خصوصية الدرك
بني المراد بالواقع وما في نفس الامر وبالجرح اعم
فصح منه النسبة كقول بمعنى انها الواقعة وما في نفس
الامر وصحة النسبة المعقولة لزيد او عمرو او غيرهما بين
ذاتين المعينين يكون بمعنى انهما مطابقان لتلك النسبة

الواقعة اى على وجهها في الاجاب والسلب واعتبر عليه
بانح يلزم ان لا يكون للضرورة ايات مطلقا ولا للحكم الذي
يستنبط الحاكم من البرهان خارج يطابقه مع انهم يقولون
في تقسيم الكلام الى الحبر والانشاء وان كان المستخرج
يطابقه ولا يطابقه محروا لا فاشاء ورد عليه ما في نفسه
الخارج بالنسبة التي يجد ما العقل من الطرفين بالضرورة
او البرهان من غير نظر الى كونه موجودا في الذن في النسبة
الخبرة مطلقا خارج بهذا المعنى وان غير ما بالاعتبار
ولا مناقشة في نفس الخارج بهذا المعنى ولعله اراد ان
لا يكون للضرورة ايات للحكم الذي يستنبطه الحاكم من البرهان
خارج من حيث انها تقتضي الضرورة او البرهان و
الاجاب انه لا محذور في فهمهم ان يرد على هذا القائل
انهم ما اوردوا ولا في ابطال ما ذكره المصنف معارضه والاجاب
هو الجواب وقال العلامة الشريف فيكون ان نفس الامر
معنى نفس الشيء في حد ذاته والمراد بالامر هو الشيء نفسه
فاذا قلنا مثلا الشيء موجود في نفس الامر كان معناه
موجود في حد ذاته ومعنى كونه موجودا في حد ذاته ان وجوده
دليل لسوا عسائر المعروضات الفاضلة عن لقطع النظر

كل عسائر وفرض كان موجودا وذلك الوجود اما وجوده
اصيل او وجوده على نفس الامر تبا ولا خارج والذن
لكلها اعم من الخارج مطلقا اذ كل ما هو في الخارج فهو في
نفس الامر قطعاً واعلم من الذن من وجهه وليس كل ما
في الذن من كون في نفس الامر فانه اذا اعتقد كون
الخمسة زوجا كان كاذبا غير مطابق لنفس الامر مع شوب
في الذن ففلي ما ذكره من ان يكون نفس الامر في كل
قضية المحكوم عليه او رفقها او النسبة التي بينهما سانه
ان الواحد مثلا في قولنا الواحد نصف الاشياء هو
حد ذاته تحت يسمي الحكاية عنه نصف الاشياء
ان يترفع منه هذا المفهوم انشأ عاصم لا اختراعا
وكذا يمكن ان يقال مفهوم نصف الاشياء في حد ذاته
تحت يسمي الحكاية عنه هو للواحد وكذا النسبة بينهما
ولا يخفى ان الخمسة ليست في حد ذاتها تحت يسمي الحكاية
عنها ما نها زوج وكذا الحلال في الزوج والنسبة الباقية
في حد ذاتها ثم انه لما كان جمع المفهومات التصورية
والتصديقية في نفس الامر ولو في القوى الدراكية للحكم
الاجابية الصادقة عليها كانت زوجية الخمسة اعم ما

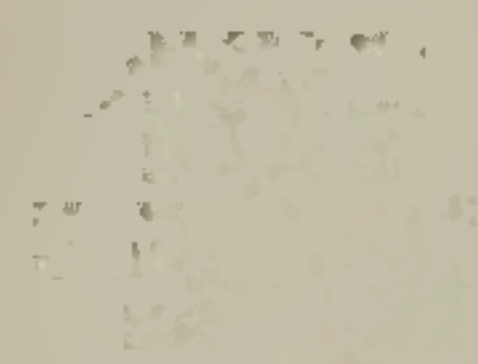
التكلاان وقع القراخ من اليعة يوم الخميس السابع
من شهر ربيع الاول من شهر ربيع اشين وعشرين
وسمائه في بلدة مراه صانها الله نعم عن الافات
والبلديات

٥٧/١١

في نفس الامر لكنه على سبيل الصورة لا الصديق فلا يكون
النسبة من نفس الامر والامر من وجه بل يقول انها
متساوية لان كل موجود في نفس الامر فهو موجود في الذات
وكذا كل موجود في الخارج فهو موجود في الذات لا نقاش
بصدقه مائة له ثوباد منها فالموجود في الخارج اخذ
مطلقا من الموجود في الذات وعدم كونه موجودا
الذات باعتبار وجوده في الخارج لا يقدح في المساواة
بين المضمون لا يقتضي تضادتهما باعتبار واحد ولا في زمان
واحد كما لا يخفى على من لاحظت النفس على الملاحظة واستبان
فيه ان كون رويحة الحسية موجودة في الذات باعتبار
علق الصدق وغير موجودة في نفس الامر بهذا الاعتبار
لا يضرهما ذكرناه وذلك لان المعبر في المساواة
صدق كل من المضمون على كل ما صدق عليه الامر
باعتبار من الاعتبار وفي زمان من الزمان
كما اشترى اليه منذ فوات القوم في هذا المقام و
ما يتعلق بها فعلك الاختيار ثم الاحتيار و
ولم يح على هذا القدر من الكلام لئلا ينجر الى
الاملال في حق المرام والله المستعان وعليه

56

الحمد لله رب العالمين



١٨
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مراتب الموجودات في الوجودية بحسب التقسيم العقلي ثلث
لا يزيد عليها اذناها الموجود بالغير الذي يوجد غيره
فهذا الموجود لذاته ووجوده بغيره ووجوده بغيره
فاذا نظر الى ذاته وقطع النظر عن وجوده امكن في نفس الامر
انفكاك الوجود عنه ولا شبهة في انه يمكن ان تصور انفكاكه
عنه فالمصور والتصور كلاهما ممكن ومنه حال الماهيات
الممكنة كالمشهور واسطها الموجود بالذات بوجوده غير
الذي يقضي ذاته جديدة اقضاتا ما يستحيل معه انفكاكه
الوجود عنه بانظر في ذاته لكن يمكن تصور هذا الانفكاك
فالمصور والتصور يمكن ومنه حال الواجب الوجودية على
مذهب جمهور المتكلمين واعلاها الموجود بالذات بوجوده
اي الذي وجوده عين ذاته وهذا الموجود ليس له وجود بغير
ذاته فلا يمكن تصور انفكاك الوجود عنه بل الانفكاك وتصور
كلاهما لا يخفى على ذي سكة انه لا رتبة في الوجودية اعلى
من هذه الرتبة الثالثة التي هي حال الراجب عن عند جماعة
رؤى بصائر ثاقبه وانظار صابغة وان اردت مزيد توضيح
لما صورناه من المراتب الثلاث في الوجودية فاستوضح الحال فيها

فهذا الموجود لذاته ووجوده
بغيره ووجوده بغيره
الموجود عنه
ع

نور

فورد في هذا المثال وموان مراتب المعنى في كونه مضيئاً ثلث المضي
بالغير الذي استعاد ضوؤه من غيره كوجه الارض الذي استضاء
بمقابل الشمس فهنا مضي وضو بغيره وبنيت ثلث افاد الضو
الثالث المضي بالذات ضو هو غيره اي الذي يقضي ذاته
ضووه اقضاه حيث يتسع حلقه عنه كجرم الشمس اذا فرض
اقضاه لضووه فهذا المضي لذاته وضو بغيره وبنيت
الثالث المضي بالذات ضووه مو عينه كضو الشمس مثلاً فانه
مضي بذاته لا ضو زائد على ذاته فهذا اعلى وافضل ما يتصور
في كون الشيء مضيئاً فان قيل كيف يوصف الضو بانه مضيئ
مع ان معنى المضي كما ساد اليبس الاوسام ما قام بالضو
فكنا ذلك المعنى هو الذي يعارضه العامة وقد وضع لفظ
المضي في اللغة وليس كلاماً فيه فانا اذا قلنا الضو مضيئ
بذاته لم يرد به قام به ضو آخر مضيئاً بذلك الضو بل اردنا
ان ما كان فاصلاً لكل واحد من المضي بغيره والمضي بضو غيره
اعني الظهور على الابصار بسبب الضو فهو حاصل للضو في
نفسه بحب فانه لا يبرز ايد على ذاته بل الظهور في الضو افضل
واكمل فانه ط بداهة ظهور الاختلاف فيه اصلاً وظهر لغيره على
حقيقته للظهور واذا انكشف للحال هذه المراتب الثلاث
في الامور المحسوسة تقس عليها حالها في الامور المعنوية
في العقول ومن البين كما يشهد به يداه العقل
ان واجب الوجود يجب ان يكون في مرتبة اعلى
اعلى مراتب الوجود

اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

وأعلم أنهم حصروا الدلالة اللفظية الوضعية في الظاهرة
والضمن والالزام وذلك لأن اللفظ إذا كان دالاً على معنى
كسب الوضع فذلك المعنى الذي هو مدلول اللفظ أما أن
عين المعنى الموضوع له أو داخل فيه أو خارج عنه فذلك
اللفظ على معناه بواسطة اللفظ موضوع لذلك المعنى
ودلالته على معناه بواسطة اللفظ موضوع للمعنى
فيه ذلك المعنى المدلول اللفظ تضمن ودلالته على معناه
بواسطة اللفظ موضوع لمعنى خرج عنه ذلك المعنى
المدلول الالزام وهنا اعتراض مشهور وهو أنه إذا كان لفظ
موضوع المعنى مركب من امرين يكون أحدهما لازماً ماضياً
فله دالة على الجزء اللازم للجزء الآخر كونه داخل في المعنى
الموضوع له وهي تضمنته بلا شبهة ولله دالة عليه كونه
الجزء الآخر وهذه الدالة ليست مطابقة لاتساق الوضوع
له ولا تضمنها لأنها ليست كونه جزءاً من الموضوع له بل
لأنما للجزء الآخر ولا التزاماً كونه داخل في المعنى الموضوع
له لا خارج عنه والجواب أن هذه الدالة بسبب الوضع
ضرورة ولا فني خارجة عن المقسم فلا إسكان ولا شك أن

فقد عرفت أن اللفظ
الذي هو موضوع
المعنى هو الذي
يكون له دالة
على معناه

هذا هو المعنى
الذي هو موضوع
الدلالة

الوضع ليس كذلك المعنى بل المعنى دخل فيه ذلك المعنى
في ضمنية قطعاً سداً الجواب أن الانطباق على ما ذكرنا
وموكلام صاحب الكشف والكاتب من معناه وأما
كلام القاضي الأرموي من أن تضمن دلالته اللفظ على
ما وضع له من حيث هو كذلك فباعتبار أنه راجع إليه
كما يظهر بالناس الصادق واجب عنه بوجوه أخرى
منع تحقيق الدلالة الثانية مستنداً إلى أن اللفظ إذا
على معنى أقوى للداليتين لم يدل عليه بأضعفهما
بأن العلة المقصودة للدلالة إذا تحققت وحيث تحققها
سواء كانت قوة أو ضعيفة والدلالة الضعيفة تجتمع
إذا كانتا من جهتين مختلفتين تأمل فيه منافية
أن يكون الالزام الذي سمي أنما يلزم تصوره من تصور ملزم
إذا كان الملزم مخططاً بالبال لا مطلقاً كلف ولو كان كذلك
لزم أن لا يتجاوز الذي يبنى على الملازمين ومنها كالتصا
بأن يلزم أن لا يمكن حوازه عنهما الاستلزام تصور كل منهما
تصوراً آخر وأنه بين البطلان فعلى هذا يمكن عدم تحقق
الدلالة الثانية بناءً على أن الجزء الملزم ليس مخططاً
بالبال مبالغياً المركب لا غير فلا يسقط منه إلى الجزء اللازم

هذا هو المعنى
الذي هو موضوع
الدلالة

هذا هو المعنى
الذي هو موضوع
الدلالة

هذا هو المعنى
الذي هو موضوع
الدلالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يقض له والصلوة على رسوله الذي لا نظيره
اعلم ان القرض قد يكون في المفردات بان يعتبر مفهوم
في نفسه بدون اعتبار صدقة على شيء ويضم اليه كونه
التي في كل مفهوم آخر في غايه البعد عنه وليس في رفع المفهوم
في نفسه وليس في شيء منها اعتبار صدق ولا صدق
شيء أصلا فاذا حل على شيء واحد كان اثبات ذلك المفهوم
لله تحصيله واثبات دفعه له عدولا فثبات صدقا
اذ لا يجوز صدقا على ذات واحدة في زمان واحد خرجت
واحدة لا كذا بالحوار ارتقا عما عند عدم الموضوع فان
اعتبر ميزان المفهومين في انفسهما وما شئت قضا كان
معناه انهما متساويان لا يتصور ما سوا المبلغ منه فيما بين
المفهومين المتغيرين لا ملاحظة صدقهما على شيء لا انهما
لا يجتمعان في ذات واحدة ولا يرتفعان عنهما حوار الارتفاع
عنها عند عدمها كما مر واذا اعتبر صدقهما على ذات واحدة
كان نقضه بهذا الاعتبار رفع صدقه وكان مؤثما مما
قضيتين متناقضتين احدهما موجبة محصلة والا
سالبة بسيطة واذا حل رفع صدقهما على ما اعتبر صدقه

عليه حصل موجبة سالبة المحول ساوية للسالبة البسيطة
على زعم المتأخرين فهي ليست بمقتضى الموجبة المحصلة لكنها
ساوية لنقضها على زعم هذا حكم اذا اخذ الرفع بالمعنى
المسببي وهو بالفارسية ينبت وقد يؤخذ بالمعنى
ومعناه بالقاسية ينبت كما يقال الوجود والعدم متناقضان
فالوجود نقض بمعنى الرفع المصدرى وهو العدم ونقض
لا بمعنى المصدرى وهو ليس بوجود معنى نيب وجود فيجوز
ان يكون المفهوم واحد بضمنا فضا عدا باعتبارات
فقولهم ان بعض المفهوم واحد لا يكون الا واحدا ليس على
الاطلاق ولا شدة ان الوجود والعدم ليس شيء منها
محو لمواظاة على زيد مثلا يرتفعان عنه لكل واحد مما
محول عليه اسقاطا البتة فلا يجوز ارتفاعهما عنه
بهذا الاعتبار والوجود وليس بوجود بمعنى نيب وجوب
لحوا ارتفاعهما عنه بالاعتبار الاول كما يرتفعان
المفهومين التصوريين واسببان منه ان السامع في
بعض منها باعتبار محل مواظاة في بعض آخر باعتبار
اسقاطا وغفل عنه كثير من الافاضل ثم ان القضية كانت
موجبة فمضاهيها معنى سلبيها وان كانت سالبة

مقتضاها قضية موجبة هي بلها والساقض من التفسير
هو باعتبار انهما لا تصدقان معا اي يطابقان للواقع
يكذبان معا اي لا يطابقان لهما باعتبار الصدق والكذب
لا باعتبار الحمل مواطاة ولا اشتقاقا وظهر منه ان يقض
المفهوم التصوري مفهوم تصوري وبعض المفهوم اليقيني
مفهوم تصديقي وان بعض الموجبة الكلية هي السالبة
وبعض الموجبة الجزئية هي السالبة بقولنا ان يقض
الموجبة الكلية هي السالبة الجزئية وان بعض الموجبة الجزئية
هي السالبة الكلية مبني على المسامحة واقامة المساو
للقض الحقيقي مقامه لان له مفهوما محصلا دون وجود
بمثل ذلك في بحث الساقض ثم اعلم ان الساقض من المفهوم
التصوريه اذا كان باعتبار الحمل بالمواطاة انما يستحيل
بان يكون كل منهما محولا على شيء بالمواطاة وكذا انما يستحيل
ارتفاعهما بان لا يكون شيء منهما محولا على شيء بالمواطاة و
اما كون احد مما محولا كذلك على نفس الاخر كمفهوم المعلوم
المحول على نقيضه وهو مفهوم المحول فلا يستحيل وكذا ان
مفهوم الكل على مفهوم الجزئي غير ذلك وكذا لا يستحيل
يحل احد مما مواطاة على شيء والاخر يكون محولا عليه اشتقاقا

كان الوجود محولا بالاشتقاق على زيد ونقضه وهو اللا
محول عليه مواطاة وان كان باعتبار الحمل اشتقاقا
يستحيل اجتماعهما وارتفاعهما باعتبار هذا الحمل غير
يستحيل كذلك ان يحل احد مما على نفس الاخر وعلى ما صدق
عليه الاخر كالعدم المحول كذلك على نفس الوجود وعلى
وكذا لا يستحيل ارتفاعهما عن شيء بان لا يكون شيء منهما محولا
عليه بالمواطاة كان الوجود والعدم لا يحل مواطاة
زيد مثلا واما الساقض في القضايا باعتبار الصدق
والكذب كما عرفت فلا يستحيل ارتفاعهما باعتبار الحمل
مطلقا لا مواطاة ولا اشتقاقا وكذا لا يستحيل ارتفاع
النقضين مطلقا باعتبار الوجود الخارجي يعني بكون
لا يكون شيء من النقيضين موجودا في الخارج كالامكان
اللا امكان والوجوب واللا وجوب والامتناع واللا امتناع
بل نقول ذلك ضرورة في القضايا بالان النسب في الامور
الاعتبارية وكذا لا يستحيل اجتماع النقيضين مطلقا
باعتبار العقل والتصور لان للعقل ان يتصور جميع الاشياء
حتى النقيضين معا وكف يستحيل مع ان تعقل احد النقيضين
وهو السلب لا يمكن بدون تعقل الاحاب لتوقفه عليه

ولذا اشهر ان تصور السلب فرع تصور الاجاب وكذا
لا يستحل ارتفاعها بذلك الاعتبار اذ يجوز ان لا يتصور
شيء من النقيضين كن هو خالي الدنس عنهما سدا
لحقق الكلام في الفصل على وجه يحل كثر من الشبهة
2 مواضع عديدة كالاختي على من له تتبع وتدبر في العلوم
اتفق كتابت هذه الرسالة الشريفة يوم العرفة
سنة ست سبعين وتسعين في مسير
معروف بستره ابيه واقع في
الجبل المشهور بستره
من نوابع بلدة
سراب
م

بسم الله الرحمن الرحيم

جزء المفرد للمائة المحول عليها اما جنس او فصل مطلقا
لان ان كان تمام الذي المشترك بينهما وبين نوع ما يتبين
لها فهو الجنس والا فهو الفصل سواء كان مختصا بالما
اولا اما اذا احقق بها فلا تميز للمائة عن غيرها في
الجملة تميزا ذاتيا واما اذا لم يحتص فلا تخرج لاجوز ان
يكون تمام المشترك بين المائة وبين نوع آخر ما
طالما لا يتخلل المقدم بل لا بد ان يكون بعضا من تمام
موجب جزؤه فان احص تمام المشترك يكون فضلا
لحمس المائة الذي هو تمام المشترك فيكون فضلا
في الجملة وان لم يحتص فلا بد ان يحتص تمام المشترك
والا يلزم ان يكون بازاء كل تمام المشترك نوع ما
له وللمائة ان لا تكون جزء المفروض موجودا فيه
يكون ذاتي اخر للمائة تمام المشترك بين ذلك النوع
والمائة بازاء نوع اخر وتمام مشترك اخر وسكذا
يلزم ان للمائة تمام مشتركات غير متساوية ويلزم
ركب المائة من امور غير متساوية وذلك يستلزم
استماع تعقلا بالكنه والكلام في المائتين المعقولة

سواء كان مشتركاً أو
فصلاً أو
جنساً أو
مختصاً

ان يكون ذاتيها ولا
يكون ذاتيها خارجاً
عنه

بالكنه او التي يمكن عقلمها كذلك هذا طريق مشهور فينا
 منهم في هذا الطلب واعترض عليه بان لم لا يجوز ان يكون
 تمام المشترك الثالث بعينه هو تمام المشترك الاول
 فان يكون بازاء المماثلة نوعان متباينان ومما
 للمماثلة يشاركهما كل منهما في تمام مشترك بين المماثلة
 وذلك النوع ولا يوجد في النوع الاخر ويكون جزء الذي
 هو بعض تمام المشترك موجود في كل من النوعين وان
 من كل نوع واحد من تمامي المشترك قالوا هذا الاعراض
 مما لا مدفع له الا اذا ثبت ان لا يجوز ان يكون المماثلة
 حسان مرتبة واحدة قال بعض الافاضل يمكن
 هذا الاعتراض من غيرنا على تلك القاعدة بان يثبت
 الجزء الذي هو تمام المشترك يكون بين المماثلة و
 النوعين المذكورين فاما ان يكون تمام المشترك بين
 الانواع الثلاثة او بعضها لا سبيل الى الاول لا خلا
 المقرر ولا الى الثاني لا يلزم ان يكون من تمام مشترك
 ثالث من المماثلة وذلك النوعين المذكورين يكون
 جزء المذكور لعضائمه ونقل الكلام اليها فيلزم ان
 يكون سالك تمام مشتركات غير متماثلة يكون كل

هذا هو المقصود من
 التماثل في المماثلة

هذا هو المقصود من
 التماثل في المماثلة

هذا هو المقصود من
 التماثل في المماثلة

اع مطلقا من الاخر او رد عليه ان المعبر من ان حصار الشق
 الاول من المردود وينبغي كونه خلافا للمقدور واستلزامه خلا
 المقدور وهو يقول انما يستلزم خلافا للمقدور لو استلزم
 كونه تمام الذي المشترك منها كونه تمام الذي المشترك بين
 المماثلة وبين نوع ما مابين لها وهو ثم اذ يجوز ان يكون
 تمام الذي المشترك بين الانواع الثلاثة المذكورة ولا
 يكون تمام الذي المشترك بين المماثلة وبين نوع ما
 مابين لها اصلا ورد ذلك بان المراد من قولهم وبين نوع ما
 هو التبع لا الوحدة ومصادق صدق يعرف الجنس وهو
 مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو على ما
 تمام المشترك بين الانواع الثلاثة فضا عدا ج يظهر
 المقدور واجب عن اصل السؤال بوجه آخر وهو ان
 الجزء الذي كلامنا فيه اما ان لا يوجد في نوع مابين
 كل من تمامي المشترك او يوجد فان لم يوجد كان ميمرهما
 عن النوع المابين فيكون فضلا ومما للمماثلة في الجملة
 وان وجد فيكون مشتركا بين المماثلة وبين نوع المماثلة
 لها لان المابين جزء مابين الكل وليس تمام المشترك
 بينهما اذ خلافا للمقدور فيكون بعضا من تمام المشترك

هذا هو المقصود من
 التماثل في المماثلة

فمنهاك تمام مشترك ثالث لا يمكن ان يكون واحدا من الطرفين
 لأنهما مائتان لهذا النوع وموجزة ثم نقول ذلك
 البعض اما ان لا يوجد في نوع يابن لتمام المشترك
 فكون ميزاله وللمائية من هذا المايين فيكون فضلا
 يوجد فليس تمام المشترك منهما بل يكون بعضا منه
 فذاك تمام مشترك رابع لا يمكن ان يكون واحدا من
 التمامات الثلاثة الأولى لما روي سلم جراجلهم اما ركب
 المائية من اجزاء اخرى متماثلة وموحد واما الانتهاء
 على بعض تمام المشترك الذي لا يوجد في نوع مباين لتمام
 المشترك فكون ممزاه فيكون ممزاه فيكون فضلا
 للمائية في الجملة وموحد وما معنى ان يثبت عليه ان
 الحزب المذكور مشترك بين تمامي المشترك مشترك
 انه من النوعين المائتين المايين للمائية ومشارك
 من تلك الأنواع الثلاثة فادارد في كل من الموضعين
 فليعرض ان حمار السوق الأول من التريد ويمنع كونه
 المقدور واستلزامه وقد عرفت حال التريد في
 الموضع الثالث ومنها الجابث اخر شريف يستدعي المقام
 اراد ما احدهما ان القصد بالمفرد لدفع ما قيل من ان

الشيء المشترك
 بين النوعين

حزب المائية في الجنس والفصل بطلان الجوهري المطلق
 او الجوهري الحساس مثلا جزء مائية الانسان مع ان ليس
 بجنس ولا فصل وفيه ان الافراد والركب انما يقرر
 بالذات في الالفاظ وفي المعاني بالعرض تسمية للذات
 الدال على عكس الكلية والجزئية فلو وضع لمعنى الجوهري
 المطلق او الجوهري الحساس مثلا لفظ مفرد كان من المعاني
 المفردة فيجب ان يكون حسا او فضلا وذلك ليس كذلك
 ادلا وجه جعل حنسية المفهوم وفضليته دار من على الالفاظ
 وثانيها ان القول بان جزء المائية اذا كان محصيا
 مرها عن غيرها في الجملة اى في الجنس وفي الوجود ميزان
 ذاتيا لا يظهر اذا كانت تلك المائية من المفهوم
 العامة الشاملة لجميع الاشياء الذمينة والجارية
 المحقة والمقدرة لانها لا تكون ساملة للجميع بل نقول
 ان اجزاء امثال تلك المائيات ليست اجناسا لها
 لاسفاء نوع مباين لها لان كل مفهوم اخص منها مطلقا
 او مساو لها فصولا لاسفاء تميزها وكذا يشكل القول
 بتميز المفهومات العرضية المحقة بها اياها وحيث
 تحل القول بان كل فصل مقول في جواب اى شئ هو

في جوهره وكل خاصة مقول في جواب اي شئ ينوي فيه
 لاسفاء التمس بالنسبة مطلقا فعلى هذا المعلوم للطلق
 بالنسبة الى الممكن العام ليست خاصة ولا عرض عام
 وثالثها ان الجزء اذا احصى بها فسلم انه لا حوزان
 يكون تمام المشترك منها وبين نوع ما ماس لها لا
 خلافا للمقدر لكن لا تم انه لا بد ان يكون اعضا من
 تمام المشترك بينهما حوزان ان يكون ذلك الجزء عرضا
 لنوع ماس لها فهو ليس تمام المشترك منها وبين
 نوع ما ماس لها ولا اعضا من تمام المشترك بينهما
 ورابعها ان ركب الماسية من امور غير متماثلة
 يستلزم امتناع تعقلها بالكنه بالقياس الى
 القوى العالية لجواز ارتسامها بكنهها على التفضل
 فيها واما الترتيب من تلك الامور فليس يلزم
 البرهان حتى يقررت في وجودها في تلك القوى
 ثم طاعة الامور العينية فيلزم امتناع تعقلها ^{بالكنه}
 واما بالقياس الى القوى القاصرة فانما يستلزم
 ذلك اذ لم يكف في تعقلها كنه تعقل شئ اجراء الأولية
 وشرطي ذلك تعقل اجراء الاجراء بالغاما بل على

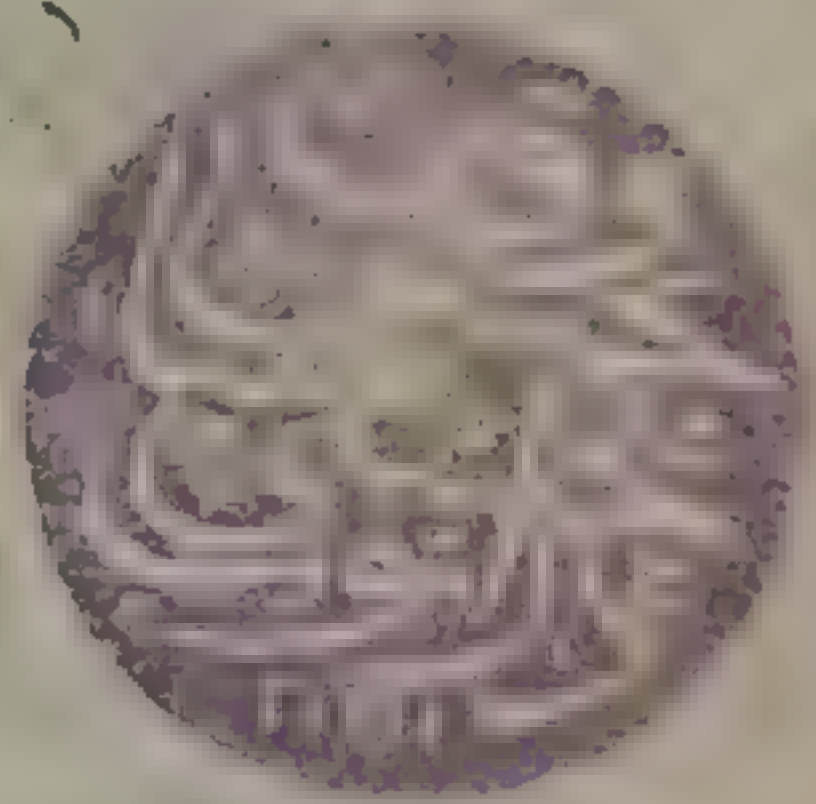
في جوهره وكل خاصة مقول في جواب اي شئ ينوي فيه

التفضل ولو سلم رد عليه ما قيل بجه على فرض الكلام
 في الماسيات المعقولة اما لا تم ان شيئا من الماسيات معقولة
 بالكنه وبالمجمل كل من الملازمة وبطلان اللازم تم
 واعلم ان المشهور في كتب القوم احد التسميات في هذا الدليل
 وقال المحقق الرازي وليس معنى التسم منها ترتيب اجزاء
 الماسية الى غير النهاية لان الترتيب من تمام المشترك
 غير لازم من الدليل بل ركب الماسية من اجزاء غير متماثلة
 المسلم لا متناع تعقلها على ان الكلام معروض في الماسية
 المعقولة اسهى كلامه ولعله منشأ ترك التسم في تقرير
 الذي نقلناه او لا تم ان الدليل المذكور ان كان كاملا
 مقتضى القول بان لا مدفع للاعتراض المذكور الا بتلك
 القاعده ولزم التسم ولا حاجة الى تخصيص الكلام بالماسية
 التي يمكن تعقلها بالكنه ما ان ثبوتها امتناع وجودها ^{الحسن}
 في مرتبة واحدة لزم ترتيب الاجناس بعضها مع بعض
 الى غير النهاية وبالمجمل ان سى الدليل على القاعده المذكورة
 لزم التسم وسور تبا مور غير متماثلة والا يلزم اصلا
 وجود الامور الغير المتماثلة الموجودة في الخارج ^{للمست}
 بناء على ذلك الزعم فضلا عن التسم وكذا يلزم التسم بناء على

وهذا هو من الدليل ان ترتيب
 الماسيات من اجزاء غير متماثلة
 لا يستلزم امتناع تعقلها

الجواب الذي ذكره بعض الافاضل كالايجب على المثال
والامور الغير المتساوية الموجودة في الخارج معا ليست
يج عندكم كالنفوس الماطقة البشرية والامور المادية
الموجودة في الخارج معا لا اتفاقا لبرهان الطوسي
الذي هو العدم في كل ما يدعي انتهاءه والامور الغير المتساوية
المبرهنة اذا كانت اخرها عقلية متحدة غير مقابلة
لحسب الوجود الخارجي فلا يدل على استحالة التباين
الطوسي فحتاج الى محصل الكلام من بابا لما ميأت
التي يمكن بعقلها سواء كانت تلك الاجزاء مبرهنة ولا
وقد عرف ما فيه مفصلا ومنه يعلم ضعف ما ذكره

المحقق الرارني من وجوه
تدبر والله اعلم بالصواب
في دار السلطنة
باصطواب



بسم الله الرحمن الرحيم

ومذا الاعتراض مما لا مدفع له ولا حنى عليك
ان دفع الاعتراض بطريق المناقضة كما نحن فيه قد يكون
لدليل القرض الدليل اخر وقد يكون بعد المدعى وقد يكون
ماتات المقدمة المنوعة من غير تغيير في شئ منهما والاخر
من بهما سواء الاقرب ولا شك ان مراده قدس منها انه لا
مدفع لهذا الاعتراض من هذا القبيل الا اذا ثبتت الاشكالية
بقوله فلا بد من ترك هذا الدليل والتمسك بدليل
اخر واذا بقر من هذا فادفع ما ذكره الفاضل القوشجي في
شرح المجتهد والشارح الا بهري في شرح المطالع صل
انه يمكن دفع هذا الاعتراض من غير احتياج الى المقدمة
ادعى قدس سره سائر الدفع عليها مسكنا ان ذلك المقصود
في الصورة يشترك بين المايسة ومن مجموع النوعين بعضا
من تمام المشرك فاجيب الى تمام المشرك الثالث ومكنا
في كل مرتبة نورد مشكلا الى آخر السلسلة وانما قلنا
اندفع ما ذكره ورد عليه الاعتراض فيكون جوابا بالنقض
وليس اثباتا للمقدمة المنوعة حتى يدفع الاعتراض عن نفسه
ذلك المعنى بخلاف ما اذا ثبت انه لا حوزان يكون لما

كذلك وانما ان الكلام في الانواع الحقيقية والجميع ليس
 من الامور الاعتبارية فتدبر فان قيل ليس المراد من تمام
 المشترك بين المائتين ومن مجموع النوعين ما يكون
 تمام المشترك للمائتين بالقياس الى مجموع النوعين
 بان يكون احدهما مشتركين مجموع النوعين من حيث المجموع
 والاخرى المائتين كما سوط العبارة حتى يتوجه ما ذكرتم
 بل المراد ما يكون تمام المشترك بين الانواع الثلاثة فالعنى
 انه لا جابر ان يكون تمام المشترك بين الانواع الثلاثة
 المراد ما هو الا لان تمام المشترك بين الانواع الثلاثة
 لا يمكن ان يكون جنسا لواحد منها وموالمائتين حتى يتم
 حصر جزء المائتين في جنسها وفضلها لا بد ان يكون
 جنسا للمائتين بالقياس الى مجموع النوعين من حيث المجموع
 ان يكون جنسا للمائتين الى كل واحد من النوعين فوجه ما
 ذكرنا ان قلت فعلى هذا لا يكون ما هو تمام المشترك
 بين المائتين وبين مجموع النوعين جنسا مع ان
 الجنس يصدق عليه لما عرفت انما قلت قد عرفت
 انما انما وقد توفى الجواب ما ذكره الفاضل لو لم
 لزم بطلان حصر الجنس في القرب والبعيد لان تمام

من المائتين ومن مجموع النوعين ليس جنسا مرسالا لا
 يقع على كل ما يشارك المائتين في ذلك التمام والاكمل
 تمام المشترك بين المائتين ومن كل واحد من النوعين
 المذكورين وذلك ليس كذلك والا لكان بالقياس
 الى نوع واحد بعينه تمام المشترك ومو بطاير من
 في موضعه على انه خلاف المفروض ولا جنسا بعيدا
 والا لزم وجود الجنس البعيد دون القرب وهو
 لا اتفاق ولم يقل به واحد وقد يجاب عما ذكرتم
 اخرى من الاحتياج الى تمام مشترك ثالث بين المائتين
 وبين مجموع النوعين لحوار ان يكون تمام المشترك بينهما
 بنفس تمام المشترك المذكورين فلا يحتاج الى ثالث
 عليه ان الكلام في جزء المائتين بالقياس الى مجموع
 النوعين ومجموع تمامي المشتركين مباين لمجموع النوعين
 لان مباينته احرى تسليما مباينة الكل فكيف يكون
 جنسا للمائتين بالقياس الى مجموع النوعين فمثل
 وانما انما تسكات اخر احد ما يتوزان ذلك
 مشترك بين تمامي المشتركين فاما ان يكون تمام المشترك
 بين مشترك التمايين فكون جنسا لجنس المائتين

جنس الماييه لأن جنس الجنس جنس وموافق المقروض
واما ان يكون بعضا من تمام المشترك بينهما وموافق
لحوزان يكون احدا التام من المذكورين لا متعاضدا
الشي من نفسه وغيره فاجمع الى الثالث وسكنا في كل
الى اخر السلسلة ويرد عليه ان من التامين المذكورين
عموما من وجه فكيف يكون الثاني المشترك بينهما جنسا
لاحد مما بالقياس الى الاخر ومن شرط الجنس ان يكون
احدا المتشاركين بمبانيه المشتركة بالمبانيه الكلي والما
هو ان ذلك البعض الذي هو مشترك بين تمام المشترك
الاول وبين نوع مبين له لا يجوز ان يكون تمام المشترك
بينهما ولا لكان جنسا لجنس الماييه ويكون الماييه
تمام المشترك بينهما وموافق المقروض لا بد ان يكون
بعضا من تمام المشترك وبين ذلك النوع المياني
ولا يجوز ان يكون تمام المشترك الثاني غير تمام المشترك
الاول لان الثاني جزء الاول وسكنا في كل مرتبه و
الثالث موافق ان بعض تمام المشترك الذي هو
فيه اما ان لا يكون مشتركا بين مباني المشتركين وبين نوع
الانواع الماييه لهما او يكون مشتركا فعلى الاول يكون

فصل اول في كون مشتركين الماييه والنوع البين
طال ان من الجنس مساو لكل ولا حيار ان يكون تمام المشترك
منهما لانه خلاف المقروض فيكون بعضا من تمام مشترك
ثالث ولا يجوز ان يكون الثالث غير واحد من الاولين وسكنا
وسكنا في كل مرتبه يورد مثله الى اخر السلسلة ولا يخفى
ان من التمسك بغير التعريف الذي ورد عليه الاعتراض
فكون حوبا بالنعير ومحاجة الى المعده المذكوره وبني عدم
كون الجنس الماييه الواحدة في مرتبه واحدة الا
التمسك الاخير منها فانه لا يحتاج اليها كل الاحتاج اليها
الذي ذكره فذكره والفاضل من التمسك ههنا ظهر له
حجج التمسك الذي ذكره وذكره والفاضل من التمسك
الذي ذكرناهما واما من الثالث فلا ويمكن ان يقال ان
مسلك الفاضل راجح على الثالث اما اذا لم يكن مغايرا
الأصل كما قيل قط واما اذا كان معارضا فلا فانه اقرب
للدليل الاصل من الثالث وقد تواتر الثالث في منته
اسم واما حديث الاقره والاسمه فغير مسلم لكن يفتي
تمسك الفاضل التمسك الثالث الذي ذكرناه اقرب
اصل الدليل مما ذكره قد تواتر الا ان ما ذكره قد تواتر اخبرتهما
وصل وجه الاقره راجح على وجه الاخرية وقيل
فرع من خبره في دار المؤمنين قرويه حسن

بشكله وشبه الاحوال غره
شهر ربيع الاول سنة ٩٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله المشهور فمما من القوم لوقال المشهور من القوم كمالا ظهر
واختصر **قوله** الى القصور السانح والى المصدق اخفا في
ان المواقف لصارة المصان يقول الى بصور فقط والى تصور
حكم ولا يظهر وجه العدول عنه الى ما ذكره وانما هذا
الكلام يدل على ان العدول عما هو المشهور ليس الا باعتماد
احد القسمين اعني التصور وذلك ليس كذلك بل باعتماد
القسمين معا وكلام المص لا يصح في ان القسمين
الحارج من التقسيم هو المصدق عند ما علم ما ذكره
في بيان ان تقسيم المص ليس بمنطبق على شيء من المذنبين **قوله**
من وجه هذا نظامه يدل على ان الاعتراض واحد لكن
وجهان وبصران وفيه تامل واحد هذا بقصد ان
الوجهين محققان معا والامر ليس كذلك كما سينظر
قوله الاول ان التقسيم فاسد هذا على الوجهين معا ولا
وجه لحله على الاول منها بل على شيء منهما **قوله** قد كان
مندرجا تحتها واخص منه لا نظره **قوله** جميع من القدر
ولو اكنى بواحد منها الكفى ولا مذنب لئلا يبرحم
هذا التعريف ان يكون كل مفهوم اخص من مفهوم آخر

ومنذ خرج تحتها وان كان لسيطا قسما منه كفهوم الفناء
بالنسبة الى الانسان مثلا وذلك ط الفساد وكفلا و
ولو كان كذلك يلزم ان يكون جميع المفهومات التي هي
من الممكن العام مثلا قسما منه وكذا يلزم ان يكون مفهوم
واحد قسما من مفهومات كثيرة كل منها اعم منه هذا
ان التقسيم يكون على وجهين الاول هو تقسيم الكل الى اجزاء
الذي ذكره وتحليلها كالتقسيم للبيت مثلا الى اماكن
من الجدران الاربع والسقف والى ما في تقسيم الكل
الى اجزائه ومما ذكره استعلا من الاول وحقيقته ان يتم
اليه قيود مخصوصة بجامعه اما متقابله او غير متقابله
فمطل من انقسام كل قسم الى قسم منه ومنه يعلم حقيقة التقسيم
بل حقيقة التقسيم **قوله** والقصور مع الحكم قسم من القصور
فهو كلام سجي **قوله** وقد جعل قسما من العلم الذي هو
نفس القصور انما يلزم كون قسم الشيء قسما منه لولا يكن
الحكم اذ راكبا بل فضلا او معنى كون قسم الشيء قسما منه
كما ذكره **قوله** وان يكون ذلك قسما له في الواقع وقد
جعلته قسما منه وذلك لا يصح اذ كان الحكم اذ راكبا ولو
بنى الكلام عليه لكان قسم الشيء قسما منه سواء كان العلم او

الحول

×

بعض الصور ولا فلا حاجة الى ما ذكره وانما لاحقا في ان
هذا الوجه باعتبار كلا شيئين بني على ان المراد بالتصور
التقسيم المشهور هو مطلق التصور الذي هو بين العلم
ذلك ما في الترديد الذي سنذكره في الوجه الثاني
فبين الوجهين تدافع وهذا هو الذي وعدنا انه سيظهر
فيكون قسيم الشيء مساويا لشيء العلم فسامية او قسم
فما منه ووجه كل منهما ظاهرا والمآل واحد فلا يظهر
التصديق بهذا المعنى قسم من التصور **وهو** مسامحة ظاهر
التصديق المقصد بقوله هذا المعنى هو اللفظ فلا يكون
قسما من شيء فضلا من التصور وكذا فيما سيجي بعده
اخرى فلا تغفل احقا في ان هذا الكلام نظامه
ما ذكره في بيانه من نفي نزوع كونه المجموع المركب من شيء
اخر بحيث يصدق عليه ذلك الشيء كله ما يدل على انه
لا يخرج بعدم كون التصديق بهذا المعنى قسما من الصور
وانه يجوز ان يكون المجموع المركب من شيء واخر بحيث يصدق
عليه ذلك الشيء ونيا في الاول جزء بكونه قسما له
سيأتي من التمسك بما ذكره في التصديق بمعنى الحكم
ويؤيد الثاني ان المركب من فرد مما ليس بفرد فرد لان

المركب من المفرد والزوج **وهو** كالحسن والسبعة وغير ذلك
وهو لو قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كالمشهور
اعلم ان لفظ التصور وان كان مشتركين ما يعاين الصدق
اعني التصور السافح ومن ما يرادف العلم ومع الصدق
اعني مطلق الادراك لكنه مشهور في المعنى الاول كما سبق
ومع ذلك مقابل التصديق مرته عليه فمرته المراد
كلامهم كما على علم فلا وجه للقول بان مرادهم في القسم
المشهور بينهم بالتصور هو مطلق التصور وهذا كلام
الشيخ **وما** سيجي منه **وهو** ادراك ان السبب واقعة
وهو ان ادراك ان السبب واقعة او ليست بواقعة
على الاطلاق تصدقا اذا التصور امر لا حجر فيه يتعلق
بجميع الاشياء حتى النقيضين والاولى ان تقول ان اراد
بالتصديق ادراكها على وجه الادعاء والقبول
وهو الاتقاء والاتراع واراد بالتصور ادراكها
ذلك الادراك سواء كان متعلقا بالوقوع واللاوقوع
اولا **وهو** معنى آخر **وهو** مسامحة ظاهره وكما اشترنا اليه
التصور بمعنى الادراك مطلقا هو اللفظ لا المعنى والاول
ان تقول **وما** معنى الادراك مطلقا فهو معنى آخر للتصور

وله نعم ظاهر عارتهم يوم التباسا لغيره انهم الماسر اصلا
 لان المعنى المراد في عام الشرح مع قرينة المقابلة للتصديق
وله دل على ان الاعراض موجهة على تقسيم المعنى وذلك لان
 مرتبة الورد بعد مرتبة التوجه لكن التوجه محل بل
 لان التردد المذكور لا ينشئ في تقسيم المعنى لان التصديق
 كلامه لا يحل ان يكون عامه عن الحكم بل موثمين في
 التصور مع الحكم واهم الصور مع الحكم قسم من الصور لا من
 فقط فلا حرج في ما ذكره في ابطال كون التصديق عبارة
 عن الصور مع الحكم **وهو** الا ان ادفاعا عن تقسيم المعنى اظهر
 ان الادفاع مخرج الاحاد وقد عرفت انه لا يجزى عليه
 لان الحضور الذي يعنى العلم قد تامل ولو سلم بان كان
 القسم الاخر دخلا تحت العلم يلزم ان يكون قسم الشيء قسما
 والا يلزم ان يكون قسم الشيء قسما منه ومن ذلك جاز
 كل ما ادعى فيه لزوم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره
 من ذلك لا يخفى ان هذا الوجه متعلق بالقسم الاول الذي
 هو التصور ولعل بعدد على الوجه الاول كان اولي
 ولزم انه ان يكون قوله فقط لغوا لاحاجة اليه اصلا
 فانه لا يلزم ان يكون لغوا لا يجوز لبيان الاطلاق كقولنا

الانسان المطلق والانسان من حيث هو فعلى هذا معنى التصور
 فقط التصور بلا قيد وانت تعلم انه ليس بطبيعي
 عند المقابلة بقوله تصور معه حكم يلزم امتناع اعتبار
 التصور فقط في التصديق يمكن من مانع بطلان الكلام
 بآ على ان المعبر في التصديق هو التصور لا التصور
 فقط والاضاف ان هذا الوجه انه لا يحل على كلام
 المعنى ولعل قوله قد سره مسلح به اشار الى **اليدبر**
 اشار الى جواب الاعتراض الثاني اذا اورد على تقسيم
 المعنى لا خفا في ان لا يدخل الاشتراك لفظ التصور من
 المعنيين في دفع السؤال عن تقسيم المعنى بل السامع
 ليس الا الفرق بين المطلق والمقيد كما اشار اليه
 وعلم منه ضعف قوله قد سره في الجواب هذا الجواب
 كما يدفع الاعتراض الثاني من كلام المصنف دفعه عن
 كلام القوم **وهو** انما يظهر من كلامهم في بحث
 ط مشهور عنهم وموانه ان اراد انه يظهر من كلامهم
 التقسيم فقط فنوع لانه انما يظهر منه المنع المقاب
 للتصديق وان اراد انه يظهر من كلامهم سوا كان
 في التقسيم او غير قسم لكنه يظهر من كلام المصنف

لا يعلم من التقسيم المعنى الا في الاصل المقابل للتصديق
يعلم في كلام المعص من كلامه في تحت الموضوع وما يتعلق به
يقول الاشارة الى كلام المعص اظهر منه في كلام القوم
لان المعنى الا في الذي هو غير مشهور يعلم من التقسيم والمعنى الا
الذي هو المشهور يعلم من الخارج وكلام القوم على العكس
لان المشهور منه يعلم من التقسيم والحواله الى الخارج
في المشهور اولي منها في غيره **وله** واما المدفعا من تقسيم
المعص فانما هو الجواب الاول من ذلك لا يلام ما ذكره انفا
من ان هذا الجواب كما يدفع الاعتراض الثاني عن كلام المعص
مدفعا **آ** كان عدم الحكم معتبرا في اي التصديق
شأن على ان الاعتبار في المعص في الشيء معصية ذلك الشيء ومنه
المقدمة انما تم اذا كان الاعتبار في الشيء معتبرا في الحكم
اعتبر في الشيء الاول من تلك الحجة **تأمل** **وله** والحكم معتبر
اي في التصديق انه من ذلك ليس بظاهر على مدعي الحكم
لان عينه والاعتبار يدل على الغاية **وله** وذلك
لان يلزم تركيب الشيء اي التصديق من القيصلا عن
الحكم وعدمه على مدعي الامام لانه جعله تركيبا من الحكم
والصور الذي هو معتبر فيه عدمه لان حرر الحر جزء ^{اشراط} **الص**

الشيء اي الحكم سمعته على مدعي الحكم لانهم جعلوا الحكم
نفس التصديق فان جزء الشرط شرطه وكذا الحال
راي من جعله عارضا له فان المعروض شرط لوجود
العارض فكذا جزء حرته وكلاهما اي ركب الشيء ^{الجزء}
من القيصلين في الواقع نعم مما حار في المسحلات ^{ويأتى}
فيه ليس منها كذا قرره مدعيه في حواشيه شرح المطالع
وسيجي الكلام في المحص بضم الشيء وما يتعلق به وما
ذكره من ان جزء الشرط شرطه لان الشرط لا بد ان يكون
حارعا للمشروط لحوار ان يكون جزء الشرط ^{خلا}
المشروط وانما لا بد ان لا يكون الشرط مؤثرا
لان لا يكون فاعلا ولعل جزء الشرط يكون فاعلا
وكذا لا يتم ان المعروض شرط لوجود العارض بل قد
يكون العارض شرط لوجود المعروض كالصورة ^{بالنسبة}
الى السوى على انه ليس بهما عرض حصلا ان الحكم
ليس بعارض الا للحاكم وهو نفس الماطقة ولو سلم
فلا يتم ان حرر المعروض شرط لوجود العارض
والسند يظهره ادنى تأمل فيما سبق ^{وجزا}
اي جواب الوجه الثاني الوارد على تقسيم القوم على

هذا كلام الشارح يدل على ان الاول واراد على
التقسيم المشهور لا مدفع له والثاني متجه عليه من عدمه
وقد سمعت ما فيه او جواب الاعتراض الوارد عليه
من وجهين صلي هذا كون هذا الكلام من الشارح
الذي دفع الاعتراض المذكور وجهه ولا يدور على
في اخر الجواب فلا اسكال وقد مر منها وجه آخر
كلامه مذكور وبمجموع الاحتمالات ثلثة **قوله** يطلق
بالاشرار داب الشارح ان يعرف عدد **قوله**
اللفظ بالاشرار وفيه تامل لانه ليس له ليس
لجواز ان يحلل العقل بينهما **قوله** اذا كان كل واحد
نظريا مني يدل على ان النسبة كالاطراف مصطفة
والنظرية **قوله** فكون كل واحد منها تصور سارخا
للمصدقين هذا تفريع ط على راي الحكم لا يشارك كل من
والصدق بطريق خاص وما على راي غيره فلا تأخر
في كلامه مذكور واعلم ان هذا البحث الذي ذكره
على جواب الشارح كلام على السند في الحصة الا ان
ان المعنى هو المعنى على حد ذاته **قوله** والجواب عن الاشكال
الساكن ان يعدم الحكم معبر في التصور السارح

حصر ان اسماء الازم منها سلب ان يستلزم اجماع
المقتضى كما مرر الاشارة اليه وان باق سواها
منها اشراط احد المقصدين بالآخر ولا وكذا سوا
كان من ان تركب اشياء من المقصدين ولا وذلك لان
الموصوف اذا كانوا مع صفته وان لم يكن معتر
في الموصوف فاذا حقق الصدق يلزم حكم الحكم
عدمه معا ولا يقدر فيه ان عدم الحكم ليس معتبرا
المصدق لان لزمه ككاف في لزوم اجماع المقصدين
وان لم يكن معتبرا فيه اصلا لا شرطا ولا شطرا
ظهر من ان هذا الجواب ليس بحاسم لمادة الشبهة
هو ليس يحقق سوط الرد ولا بد في دفعها من كلام
اخر وهو ان لكل واحد من التصور السارح والصدق
مفهوم ما وما صدق عليه مؤمنون التصور ليس معتبرا
في مفهوم الصدق وسوط ولا فما صدق عليه
مفهوم الصدق كما حقه مذكور واما ما صدق عليه
التصور السارح هو معتبرا فما صدق عليه شرطا او
شرطا لا في مفهومه وان كان ادراكه مما صدق عليه
التصور السارح اذا قرر هذا فنقول ان مفهوم الصدق

على مذهب الحكم كما هو مقتضى قاعدة الصميم مواردا
حكم بمعنى اذراك مواردا ان النسبة واقعة وليست
بواقعة ومفهوم الصور الساخر هو اذراك الغير
المذكور ولا شك ان مدين المفهومين ليسا متماثلين
لعدم كون احدهما سلبا للآخر نعم القيدان الماخوذان
فيهما موقع الفضل احدهما سلب للآخر لكن لا كما
منها الا اذا نسبنا الى شي واحد محرم واحد كما
ان الكاتب واللاكاتب مثلا لا ساني بينهما الا اذا
نسبنا الى شي اذ لا ساني من كون رند كاتبا وكون
عمرو لاكاتبنا واما اذ المرئيسا الى شي اذ لا ساني من
كون رند كاتبا واحدا ولا واما افرادهما فلا قد انهم
منها لان التصورات المتعلقة بالاطراف والنسبة
في قولنا مثلا رند كاتبا ساني الحكم الواقع مطلقا الصا
على هذا الحكم الخاص ومن سلبه الصادق على كل
تلك التصورات الحاصلة للنفائير في الموضوع والاد
المتعلق بمفهوم الحكم المطلق من افراد التصورات السالبة
ولا يخلل فيه لما مر من عدم الاتحاد في الموضوع ومنه
علم اصحلاله في اشرط الشئ بنقيضه وكذا انحل

من مفهوم

٥٧٠

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان العلم الذي قسموه الى الصور والتصديق ^{بعضهم}
بالصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة يقال ^{لها}
في الاعيان وفي العقل صور وقيل بهذا اولى من قولهم
حصول صورة الشيء في العقل لما فيه من المساعدة دليل ان
غيره قابل بان من مقوله اليكف ولأن التبادر من اضافة الصورة
الى الشيء انها في قولهم حصول صورة الشيء في العقل انها ^{بصورة}
له فيخرج ما لا يطابق بخلاف الصورة الحاصلة من الشيء فان
الناسية من شيء قد لا تطابق ولا يتناول ادراك الجزئية
المادية سواء قبل اقسام صور ما في النفس الباطنة او في الآ
فيسل المذهبين بخلاف قولهم في العقل فانه لا يتناول على
القول بالارقسام في الآلات وللتصريح فيه بان العلم
الذكر منها انما يكون للمجردات دون الماديات في
تفصله ان المحققين منهم قد انفقوا على ان المدرك للكلمات
والجزئيات هو النفس الباطنة وان نسبة الادراك
قواما كنسبة القطع الى السكس واختلفوا في ان صور ^{الجزئية}
الحماينة ترسم فيها او في الالهان فندسب جماعة الى الثاني
بناء على ان الصورة الشخصية الحماينة منقسمة ^{ارسمت} فلو

في الناطقة لا تقسم بانقسامها وذمبا خروا الى ان
الصور كلها مرتسمه فيها لانها هي المدركة للأشياء ^{الادراك}
الجزئيات الحماينة بواسطة لانها تها وذلك لا ينافي
ارقسام الصورة فيها غاية ما في الباب انها ما لم يقع البصر
تدرك الجزئي المبصر ولم ترسم فيها صورة واذا فحتم
ارسمت فيها صورة وادركته مئذ هو الكلام المشهور
فما منهم ومنه الحجاب الاول الحصول عند المطلقا ^{للس}
كاف في العلم اذ ربما يحصل عند الحس والنفس لا يكون
مدركة لعدم تعانها اليه ويؤيده كلامهم في تحقيق ^{بهم}
السوء من انه حاله متوسط بين الادراك والنسيان ففيها
زوال الصورة من وجه وبقائها من وجع اعني زوالها
عن المدرك مع بقائها في الحس في يصدق التعريف ^{لكنها}
الذكر على الصورة الحاصلة في الاله كالحافظة مثلا
حاصلة عند الذات المجردة بنا على عموم مفهوم عند
انها ليست من افراد المعرف فلا يكون ما بنا الثاني
ان الحكم بالمساحة وان كان مسلما لكن الحكم بان العلم
مقوله اليكف وان قيل انه الذمب المصور فيه ممنوع
بناء على ان حديث كون الصورة العقلية عرضا مع كون

ذي الصورة جوهر كادب لأن الجوهرة والعرضة بحسب الوجود
 الخارج عن صورة السماء وإن كانت قائمة بالنفس كما في حيث
 لو وجدت في الخارج كاس في موضع فكون جوهر هذا
 مرجح القوم يكون صورة الجوهر هو ما وما من إن العقل
 السماء مثله اعتبار أن الأول أنه قائم بالنفس والثاني أن صورة
 مطابقة للسماء فهو الاعتبار الأول عرضي الاعتبار الثاني
 السماء هو من حيث أنه ما يمتد لها لم يكن عرضاً فليس بشئ
 معتد به كالأخفى ولذا قيل يجوز أن يكون هذا العلم كيفاً
 على سبيل المسامحة وتشبيه الأمور الدنيوية بالأمور الحسية
 وما مل من أن ذلك من باب اشتباه العلم بالعلوم
 فإن العلوم كالجواهر مثلاً حسن كونه معلوماً موجوداً
 الدنس وإذا وجد في الخارج يكون موجوداً لا في موضع
 فصدق عليه حد الجوهري دون حد العرض أما الصورة
 العقلية أعمى العلم فليست موجودة في الدنس بل في
 الخارج وفي الوجود الخارجي موجودة في موضع ^{الدن}
 فلا يصدق حد الجوهري عليها بل إنما يصدق عليها حد العرض
 غائبة ما في الباب أنها قائمة بالدنس قيام ياتي الكيفيات
 النفسانية وفرق بين الوجود في الدنس والقيام به

فذوق بانه لا بد من مساوات وجود امر متغير بالماضي
 للامر المعلوم ودونه خسر القناد فالآلة لا وجود ^{الماضي}
 المعلوم في الدنس حكم دليل الوجود الدنسي وبالجملة أن
 محقق القولين امرين المتعارفين بالذات في الدنس أحداث
 مذمبة ثالث لا بد من دليل الثالث من معنى عند من
 القرب من الشئ فكيف يتناول ما ارتسم في النفس ^{أخبره}
 بانه بحسب العرف قد اخضع بالنسبة إلى احد على وجه ^{اختصاص}
 كما في هذه المسئلة كذا عند فلان وعندى انه كذا
 مساو لما ارتسم في النفس وفي الآلات انه يدفع المحذور
 وأما قولهم في العقل فظن الحصول فيه نفسه والحل على الوجه
 بحث تناول الحاصل في الآلات انه يدفع المحذور لكنه
 خلاق الطوائف تعلم أن مدار الكلام منها على محال
 الطور وعادة المتبادر في هذا الجواب بما جدي ^{نفصاً}
 لو كان عند مع رعايته معناه المتبادر منه متساوياً
 للدنسين دون في واه محل تأمل قد بر الرابع انه يرد
 على المحققين كلام أن القول بأن القوى الدنسية ليست
 بدركه وإن قوى سائر الحيوانات مدركه لعدم ^{النفس}
 الناطقة فيها بحكم لا بد من بيان الخامس انه يرد

على العالمين بان صور الحركات الحماينة رتسم في الآلات
ان تلك الصور علوم بنا على التعريف المذكور فنلزم ان
لا يكون ما قام به العلم عالما وان يكون ما لم يقم به العلم عالما
وكلاهما حق والله المانع من الارقسام في الناطقة سواء الانساق
الى الاجزاء المتباينة في الوضع لا مطلقا لانقسام واد
من قواعب الوجود الخارجي وخواصه فلا يلزم الفناء
من ارساها فيها ولو كانت صور الجزئيات الحماينة على
طبق تلك الجزئيات في الانقسام والصغر والكبر لا تناع
ارتساها في الآلات انه كصنف السماء والجبال والآلات
وامثالها السادس ان يرد على العالمين بان الصور كلها ^{تستمر}
في النفس الناطقة ان عدم القول بالارقسام في القوى ^{الدينية}
والقول بفي قوى سائر الحيوانات مما لا بد له ^{من} دليل متنا
ثم ان بعضهم عرف العلم منها بما عرف السبح الادراك ^{به} ^{بأن}
كون حقيقة الشيء مثله عند المدرك يشاهد ما ماله ^{دور}
وليس هذا عرفنا حقيقة الادراك حتى يرد انه تعريف ^{هذا}
لان معرفة المدرك وما به يدرك يتوقف على معرفته ^{بأن}
بعضه وسر لغناه من بين سائر المعاني العقلية يعرف انه
السمي بهذا الاسم دون غيره كذا قالوا وفيه بحث وقيل

لا يلزم منه تعريفه الشيء بنفسه لانه معلوم ان الادراك
المعرف هو وصف شيء هو المدرك المعلوم بانه من قام
به الادراك وهو معلوم بوجه ما لا يستحال تعريفه ^{المجهول}
مطلقا فالمدرك ما خود في العريف بالوجه المعلوم بل
التعريف وكذا المدرك لا بوجه الذي قصد به التعريف
قال المحقق الطوسي تعالى بمثل كذا عند كذا اذا ^{انحصرت} ^{بشيء}
عنده بنفسه او بمثله فمعنى التعريف ان الادراك
ان يكون حقيقة الشيء حاضرة عند المدرك بنفسها
بمثلا فيندرج فيه العلم المحصور اعني ان يكون المعلوم
بفعله وذاته حاضرا عند المدرك لا بصورة ^{مثلا}
كافي ادراك الشيء ذاته وصفاته فاهم قالوا اذا كان
الوجود الطلي سببا لا انكشاف الشيء على النفس مع
الالفات السكان الوجود الاصل الى مع الالفة السببه
سببا لا الطريق الاولى والعلم عند الله ^{المعلوم} والعلم
والعالم متحد في الاول والعلم والمعلوم كذلك في الثاني
والعاير بينهما ما لا اعتبار به كلفها اذ لا بد من اللفات
النفس حتى يصير مدركه والعلم المحصور وهو الذي لا
يكون الا حصول صورة المعلوم وتوابعه الانطباعات

كما في ادراك الاشياء الخارجة عن المدرك كاشي الاشياء
الخارجة التي لا يكون عينه ولا فانية به والعلم ^{بالذات} متغير
كل من المعلوم والعالم من اذ كان الحق الشرف قد ذكره
في حاشية شرح الجرد من ان عقل الشيء لا بد ان يكون
له اما بالذات كما في عقل الاشياء الخارجة عن العقل اعني
الشيء الذي لا يكون عينه ولا فانية به والعلم ^{بالذات} متغير بالذات
لكل من المعلوم والعالم من اذ كان الحق الشرف قد ذكره
واما بالاعتبار كما في عقل الشيء لنفسه او الامور والحالة
فان عقل الجرد لذاته بذاته لا بصورة حاصلة من ذاته
ذلك لان ذاته حاضرة لذاته اذ الشيء لا يعيب عن ذاته وذلك
اقوى من حصول مثاله في ادراك ذاته لكن اعتبار ^{حصول} صورته
لذاته متغير لا اعتبار من حيث هو وكذلك عقل الامور
الحال فيه كالصور الذهنية العامة بالنفس انما هو ^{ذواتها} محصور
عند المدرك لا يحصل صورها فيه فالنفس في ادراك
الصورة الذهنية لا تحتاج الى صورة اخرى من غير ^{الاول} اعتبار
بل يحد منها المعقول والعقل بالذات ويختلفا ^{اعتبار} بالاعتبار
اذ لا بد من الثبوت النفس اليها حتى تصير معقولة كما
يحد العاقل والمعقول والعقل في ادراك الجرد ونفسه

المر

ويختلف اعتبارا واذا كان الادراك بحصول صورة
الشيء عند العقل يسمى علما انطباعا واذا كان الادراك
بمصور المدرك نفسه عند المدرك علما انطباعا ^{حضوريا}
وعلم الله سبحانه وبه جميع الاشياء من هذا القبيل
اسمى كلامه ومنها الحاشيات كحاشية الاملا من ذكرها
الاشياء في رساله مفردة من اذ ينبغي ان يعلم ان المراد
بالمسامحة منها هو البصائر كما هو المتبادر منها وكذا
ليس المراد بها الادراك مطلقا وموطأ ومنهم من فهمها
بمطلق الحضور وفيه انها لو كانت بهذا المعنى لاجبه
لتعلقها بالمفعول ومنهم من فهمها بكون النفس شيئا يتكشف
عندما الشيء يتجلى من غير ما وصل الحق الحق ان المراد
بها ما يظهر بعد ما يعلم الادراك لان قرينة تعيين
المراد بها هي استقامة المعنى دون غيرها فذكرها في
التعريف على ما يرى وفائدة الاحتراز عن مثلها محذرة
غير شاملة وللنفس فانية لا يسمى ادراكا وعن الوجود
الاصلي بصفات النفس اذ لم يكن ملغضا اليها فان
وحققها عند المدرك على هذا النسب في حال تشاهد ما
ما يدرك بل لا بد في المسامحة مع ذلك من التفتا

النفس لها وان الحجج الى ثبوتها بالوجود الظلي كما ويمكن
 ان يكون حالا من الحقيقة التي بها يتم يكون اذ من فاعل
 متشبه وموضوع الحقيقة وان يكون وصفا لمصدره
 والعايد محذوف اي تشابه شاسد ما ما به مدرك
 وفي تعريف الإدراك بالتمثيل ما محتمل لأن الإدراك
 عند من هو الحقيقة المتشابهة والصورة الحاصلة لا الميل لا
 الحصول واعلم ان العلماء اختلفوا في حقيقة الإدراك
 اخلافنا عظيم فانهم من قال انه هو الاضافه العارضة ^{للدرك}
 مع عدم القول بالارتسام فيه ومنهم من قال انه هو الاضافه
 العارضة مع القول بالارتسام فيه ومنهم من جعله
 مقوله الكيف وقيل هذا وصل منها هو الذي ينشور
 ولا شيء من هذه الدلائل ثابت بالدليل وقد عرف
 حال ما عدوه من هذا منصورا بل نقول دليل الوجود ^{الذهني}
 مطلقا اذا تم دليل على ان المعلومات الخارجة ^{منها}
 نحو الحر من الوجود وما على انه في مدركه فلا فضلا ^{عن}
 القوة البشرية ولو دل على انه في مدركه فوجوده ^{في}
 الباري العاليه كاف فيه ولا حاجة الى وجود ^{ها}
 في ما ولد فالوا في الوجود عن الوجود الذي هي ^{انهم}

بسم الله الرحمن الرحيم

يقضي الله تعني ^{لنا} حاش على مباحث المجهول المطلق قيدتها
بعض الاخوان على سبيل الاستعجال في زمان اختلال البال أو
فيها سينها وشيدها واوضح غشا وسميتها تقيماً للأفادة على
موجله وليد تقويم المثل قلب والقي السمع وموشهيد ^{الله} واربعون
ان يوفقني لان يقدم ما ان على ما يشاء قدير وبما مال المؤمنين
قال الشارح من شبهة لاختفاء في ان هذه العبارة وكذا
عبارة المص فان قيل دل على كون السؤال المذكور معارض مع
دعوى كون الحكم بالحكم على الشيء يستدعي تصويره ضرورياً
يفهم من كلام المص فيما سبق بيان ذلك ان المعارضة تشترط كون
الاستدلال سابقاً عليها مع استقائه منها بقرينة تلك الدعوى
نقول تلك الدعوى تفيد ان لا يكون السؤال المذكور نقضاً ^{تفضيلاً}
ولا اجاباً ولا معارضه بناء على اشتراط كل منهما بكون الاستدلال
سابقاً عليه وانقائه منها والتحقيق ان الحكم باستدعاء
الحكم تصور المحكوم عليه ضروري بل اولى وما اورد عليه
فيل التشكيك في الاوليات والعرض من ايراد تشكيك الا
ولا يخرج الاوليات التي لا يتطرق اليها شبه بايراد الشبهة عن

اذ

اوليه وقد جاب عنها المحدث انها كيكات في الاوليات فلا تنطبق
الجواب بالمنع والقض والمعارضه فان مصادمة الشبهة ^{للاولى}
تدل على انها نوع خلل وان لم يعلم ذلك باليقين وقديراً
المنع والقض والمعارضه وجواب المص في دفع الشبهة المذكورة
فيل الثاني والمقصود من الجواب على هذا الوجه بيان المغالطة
تخذهما الاوامر وسائل الى ايقاع ومنه المنقول السابق
الغرض من ذلك ان ذلك الاول محتاج في ان يعتد الى دفع ^{الشبهة}
عنه والامكن ان اوليا **قول** لان المجهول المطلق منها وقع محكوماً
عليه فيه ان هذه العبارة تفيد ان المجهول المطلق لو وقع محكوماً
به لا يورد على قولهم المحكوم به وجبان كون معلوماً الشبهة المذكورة
مع ان ذلك ليس كذلك اذ لا يرد منها ما يرد على تقدير المعلوم
على اننا نقول على تقدير المجهولية المجهول المطلق الذي
محكوماً به نفس طبيعة المجهول المطلق فلا يندرج في قولنا كل
مطلق يمتنع الحكم به ادا الحكم في ذلك على كل ما صدق عليه ^{المجهول}
المطلق كما حقق في موضعه فلحكم سنالك مقصور على الايراد
بتعدي الى الطبيعة ولا يلزم محذور من كون نفس طبيعة المجهول
المطلق محكوماً به اذ لا ينافي في ذلك قولنا كل ما صدق عليه المجهول
المطلق يمتنع ان يكون محكوماً به والحق ان مفهوم المجهول المطلق

بمجهول

تقدير ان يكون مجهولا مطلقا يكون فردا من افراده كما ان مفهوم
 على تقدير كونه معلوما فردا من افراده على ان فرض كونه المجهول
 المطلق محكوما به في انقضاء قولنا كل مجهول مطلق يتبع الحكم
 فلا وجه للحكم بعدم اندراج مفهوم المجهول المطلق في قولنا
 كل مجهول مطلق يتبع الحكم به وقد توان قولنا كل مجهول مطلق يتبع
 الحكم به ينعكس عكسا مستويا الى قولنا بعض ما يتبع الحكم به
 مجهول مطلق فردا عليه الشبهة المذكورة واتخير ان القول بانقضاء
 ذلك القول الى قولنا بعض ما يتبع الحكم به فهو مجهول مطلق هو
 الشبهة وانه ان الفساد المترتب على تقدير المعلومية غير
 منها على ان اندراج نفس طبعه المجهول المطلق تحت موضوع تلك
 الكلية منتف منها والحق ما حقق سالفا مجموع واعلم انه
 يمكن ايراد شبهة منها على قولهم كل محكوم عليه لا بد ان يكون
 معلوما على وجه يصح اجرائها على قولهم كل محكوم به يجب ان يكون معلوما
 بان يصدق قولنا كل محكوم عليه يجب ان يكون معلوما
 كل مجهول مطلق يتبع الحكم عليه والسالكى كاذب وبيان الملازمة
 من بيان الملازمة في تقرير الشبهة المشهورة واما بيان كذا التاكيد
 فلا ان المجهول المطلق اما معلوم مطلق فلم يصح ان الحكم فضلا
 ان الحكم عليه بامتناع الحكم واما معلوم باعتبار فلم يتبع الحكم

مجهول

تكييف بقول مجهول مطلق يتبع الحكم عليه ولا شبهة في ان من الشبهة
 يمكن اجرائها على قولهم كل محكوم به يجب ان يكون معلوما بان يصدق
 لو صدق لصدق قولنا كل مجهول مطلق يتبع الحكم به فيقال المجهول المطلق
 فردا ان يكون مجهولا مطلقا لم يصح الحكم عليه بامتناع الحكم به او
 باعتبار ما يصح الحكم عليه فلا يصح ان الحكم عليه بامتناع الحكم به
 وقد يورد شبهة على قولهم كل محكوم عليه يجب ان يكون معلوم
 على وجه اخر لا بعد اجرائها على قولهم كل محكوم به لا بد ان يكون
 معلوما بان يصدق ذلك القول صدق قولنا كل مجهول
 مطلق يتبع الحكم عليه والتاكيد كاذب او صدق يستلزم صدق
 قولنا بعض ما يتبع الحكم عليه فهو مجهول مطلق بطريق العكس
 المستوي ثم نقول موضوع هذا العكس ان كان مجهولا مطلقا لم
 عليه الحكم بانه مجهول مطلق وان كان معلوما لم يصح الحكم عليه
 مجهول مطلق ولا شك في ان هذا التشكيك يمكن حرايته في قولهم
 كل محكوم به يجب ان يكون معلوما اذا عكس اللازم منه اعني
 مجهول مطلق يتبع الحكم به عكسا مستويا الى قولنا بعض ما
 الحكم به فهو مجهول مطلق بان يرد في موضوع ذلك العكس
 بانه اما مجهول مطلق فلا يصح ان الحكم عليه بالمجهول المطلق واما
 معلوم فهو ليس مجهول مطلق فكيف يحكم عليه بانه مجهول مطلق

نظ
 صهي الحكم به

ولا شبهة في ان مدار الشبهة على التقديرين على قولنا كل محكوم
 بجبان يكون معلوما على قولنا كل مجهول مطلق بمنع الحكم عليه
 على قولنا كل مجهول مطلق بمنع الحكم به فهو مجهول مطلق في الشبهة
 بحسن لو كان كذلك مع ان ذلك ليس كذلك ويمكن ايراد الشبهة
 انعكاس اللانبيس الى العكسين المستويين بان قول المجهول المطلق
 فيما اما مجهول مطلق فامتنع ان يقع محكوما به واما معلوم فلا
 محمول مطلقا والكلام في تأمل **قوله** لو استدعي الحكم على الشيء
 المحكوم عليه لا يخفى عليك ان الاول اريد لو استدعي الحكم على
 الشيء بصورة كما وقع في عبارة الكتاب الا انه اقيم الظم مقام الضمير
 لاظهار ان الكلام انما هو في تصور المحكوم عليه وان الشبهة انما
 من اضا الحكم المحكوم عليه **قوله** اطلاق الضرورة يوم اولا
 في ان عند عدم تقييد الضرورة بالشيء يذهب اليوم الى الضرورة
 الذاتية واما ذهاب اليوم الى كونها الذاتية بالمعنى الاعلى الذي
 ان يكون ما شيئا من الذات والوصف فبا عباد ان الشارح عند
 عدم تقييد ما تلك الضرورة فيرجع ذلك انتم الى الاطلاق **قوله**
 بخارج به جحد ذلك يستلزم جواز كون الوصف متشبا **قوله**
 ذات الموضوع بوصف المجهول في كل ما يفهم الضرورة الذاتية
 الاعلى مع ان ذلك ضروري الفساد وانه اسام اطلاق الضرورة

ولا على قولنا بغير منع الحكم به
 ٤

بالمعنى الاعلى كما يستلزم الجواز المذكور يستلزم جواز كون الذات منشأ
 للضرورة في المادة المذكورة فلا وجه للتخصيص والاول **قوله**
 ذلك الابهام ان الضرورة الذاتية بالمعنى الاعلى اما ان يكون ناشئة
 الذات والوصف ولا يصح شي منها اما الاول فلا في ذات المحكوم
 لا يكون منشأ لوجوب كونها معلومة واما الثاني فلما ذكره
 ولكن انما يصح الا والقول بان مقصوده من ذلك العبارة ما ذكرناه
 مما لا يصدر عن عاقل فضلا عن فاضل **قوله** وكذا الحال **بمعنى**
 ان اطلاق الضرورة من ان يكون منشأ ان اراد بها الضرورة الذاتية
 بالمعنى الاعلى فيجوز ان يكون منشأ بها وصف للامعلومية
 انها غير لازمة لذات اللامعلوم ولا بد في الضرورة الوصفية
 احدى فردى الضرورة الذاتية بالمعنى الاعلى ان يكون الصف
 لازمة لذات الموضوع فعمل بما قرر عدم ملازمة قوله لان منشأها
 اللا معلومية لما يستحق الكلام لاجله **قوله** بل الوصفية يريد
 لا عبرة بايهام العبارة او كثر ما يعبر خلافا ما توهمه العبارة
 فيصرف منها العبارة على خلافا ما توهم منها فلا يلزم ما
 من المحدث **قوله** هذا هو الوجه الاول يعني انه لا وجه لان
 في تقرير السؤال ما ذكرنا الجواب وادخل الضرورة على الضرورة
 الوصفية يكون كذلك وقد يوحد اخذ القضية المذكورة

لا
 لا

وصفة لا يستلزم افعال الذين اليها في المقدمات التي يدور عليها
الجواب الاول من الاجابة لانية على الوجه الذي قررنا
فلا يلزم ان يذكر في مقرر الشبهة ما يذكر الجواب المذكور **قوله**
اي كل لا شك في ان التفسير المذكور يشعر بان مدار القضية ^{على} ^{الشيء}
ان يكون انضاف ذات الموضوع بوصف الموضوع والمحمول ^{مع} ^{ذات}
ان ذلك ليس كذلك ان مدار الدمينه كما هو المشهور على ان يكون ^{انضاف}
ذات الموضوع بوصف المحمول ذمينا وان ذهب بعضهم الى ان ^{الدينه}
لا بد منها من الانصافين الذين يسمون ولعل ذلك نبأ على ^{دقة}
المخصوصه مطلقا او كان ذلك نبأ على ما ذهب اليه ذلك ^{العضو}
ولا يخفى ان مدار هذا الجواب على منع الملازمه منع انعكاس ^{مقدم}
الشطيه الى السالى المذكور كما ان جواب المص على تقدير الشق الاول
كذلك **قوله** على ان ما سياتي في منع انعكاس الجوابين ^{سند}
المستلزم له اعني قولنا يجوز ان لا يكون لتقيض احد الطرفين ^{الى}
آية في انعكاس الدمينه فيمنع ذلك مستندا الى ذلك ^{السند}
كما استنبه عليه بقولنا وهذا البيان عام يتناول الحقيقة ^{والذات}
قال الى قولنا كل ما ليس بمعلوم باعتبار ما لا يكون ^{لنقيض}
الطرفين محكوما عليه بالضرورة هذه القضية لا بد ان ^{موجبة}
معدوله كما ستطلع عليه وح نظر كونها بمعنى قولنا كل محمول ^{مطلق}

على ان من سأل الحكم

بمتع الحكم على الشيء صورته هو عينه معنى قولنا كل محكوم ^{على} ^{لا}
ان يكون معلوما وبذلك يتم الملازمة المذكورة ^{قال} ^{ويبان}
التالى ان المحكوم عليه الظاهر العبارة السابقة ان التالى ^{الشيء}
المذكورة هو قولنا انعكس بعكس التقيض الى قولنا كل ما ليس ^{معلوم}
باعتبار ما لا يكون محكوما عليه بالضرورة والمنفرد ^{العبارة}
ان السالى ليس ذلك بل قولنا كل محمول مطلقا ^{الفرق}
بين الا ان الامر في ذلك مبين قد تو المحكوم عليه ^{الذكر}
هو قولنا كل محمول مطلقا وذلك لا يقبل التريدا المذكور ^{لا}
يحمل ان يكون المحمول المطلق حال كونه محمولا مطلقا ^{باعتباره}
ما هو معلوم بالطلاق ولا يخفى ان ذلك انما يلزم ^ن
التردد مما هو محكوم عليه حقيقة اعني ذات المحمول المطلق ^{الطلق}
فلا يظهر ذلك **قال** فلصدق المحكوم عليه على ^{المحمول}
ظاهر السوق يستدعي ان يصدق المحمول المطلق ^{على}
المحكوم عليه واما قوله فيصدق قولنا بعض المحمول ^{الطلق}
لا يمتنع الحكم عليه ان المحكوم عليه الذي فرض انه محمول ^{مطلقا}
هو كل محمول مطلقا وذلك يستدعي الحكم بان كل محمول ^{مطلقا}
لا يمتنع الحكم عليه على ذلك التقدير فباعتبار ان كل محمول ^{مطلقا}
وقع كل محكوما عليه مخصوصا وفردا من افراد المحمول المطلق ^{نبأ}

بناء على تقدير كونه مجهولاً مطلقاً **قال** - فصدق قولنا بعض المحمول
 المطلق لا يتبع الحكم عليه اذ حكم بامتناع الحكم على المحمول المطلق
 الذي هو فرد من افراد المجهول المطلق على تقدير كونه مجهولاً مطلقاً
 فلا سطره ان الظاهر ان الضمير يعود الى ما يعود اليه ضمير كان فلا وجه
 لاتظامه مع ما ذكره اذ ليس ذلك الانفس المحكوم عليه الا ان
 خلاف الظاهر يجعل الضمير عابداً الى كون المحكوم عليه معلوماً أو
 قوة قولنا المحكوم عليه معلوم فيصح الكلام ويتم الاشتغال على وجه
 يتضح المرام واعلم ان كل معلوم ليس تحت صيغ الحكم عليه اذ
 ما يتبع الحكم عليه كالمعاني الخفية حال كونها معبرة عنها بالحرف
 حق في موضعه فلا بد ان يقيد موضوع الكبرى بما يخرج تلك المعلوماً
 عنه ليكون الكبرى كلية وجب ان يقيده بمحمول الضمير ذلك
 التقيد ليكون الحد الاوسط مكرراً فاجبة التردد ليس حاصراً ^{للتحقق}
 الواسطة من شقيه اعني ما لا يكون معلوماً كذلك فيجوز ان يكون
 المحكوم عليه المذكور ذلك الا ان يصدق ذلك المحكوم عليه لا يصح ان يكون
 كذلك **قال** - انما قال سابق فكذب محتمل ان يكون تناقضاً ^{قبل}
 ان يسند الى المصدر كما في قولهم لدار وتسلسل اي لزمت الدار
 اوله فكون معنى الكلام فيلزم التناقض وان يكون الضمير ^{فيه}
 راجعاً الى كل محمول مطلقاً يتبع الحكم عليه اي يكون هذا القول

لما لم يرد من كون المحكوم عليه في الثاني مجهولاً مطلقاً اعني بعض المحمول
 المطلق لا يتبع الحكم عليه او يكون راجعاً الى ما لم يرد من كون المحكوم ^{عليه}
 في الثاني مجهولاً مطلقاً اي كون هذا اللازم مناقضاً لقولنا
 محمول مطلقاً يتبع الحكم عليه واعلم ان بيان كذب الثاني على
 تقدير كون المحكوم عليه مجهولاً مطلقاً ممكن وجهين ^{الاول} احدهما
 ان المحكوم عليه في القضية المذكورة لو كان مجهولاً مطلقاً لزم
 منه القضية مبطله لنفسها في بطلان الثاني باتظام قياسه كذلك
 المحكوم عليه في هذه القضية محمول مطلق وكل ما هو كذلك يمتنع ^{الحكم}
 عليه فالمحكوم عليه في هذه القضية محمول مطلق ممتنع الحكم عليه
 اذ حكم عليه بامتناع الحكم **قال** - لان اللازم من الشق الاول
 هو بعض المحمول المطلق لا يتبع الحكم عليه لا يحتمل ان يكون ^{الموضوع}
 عليه هو كل محمول مطلقاً فلا وجه ان يجعل ذلك موافقاً ^{للموضوع}
 اللازم على صدر الاول ومخالفاً لموضوع اللازم على تقدير ^{الشق}
 الثاني بالاعتبار بين المذكورين وليس في عبارة الكتاب ما
 يقو ذلك وقول الشارح وقد كان ممتنع الحكم عليه يدل ^{لغة}
 ظاهراً على اتحاد الموضوع قهراً على تقدير الشق الثاني ^{الاصح}
 ان المحمول في الكبرى يصح ان يؤخذ لا ممتنع الحكم يدل قوله
 فان كان عبارة المقصود ذلك بل يقول معنى قولنا يصح الحكم عليه ^{بمعنى}

ان على المحكوم عليه

لا يمنع الحكم عليه او معنى قولنا سمع الحكم عليه سولا يصح الحكم
 عليه فكون محمول اللازم على الشئ الثاني موافقا لمحمول قولنا
 كل محمول مطلقا يمنع الحكم عليه واقعة عبارة المقصود في الجواب
 صدقها حقيقة يمكن من غير ما قض يدل على ان اللازم على تقدير
 الشئ الثاني هو التناقض لا الثاني العاري عن التناقض اذ
 مدار الجواب على تقدير اخذ ما حقيقته انما هو على تقدير المعلومية
 الظن عبارة الشارح فلا يكون الباعث في اخلافه في العبارة
 مادكره وسينكشف هذا المعنى بزيادة اكتشاف ان شاء الله
 يستلزم صدق التناقضين الى التناقضين الذين احدهما
 التالي فنه ما لم يعرف بادي ما لم **قوله** فانه قال دليل كونه غير
 لا لكون قوله وتحرير الجواب اشارة اليه **قوله** اما دلالة على
 اللازم فيه ان قوله وحج يكون لزومه لمقدمة ممنوعا صريح
 منع اللازمة فلا وجه لاحتمال كذب التالي دليلا على بطلان
 هو لا يكون الاستدلال المنع اللازمة وحمل كون لزوم التالي
 ممنوعا سائلا على سبيل البديل لمنع اللزوم وبطلانه بطلان
 اليه ولا شبهة في ان كذب التالي لا يقع دليلا لبطلان اللازم
 الاعلى سبيل المعارضة الا ان يكون كذب التالي الذي هو مدار
 الانعكاس على ما علم من تقرير الشارح في تحرير الجواب دليلا

ناقشة تدفع

جمله

العارضة

العارضة على بطلان الملازمة التي اثبتت بانعكاس تقدم الشئ
 الى الباعث غير خفي على ذلك **قوله** وكلما ما عرجه الاول
 من غير مفيد و الفرق بين كون الشئ غير موجه وكونه غير مفيد
 الكلام فيما جعل لا يصلح سنداً **قوله** الجدل قول لا
 خفاء في عدم مدخلية المنع المذكور في بيان كون الاستدلال
 التالي المذكور على بطلان الملازمة غير موجه بل لا مدخلية له
 المنع الا في مع كذب التالي الذي يدور على ان كل ما هو موجود
 في الخارج فهو معلوم اذ المورث في كذب التالي ليس الا ذلك
 على كونه موثرا في عدم الموضوع المورث في كذبه وغاية ما يمكن
 ان يكون منع قولنا كل ما هو موجود في الخارج فهو معلوم
 في بيان عدم كون الاستدلال كذب التالي على بطلان
 موجه ان كون الاستدلال كذب التالي على بطلان الملازمة
 يتوقف على كذب التالي وموظف ولا يكذب وانما يكون ذلك
 لو سلم قولنا كل ما هو موجود في الخارج فهو معلوم مع ان
 ثم بناء على ما ذكر فلا يكون الاستدلال كذب التالي على
 اشفاقه موجه فظهر ما قرنا ان لمنع المقدمة القائمة ان
 كل ما هو موجود في الخارج فهو معلوم دخلا في بيان كون
 كذب التالي على تقدير غير موجه ساء على ان التالي ساء

اذ الاستدلال لا يصلح دليلا حقيقة
 على المطلوب لا يستلزم كونه غير موجه
 بل يفيد كونه غير مفيد

العارضة

كاذبا لم يستدركه على شيء فافهم **قوله** ورد عليه لم يتعصب
 لما يدور عليه منع كذب السال على قولنا لا من كل ما هو موجود في الخارج
 هو معلوم مع ان تأثيره في سائر كون الاستدلال بكذب السال
 على بطلان الملازمة غير موجه وسال كون السند الذي هو كذب
 التالي مع الملازمة غير موجه على السوية كما لا يخفى على المتأمل
 بان وجه اوله في تقرير الشبهة في الملازمة بطريق عكس القصر
 طريق القدماء وحول منها اي في جواب السند المذكور الذي هو كذب
 السال اي سديته الى انعكاس وانتهاه فحل منع الانعكاس الذي
 وعدمه سند المنع الملازمة ثم جعل السند المذكور الذي هو كذب
 سند المنع الملازمة سند المنع الملازمة والسال او جزئيا
 قد يتوهم جعل كذب السال سند المنع الانعكاس لا يتم الا على تقدير
 كون الاصل الذي هو المقدم صادقا في نفس الامر الذي هو الصادق
 لا يستلزم الكاذب واذا كان السال كاذبا لم يعكس المقدم
 هو الاصل اليه والاستلزام الصادق والكاذب وانما على تقدير
 كون المقدم الذي هو الاصل كاذبا لم يصح جعل كذب السال
 لمنع الانعكاس بحوار استلزام الكاذب الكاذب واجبه ان
 كان كذب السال لا يجوز وقوعه سند المنع الانعكاس الا على تقدير
 كون المقدم الاصل صادقا كذلك لا يمتنع ان يجعل كذب السال

منع

سنة المسح الانعكاس الذي هو دليل
 الملازمة في تقرير الشبهة فيكون منع
 الانعكاس وانتهاه
 ع

كاذبا لم يستدركه على شيء فافهم **قوله** ورد عليه لم يتعصب
 لما يدور عليه منع كذب السال على قولنا لا من كل ما هو موجود في الخارج
 هو معلوم مع ان تأثيره في سائر كون الاستدلال بكذب السال
 على بطلان الملازمة غير موجه وسال كون السند الذي هو كذب
 التالي مع الملازمة غير موجه على السوية كما لا يخفى على المتأمل
 بان وجه اوله في تقرير الشبهة في الملازمة بطريق عكس القصر
 طريق القدماء وحول منها اي في جواب السند المذكور الذي هو كذب
 السال اي سديته الى انعكاس وانتهاه فحل منع الانعكاس الذي
 وعدمه سند المنع الملازمة ثم جعل السند المذكور الذي هو كذب

سند المنع الملازمة على تقدير كون المقدم الاصل صادقا
 بناء على ان الصادق لا يستلزم الا صادقا فاذا كان المقدم
 صادقا والسال اللازم كاذبا اشق اللزوم بينهما وجوار
 بين الكاذب بين غير قاصح في منع اللزوم على تقدير كون المقدم
 اللزوم صادقا كما ان غير قاصح في منع الانعكاس على تقدير كون
 مقدم الاصل صادقا في نفس الامر اعلم ان المقدم من عبارة مدرك
 ان التحرير على الوجه الذي هو انما هو محرر الجواب المقصود لا ذلك
 تحرير الجواب آخر غير حوار الله ولا شك في ان جواب المصفا
 لذلك التحرير بان يجعل قوله يمنع في قوله فيمنع لزومها المقدمها
 على قوله يمتنع صدقها بواسطة استلزامه لا امتناع العكس على
 طريقة القدماء الذي يحقق به مع الملازمة بمعنى ان ذلك
 اذا كانت كاذبة بطل انعكاس بعدم الشبهة المذكورة الى ما
 قال لها او كذب العكس يستلزم ان لا يعكس الاصل ومن
 المعلوم ان بطلان الانعكاس المذكور يستلزم ان لا يستلزم
 المقدم المذكور لما يسهل صح ان بقا اذ كانت تلك الخارجية كاذبة
 بمنع لزومها المقدمها بواسطة استلزام كذبها لا سفار الا
 المؤثر في منع الملازمة في تقرير الشبهة بان انعكاس مقدم الشبهة
 المذكورة الى ما هو قال لما مع ان ذلك ليس كذلك الا ان

الصادق
 اللزوم
 اللزوم

فكما ان تحرير الجواب يتم على تقدير كون
 مقدم الاصل صادقا كما ذكره المتن
 الجواب يتم على تقدير كون المقدم اللزوم
 صادقا

وقد تم ان ما ذكره بيان كون عبارة
 المقصود بقية التحرير المذكور انما يتم لو
 بنيت الملازمة ع

ان يار اللام في نقر الشبه على ذلك الانعكاس من لا
يحتاج الى بيان فعمل عبارة المقصود ذلك التحيز ^{والتعبد}
العكس لو صدق موضوعه على موجود خارجي لا يخفى على ^{ان}
سياق الكلام يقضي ان يقر وانما انعكس ذلك بعكس ^{الفتور}
لو صدق موضوعه على موجود خارجي وسواء قد توهم ^{قوله}
لام انها انعكس بعكس القضا لا صدق عكسها ^{بسط}
قوله وانما يصدق العكس ولا يبعد بعدا ما ان ^{معنى}
قوله وانما يصدق وانما انعكس بعكس القضا لو صدق ^{قوله}
او صدق العكس يستلزم انعكاس الاصل اليه والاولى ^{الاول}
لزمه مناسبه كلام المقصود ولا يخفى في ومالك من قوله ^{انا}
يصدق لو صدق موضوعه على موجود خارجي ان ^{صدق}
المجهول المطلق على الموجود الخارجي كاف في صدق قولنا ^{كل}
مجهول مطلق تتبع الحكم على خارجة اذ لا بد في صدق ^{الاجنه}
من اتصاف ذات الموضوع بوصفه وبالمجهول بحسب ^{الاجنه}
من صدق عنوان الموضوع على الموجود الخارجي ذلك ^{الاجنه}
كون ذلك الصدق كافا في صدق الخارجيه بل المقصود ^{من}
تلك العبارة ان الخارجيه موقوفه على ان يكون موضوعها ^{موجودا}
خارجيا وذا ليس بتحققها منها فلا يتحقق الخارجيه ^{لا}

ينوقف عليه ^{ان} لان ما هو موجود في الخارج فهو معلوم كون
كل ما هو موجود في الخارج معلوما لاستلزام كونه معلوما ^{جميع}
الاقوات وجميع الاشخاص لينا في كونه مجهولا مطلقا ^{ان يكون}
معلوما بعض الاوقات وبعض الاشخاص دون بعض ^{فكون}
ذلك مجهولا مطلقا في بعض الاوقات وبعض الاشخاص ^{بمعنى}
ان لا يكون معلوما بوجه ما في ذلك الوقت ولذلك ^{الشخص}
ما لا تصاف بالمعلومية في الجملة لا ما في المحولة ^{الطلق}
دعوى ان كل ما هو موجود في الخارج معلوم لجميع ^{الاشخاص}
وفي جميع الاوقات او ان المجهول المطلق ما لا يعلم ^{احده}
في وقت من الاوقات غير مسموعة وقد توهم كيف ^{المطلق}
ذلك التفسير مع ان المعلوم في قولنا كل محكوم ^{عليه}
معلوما هو المعلوم للحاكم حال الحكم فذلك يقضي ^{ان يكون}
المراد بما ليس بمعلوم ما لا يكون معلوما حال ^{الحكم}
المراد بالمجهول المطلق ما هو مجهول حال الحكم ^{للكام}
كالزم المجهول المطلق بذلك المعلوم مما ذكر ^{الاجنه}
بالمعنى المقصود بالتفسير السابق منه وسيتم هذا ^{البحت}
اخر بحث المجهول المطلق قد توهم الاستفادة من ^{تحرير}
ان كذب الثاني خارجيا انما هو لعدم صدق عنوان ^{الموضوع}

اعني المحول المطلق على الوجود الخارجي ومن الجواب بقدر ان كذا رجا
 لعدم الموضوع واس من ان ذلك فلا يكون ما ذكره الساج
 حرر الماد كره الله والتحقيق ان عدم الموضوع كما يكون بانقار
 في نفس الامر كذلك يكون بعدم صدق عنوان الموضوع على
 ذات الموضوع والشارح اشار بما ذكره الى ان عدم الموضوع
 فيما يحرفه انما هو لعدم صدق عنوان الموضوع على ذات
 عدم الموضوع اعني من عدم صدق العنوان على ذات الموضوع
 نعم يرد ما ذكره على من جعل كذب الموجبة ثلثة اشياء
 الموضوع بعض المحول وعدم الموضوع وعدم انقضاء
 ذات الموضوع بعنوانه واما على من جعل كذب الموجبة
 الموضوع الموضوع بعض المحول وعدم الموضوع اعني من
 كون ذلك لعدم بعدم الموضوع في نفسه او لعدم
 الموضوع على ذاته فكلاهما رجا ومذا بعينه هو المذكور
 2- ان عدم انعكاس الموجبة الخارجية اي ما ذكرنا
 2- بيان عدم انعكاس مقدم الشرطية الى ما هو تالي لها
 اعني كل محمول مطلقا يمنع الحكم عليه على تقدير اخذ
 خارجيا ما ذكره وفي بيان عدم انعكاس الموجبة الخارجية
 الى الموجبة الى الموجبة الخارجية لا تقع عكسا الا لوجه

ما مر

فان المورد الخارجي

الخارجية وهذا يندفع ما تو ان ظاهر عبارة الشارح ان
 يكون الكلام في انعكاس الموجبة الخارجية التي تنتمي
 الى الموجبة اخرى لا في انعكاس مقدم الشرطية المذكور
 اليه مع انه ليس كذلك **قال** وما تو من العلم بصفة الموضوع
 والسنة لاستلزام العلم بالموجودات لما ظهر من الفرق
 من هذا الكلام ان ما هو معلوم هو الوجود من جميع الاشياء
 انفسها والعلم بوجوب الشيء لا يستلزم العلم بما ظهر من الفرق
 بين العلم بوجوب الشيء وبين العلم بالشيء من وجوه وانما اتجه
 الى ذلك التقدير اذ مجرد عدم الاستلزام المذكور غير كاف
 فيما هو المقصود لحواز ان يقال اننا لم نقل بكون الاشياء معلومة
 لنا باعتبار ذلك الاستلزام بل بعدم الاستلزام مسلم
 ذلك كون الاشياء معلومة لنا قد تو ان الفرق فيما سبق
 بين العلم بوجوب الشيء وبين العلم بالشيء من ذلك الوجهان هما
 متعاران وذلك لان في الاستلزام المذكور يجوز ان يكون
 الاستلزام منهما مع كونها متغايرين ولو كان الفرق المذكور
 مفندا للغياب على وجه يفيد عدم الاستلزام المذكور لزم
 الكلام والا فلا اذا كان الاستلزام معناه الحقيقي **قوله**
 كل ما لا يمكن الاكسار له الامكان العام هذا المثال انما

للثانية اذا كان انصاف ما صدق عليه الموضوع جاز
 بالامكان مع انه ليس كذلك بل الانصاف بهما منى على ما حقق
 2 موضع الان المناقشة في المثال ليس من باب المحصلين
 قوله ولا يصدق بعض ما ليس له الامكان العام ليس الا
 الخاص اي لا يصدق ذلك على تقدير ان يكون موجبة معدولة
 وانما قد مدلك لان القضية المذكورة اذا اخذت حجة
 سالبة الطرفين انعكس الوجه الى الوجه على قاعدة
 وحيث تم سان الملازمة بعكس المقض في تقرير الشبهة لو اخذ
 الثاني خارجا وما ذكر لا يرد عليه قدسره اذ بناء الكلام
 فنقدر الشبهة لو اخذ الثاني موجبة معدولة كما يدل عليه
 الشارح فيما سياتي وانما من منع عدم انعكاس الوجه
 الى الموجبة في المادة الحرة اظهرا لعدم انعكاسها
 مطلقا اذ الحرية اعم من الكلمة واستعار الاعم يستلزم
 الاخص فظهر عدم انعكاس الكلية الى الكلية على وجه
 الاولوية واعلم ان يقاض الامور الشاملة لجميع المجرى
 الخارجية رد اشكالا على تعريف المتباينين وعلى
 قواعد منطقية الاولى قاعدة انعكاس الوجه الى الوجه
 بعكس النقص على ما تحارقه القدماء والثانية كل نقضي

المتساويين متساويان والثالثة كل بعض الاخص مطلقا ان
 بعض الاعم على ما سياتي تفصيلا الان ورود الاسكان على القوا
 الله على تقدير ان لا يوجد الوجه سالبة الطرفين واما اذا
 كذلك فكل على ما سياتي تحقيقا انشاء الله قوله على السند
 سواخص لا يخفى عليك ان السند الذي يكون ما توكلنا عليه
 قوله لان ما وجد في الخارج فهو معلوم ومن ليس ان ذلك
 لمنع صدق الجهر المطلق على وجود خارجي كما يدل عليه صريح كلام
 الشارح حيث قال وموتم اي صدق الموضوع الذي هو الجهر
 المطلق على وجود خارجي تم ولاشك ان منع انصاف الموجود
 بالجهر المطلق وصدقه عليه لا يتصور الا لكونه معلوما
 فكونه معلوما نوج ما مساو لذلك المنع فلا يصح الحكم بكونه
 منه واما وجب كلام الشارح فكلام على السند هو ان توتم
 صفة الوجود والشيء لا يستلزم الا منع للسند على ما فصلناه
 بتوقفه كونه معلوما عن امانة منع للسند والسند
 كان مساويا للمنع منه غير موج وجعل هذا السند سند
 الانعكاس لم ينو قوله الشارح وموتم لكن على ذلك التقدير
 اخض من ذلك المنع اذ الانعكاس المذكور كما يمنع بذلك
 صرح بالمنع بعدم كون الاصل اي مقدم الشرطية خارجا

انعكاس
 انعكاس الخارجية الا الخارجية وانما يصح ان يمنع ذلك
 بعدم صدق الجحول المطلق على الموجود الخارجي صدق خارجا
 بدني ان يصدق عنوان الموضوع على ذاته في الوجبة الخارجية
 صدق خارجا وحواجز ان يمنع الانعكاس ناه على ان كل موجود
 الخارج اذا كان معلوما وكل معلوم يصح الحكم عليه فلا يصح الحكم
 عليه بامتناع الحكم عليه فيكون ذلك انعكاس كاذبا فلا يصح
 الانعكاس اليه وهذا غير ما ذكره الشارح في بيان عدم انعكاس
 فظهر بما قررنا ان كون كل موجود في الخارج معلوما ^{نعكاس}
 يقع سندين لمنع الانعكاس المذكور بالا عشرين ووضوح الكلام
 هذا المقام ان حصل كسر الشارح في جواب الله للشبهة اما لا
 اللازمه على تقدير اخذ الثاني خارجا وانما سلم لو انعكس لور
 الى الوجبة الخارجية انعكس المصطفى ولازم ذلك الانعكاس وانما
 سلم ذلك لو صدق انعكس اعني الوجبة الخارجية منها
 ولازم صدق وانما صدق انعكس لو صدق موضوعه اعني
 الجحول المطلق على موجود خارجي ولازم صدق عليه ^{لأن}
 كل ما وجد في الخارج فهو معلوم باعتبار ولو كان باع
 للموجودات الخارجية والذنية فظهر بما قررنا ان
 منها منوعا من رتبته مع اللازمه المبني على منع الانعكاس

المنع على منع صدق انعكس المبني على منع صدق الجحول المطلق
 الموجود الخارجي المبني على كون كل ما وجد في الخارج معلوما
 ما ولما كان كون كل موجود في الخارج معلوم بوجوبها ^{ما}
 محل عليه ذلك النوع علم بعد ان يحمل ذلك سند الكل منها
 في بعضها وبوساطة في بعض وبغير واسطة في بعض اخر ولعل
 من جعل السند المذكور سند لمنع الانعكاس لاحظ ما ذكره
 فانكشف مما ملونا عليك ان نظام قوله وانما يصدق انعكاس
 قبله عامة الاسطام ولا يحاح الى ما ذكرناه سابقا
 السلف في سائر اباطه مما قبله فلا يكون منع مفيدا ^{الاول}
 ان تو فلا يكون منع موجها وابطاله مفيدا اما الاول ^{فلا}
 السائل اذا منع مقدمة من مقدمات الدليل سوا ذكره ^{اولا}
 فوضيفه المعلن ان ثبت المقدمة المنوعة مع المعلن السند ^{خروج}
 عما هو وضيفه له فلا يكون موجها للخروج عن قاعدته للناس ^{طرح}
 واما الثاني فلا ان اطال الاخص لا سلم اطال الاع ^{اد}
 اسعار الاخص لا سلم اعطاء الاع وما يناسب ان
 يعلم هذا المقام ان السند لما كان ملوفا للمنع امس ^{وقوع}
 الاع سند للاخص او الاع لا سلم الاخص ^{مع}
 ان احد المساس لا يقع سند للاخر فحين ان السند

العاون

لا يكون الاخص او مساويا لاستلزام الاخص الاعم وكون
 احدا المتساويين مستلزما للآخر واما منع السند سواء
 كان يخص من المنع او مساويا له فلا يكون موجبا لما ذكرنا
 وابطال السند الاخص غير مفيد بناء على ما اسلفنا
 بخلاف السند المساوي فانه مفيد لابطال المنع اذا بطل
 احدا المتساويين مستلزما لابطال المساوي الاحركا
 وجوده يتلزم وجوده واعلم ان قولهم هذا كلام
 السند وسواء مقول يستعمل في منع السند مطلقا
 سواء كان اخص او مساويا في مقام ابطال السند كالاتي
 على المنع وتما قرنا طهر ذلك ان ابطال السند المساوي
 مفيد فالقول بان هذا كلام على السند والكلام على
 غير مقبول غير مقبول لحوال ان كون السند مساويا
 المراد بالكلام المقبول في ذلك المقام ابطال السند المساوي
 فكون مقولا ومفيدا نعم لو كان قولهم هذا كلام على السند
 مخصوصا بما يكون اخص او لا يكون معناه الاسع السند
 سالما عما اوردها لكن المعلوم بالسمع خلاف ذلك **قوله**
 فكون معلوما بوجه ما ومنها اشكال قوي وموانع
 الحكم على الشيء كون ذلك الشيء معلوما بوجه ما اول المسئلة

الشبهة على ذلك وموظف غاية الظهور فكيف صح عن ثبت
 تلك المسئلة الاستدلال بها على كون المحكوم عليه معلوما
 بوجه ما لعمدة السند الذي ذكر على المنع في جواب ^{الشبهة} تلك
 الواردة على تلك المسئلة وليس ذلك الا صادرة ^{حجة}
قوله كاحققة اي في مقام توضيح الفرق بين العلم ^{بأنه}
 الشيء وبين العلم بالشيء من ذلك الوجه اذ حكم قد ذكرنا ^{بأنه}
 يمكن لما ان يجعل مفهوم الشيء الملا خط جميع افراد ^{حجة}
 الذنينة كما في كل شيء ممكن عام فان العقل بهذا الوجه
 الى جميع الاشياء فصارته معلومة له بهذا الوجه ^{لذلك}
 حصول اجمالي في عام الضعيف **قوله** الى الاسانج ^{قد ذكرنا} فيها الملايين
 ان السان المقيد بعدم انعكاس الخارجية يفقد عدم ^{انعكاس}
 الموجبة الحقيقية الموجبة الحقيقية كما يمنع على تقدير اخذه ^{خارجا}
 فلم يبعد ان يورد السؤال على قول الشارح ^{صحيحا} واخذ الثاني
 فالشرطية مسلما بان هذه العبارة تدل على ان الملازمة ^{تقدير}
 اخذت خارجا فلم يبعد ان يورد السؤال على قول الشارح
 الثاني حقا سالما عن المنع سيما ذكر معايله لقوله ان اخذ
 الثاني خارجا منع الملازمة مع ان ذلك ليس كذلك بناء على
 ذكر من عموم البيان المقيد بعدم انعكاس الموجبة مطلقا ^{الى الموجبة}

على طرفي القيد الموجب ان السان المذكور
 المذكور على تقدير الابدال حقيقة
 سالما عن عدم كقول انعكاس الموجبة
 الحسد الى الموجبة الحقيقية

على طريقة القدماء صرف قدس كلامه عما يقضي ظاهره بقوله
اي لا تنازع فيها اي ليس معنى قوله فالشرطية مسئلة ثابتة
الى الفهم من كونها عرفا بل للتعلم حتى يتبين ما فهم من البيان العا
ان لا تعرض على تقدير كون السال حقيقيا مع الملازمة ^{الان} منع
الذي يدور عليه ذلك المنع مع امكان ذلك المنع
اي منع الانكاس وانت تعلم ان تلك العبارة في موارد ^{استعمال} الا
في ذلك المعنى بل انظر ان المقصود هنا ما يتبادر الى الفهم
الملازمة على تقدير السال حقيقيا غير قابلة للمنع فيرد عليه
ولا سعداد بقى صرح ان يمنع الملازمة على تقدير احدا ^{ما} لا
حقيقا لاساء على ما ذكر من البيان العام كما يفهم من سياق
كلامه قدس بل ساء على ان كل شئ من الاشياء الخارجية ^{والدنية}
محققه كانت او معدرة معلوم بوجها ولو كونه شئ ^{فلا}
مصفى ما منها في نفس الامر بالمجهول المطلق ^{يمكن} لا
الاضاف به فالنالي على تقدير احده حقيقا كادب
ادكل ما وجد اذا امكن وجوده في الخارج او في الزمن ^{هو}
معلوم فيمنع على ذلك انعكاس المقدم الى ما هو بال ^{المتلزم}
لمنع الملازمة فظهر مما قرنا ان ما ذكر في منع الملازمة على
كون السال خارجا وشرى منها على تقدير اخذ النالي حقيقيا

نزل

اتل تصرف ولعلك تقول قد علمنا قريبا انه يجوز منع الملازمة
على تقدير كون السال حقيقيا على ما بين المذكورين ومنع
بطلان التالي عليه ومنع الملازمة على تقدير اخذ السال
ما رجاء وهل يمنع بطلان السال رينا ^{رجاء} اخذ النالي حقا
وجاء لا نقول لا وجه لمنع بطلان السال على تقدير اخذه ^{حقا}
بناء على اختيار الشق الاول للبريد المذكور في الشبهة
لوزوم ما قص ضروري على ذلك التقدير واما على ^{تقدير}
الشق الثاني اي على تقدير كون المحكوم عليه معلوما فلا ^{تصور}
ذلك الا ما لا يوزم الخلف لأن صحة الحكم على تقدير العتو
واستناع الحكم على تقدير ان يكون مجهولا مطلقا وذلك لا
يجري في الخارجية لان الاشياء الخارجية التي الحكم ^{عليها}
في الخارج متسقة بالعلومية بناء على ما ذكر
المحكوم عليه في الخارجية حقا اتصافها بالوصف العتو
وانه تقدير كون المحكوم عليه مجهولا لا مطلقا ^{مسا} اما
من كون السال حقيقيا على ما حققه قدس من تقدير ان
الوجه يستلزم بقدر الاتصاف وفيه ما فيه **قوله**
كون ضرورية حقيقه لاحقا في ان مجرد كون القضية ^{وصيفة}
لا يكفي في التمسك بالضرورة الذاتية للضرورة الوصفية ^{لا}

من ان

وصيفة

بدع ذلك من ان كونه لا يصف لازمالا للموضوع على ما
منالك والوصف ^{للمسما المذكورة} ليس بلان كما يستدل
ومنه الخ ومواف قوله محمولا مطلقا لا يصدق كون القضية
وصية اذ فلا ^{بإيراد} من تقدير الوصف كما صرح به هذا
ولو كان بذات الاعتبار القضية وصية لزم ان يكون
كل حقيقة وصية مع انه ليس كذلك فالأولى ان لا يكون
القضية المذكورة وصية حتى ناتي بما تقدم في ^{الشبهة} تقرير
وقول الشارح على تقدير كونه محمولا مطلقا لا يصدق
تلك القضية وصية بناء على ما ذكرنا فانهم وقد بينا
في هذا المقام ان احد القضية وصية في الجواب ^{الاستدلال}
الى ما تقرر به العار من كون الضرورة ذاتية بالمعنى
ليس حتى لا يرد بسبب كون القضية المذكورة وصية ما اورد
قوله يستلزم التقدير في الانصاف لانه لما حقق عدم ^{الموضوع}
يكون بانقضاء وجوده في نفسه وبعد صدق عنوانه على
فد يكون الموضوع موجودا لا ماسفا العددين ^{فقد}
الوجود يستلزم تقدير صدق العنوان على ما صدر ^{عليه}
منه وتعيينه تقدير الانصاف ولا شك انه لا يورث عدم ^{الصدق}
صدق العنوان ^{على} الموضوع في عدم الموضوع على ما ذهب

اي من ان المعبر في الموضوع امكان صدق العنوان على ما
عليه اذ مع عدم ذلك يكون الموضوع موجودا ^{فاستلزم}
تقدير الوجود بتقدير الانصاف بمصور على ما ذهب ^{اليه}
الشيخ **قوله** قد يتو في جواب الله تصور بناء على عدم انحصار
القضية في الخارجية والحقيقة لان بناء عدم تمام الشبهة
عليها لا يصدق عدمها مطلقا بخلاف بناء الشبهة على تمامها
اغنى الذمنية وان كان بناءها عليها غير محكم على ما عرفت
فانهم واعلم ان قولهم في تفضيل معنى القضية الحقيقية ^{الكلمة}
كل ما لو وجد كان صحيح هو محتمل لو وجد كان بيقدر تقدير
الوجود لا يصدق الانصاف ما صدق عليه العنوان ^{ولا}
صدق الانصاف ما صدق عليه العنوان به ولا يصدق ^{على ذلك}
تقدير الانصاف به ووفق من ان يصدق تقدير الوجود ^{بتقدير}
الانصاف ومن ان يصدق تقدير الوجود اصل الانصاف ^{قوله}
ان صحة الحكم باعتبار انه معلوم وامتناع الحكم على ^{بتقدير}
ان يكون محمولا مطلقا اي فان صحة الحكم اللازمه من القضايا
المنظمة من كون المحكوم عليه معلوما مع تقديم صادق
في نفس الامر اغنى قولنا كل ما هو معلوم يصح الحكم عليه ^{بنا}
تفضل قوله باعتبار كونه معلوما وامتناع الحكم ^{على}

تقرر الجواب

الطلق اللازم من قولهم كل محكوم عليه بجهان يكون
 معلوما باعتبار ما قد يتق في الجواب عن شبهة المذكورة
 ان اللازم من استدعاء الحكم على الشيء بصورة بوجوبه
 الا انضاف الجحول المطلق بامتناع الحكم على الجحول المطلق
 وليس ذلك اللازم بباطل ومخلصه ان اللازم المذكور
 في تقرير الشبهه وسنده ان ما وضع من المقدم لا يستلزم
 الا انضاف الجحول المطلق بامتناع الحكم عليه لا انضاف
 الشيء بالشيء يستلزم الحكم على الشيء الاول بالشيء الثاني فالحكم
 بان كل جحول مطلق يمتنع الحكم عليه لازم للاستدعاء
 المذكور ان اللازم للزم الشيء لازم لذلك الشيء لاننا نقول ان
 شيء لا يستلزم الحكم عليه به الا يرى ان اكثر من الاشياء
 يتصف بامور مع امتناع الحكم عليها بها كما لمعاني الحرفية
 كونها معبر عنها بالحرف اذ لا شك في انضاف تلك المعاني
 باوصاف كقنوم الشبيهة والمعلومية مع ان الحكم عليها
 في تلك الحالة فلا يستلزم الا انضاف الحكم نعم الحكم
 الاجبائي الصادق يستلزم الا انضاف كما هو المشهور
 الجمهور ومن تخيل ان الاضاف يستلزم الحكم الاجبائي
 الفئادق فقد توهم انعكاس الموجه الكلمة كفسرها

نظ
 ومنه تفصل قوله على
 بعد ان يكون مجهولا مطلقا

حتى عليك ان الواقع لقانون للناظر اذا استدل
 على حكم ان لا يمنع السائر ذلك الحكم بل لو منع فلا بد ان
 من مقدمات دليله فالاستدلال استدلالا بدليلا
 الانعكاس على طريقة القدماء على الملازمة فلا وجه ان
 يتصرف في دليله بالمنع بل منع نفس الدعوى اذ الدليل
 اذ لم يتوجه اليه شيء استلزم المطلوب فمع نفس الدعوى
 لا يحدى طائلا من خارج عن قانون الوجوه فانعكاس
 الكلمة الى الموجه الكلمة بعكس المقصود على قاعده القدماء
 على تقدير تمامه بعد الملازمة بلا شبهة فمع الملازمة
 بذلك الانعكاس غير موجه على ما نقول الحكم بان هذا
 اي انضاف الجحول المطلق بامتناع الحكم على الجحول المطلق
 شيء فرج ثبوت ذلك الشيء والجحول المطلق لا يثبت له
 كل ما هو ثابت او يمكن الثبوت بوجه ما فهو معلوم ولو
 يكونه شيئا فانضاف الجحول المطلق بفضله عن
 بامتناع الحكم عليه والله قول هذا العالم ان اللازم
 الجحول المطلق بامتناع الحكم عليه يصلح التردد بان
 الجحول المطلق لا هذا القول اما الجحول المطلق فلا يمتنع
 الاضاف اليه لان ذلك يقتضي معلومية المضاد اليه

ان الحكم على الشيء يقضي معلومته واما معلوم فلا يكون
 مجهولا مطلقا فامل فان فيه ما فيه **قوله** ان احدا للمال هو
 اي موجه معدوله الطرفين لا نق ان كل مجهول مطلق بمسح الحكم
 عليه ليس بمعدوله الطرفين لا ما نقوله قد سمع
 شرع بقر الشبهة ان معنى دلل معنى قولنا كل ما ليس بمعلوم
 ما لا يكون محكوما عليه ولا شدة انه يصلح ان يؤخذ معدوله
 الطرفين قد نق ان المال في قول الشارح ان اخذ المال
 يراد به الثاني الذي وقع في عبارة الكتاب بقرينه قوله
 ان اخذ سالبه اذ لا يصلح ذلك الثاني ان يؤخذ على وجه
 سالبه بل المراد به الثاني للشرطية التي يدور عليها
 اي ما يصلح ان يجعل سالبه اذ معنى كل مجهول مطلقا بمسح
 حقيقة هو معنى قولنا لا شيء من المجهول مطلقا يصح عليه الحكم
قوله اي هذا الوجه الذي حرزناه لوجعل هذا اشارة الى
 ما حرزناه في الجواب لا الى ما حرزناه لكان اولى **قوله** يمنع الانكاس
 بنا على ما فضل الشارح من عدم صدق العكس بنا
 على عدم صدق المجهول المطلق على الموجود الخارجي الذي
 يدور عليه الاجاب الخارجي وذلك لكون كل ما هو مجهول
 في الخارج فهو معلوم مطابقا للواقع وانما لم يقل ذلك

منع الملازمة مع الانكاس ومنع كون كذب الثاني مع ان ذلك
 ما يتعلق به التحريز بنا على ان المحرر حقيقة انما يتعلق بالجواب على
 تقدير احدا للمال خارجا كما يفهم من قوله قدس سره فالشارح
 بان وجهه او الله لما كان مدار الفرق بين اخذ المال موجبه معدوله
 الطرفين ومن اخذ سالبه او موجبه سالبه الطرفين على
 الملازمة في الاول واتفاه في الثاني اذ منع الخلو منها على التو
 اكفي بما ذكره **قوله** السلب لا انعكاس يعنى الملازمة في الشرطية
 على تقدير ان يوجد الثاني سالبه او موجبه سالبه الطرفين
 يمكن منه الا انعكاس مقدم الشرطية احدهما وذلك لا
 مقدم الشرطية احدهما ثابت عندهم فلا منع الملازمة للثبوت
 مدلل الانكاس وانت تعلم ان كلامه مبني على ان الثاني اذا
 سالبه او موجبه سالبه الطرفين فالملازمة يكون منه
 انعكاس مقدم الشرطية الى احدي القضيتين المذكورتين
 وذلك مما لنا قشة فيه بحال **قوله** اما الى السالبة اي
 مقدم الشرطية المذكورة في الشبهة الى السالبة التي وقعت
 تاليا بعكس النقض فبالانفاق والظان المراد اتفاق
 القديما والمتاخرين فينبغي انما اذا القديما لم يقولوا
 الموجبة الى السالبة بعكس النقض بل قالوا ان الموجبة

انعكاس

انعكاس

لا يعكس يعكس البعض الا الى الموجبة غاية ما يمكن ان يقال ان
 التالية المذكورة التي قال المناخرون بانعكاس الموجبة الكلية
 اليها مما لا سكر القدماء كروها لذلك الموجبة وان لم يكن
 تلك السالبة عندهم سواء بعكس تلك الموجبة فتكون
 اما لا السالبة في قوة ان يقال اما استلزام مقدم الشطية
 المذكورة لتلك السالبة فالانفاق وفيه ما فيه **قوله**
 فلما سياتي تحقيقه سياتي في الشرح في بحث العدول والتحصيل
 ان الموجبة السالبة الطرفين شبهها بالسالبة البسيطة
 يستدعي وجود الموضوع وكما ان في السالبة لا يجوز ان
 تلك السالبة التي وقعت تالي الشطية كاذبة على تقدير كونها
 خارجية على عدم صدق المحمول المطلق على الوجود الخا
 ادكل ما هو موجود في الخارج فهو معلوم فيكون المحمول المطلق
 معدوما في الخارج مع اقضاء الخارجية الوجود فلا
 الموجبة التي هي مقدم الشطية الى تلك السالبة نظرا الى
 ان صدق السالبة الخارجية غير متوقف على وجود الموضوع
 كذلك لا يجوز ان يقال ان السالي الذي هو موجبة سالبة الطرفين
 كاذب على تقدير كونها خارجية بناء على عدم صدق
 المطلق على الوجود الخارجي بناء على ما ذكره فلا يجوز ان

ان

تقدم الشطية الى تلك الموجبة بواسطة عدم تلك الموجبة
 وجود الموضوع واعلم ان قولنا ان الموجبة يستدعي وجود
 موضوعها غير صحيح كليا على ما هو المشهور بين الجمهور بناء
 ان ثبوت شئ لشي فرع وجود المبتدأ له بطرا الى ما قالوا
 عدم اقضاء الموجبة السالبة الطرفين وجود الموضوع
قوله لا يتلق المحكوم عليه في التالي ان كان معلوما قد تنقلا
 كان الايراد المذكور مخصوصا بحجاب المصاى الذي حرره الشراح
 كما اشار اليه قدس سره وقد اورد على جواب الله ان
 البين انه لا وجه لاراده على الجواب الذي احب به مع كذب
 التالي والحلف فقط كان الاولى ان يقدم ذلك الايراد على
 قوله هذا ان اخذ التالي **قوله** جازا خذ خارجا ومسا
 وموانا لا يتم ان يكون المحكوم عليه معلوما يستلزم جواز
 السالي خارجا اذ كون المحكوم عليه معلوما يؤثر في
 انفاء المحولية المطلقة عنه التي تمنع وجود المحكوم عليه
 في الخارج وذلك لا يستلزم جميع ما يعتبر في جوار تحقيق
 الخارجية بل خصة ان المحولية المطلقة كافية في عدم تحقق
 الخارجية لكن اسفا المحولية لا يكفي في جوار تحقق الخارجية
 حتى يعالج بصدق العكس فيعكس مقدم الشطية **قوله**

النقض على طريقة القدماء فلا يمنع المدركة لتبطل الاستحسان
 المستلزم لوجود المدركة وإنما قلنا أسفاً الجوهري المطلقة
 لا يكفي في جواز تحقق الخارجية اذ له شرط غير تحقق المحكوم عليه
 في الخارج بل نقول مجرد كون المحكوم عليه لا يستدعي تحقق
 المحكوم عليه في الخارج مع ان جواز الخارجية لا يتصور
 بدونه نعم ما ذكر من استلزام كون المحكوم عليه معلوماً جاز
 اخذ الثاني خارجاً صحيحاً في مقابلة ما ذكره المعارضين
 وإنما يصدق العكس لو صدق موضوعه على موجود خارجي
 اذ المفهوم من هذا الكلام ان المانع من صدق العكس خارج
 انما هو عدم صدق الجوهري المطابق على موجود خارجي واذا
 ارتفع ذلك المانع يكون المحكوم عليه معلوماً صدق
 العكس الخارجي وقوله قدس سره لأن امتناعه انما يستلزم
 يدل على ذلك لكن قد حققنا فيما سبق ان المقصود من تلك
 العبارة ليس ما يفهم من ظاهرها بل ان مجرد كون المحكوم
 موجوداً في الخارج غير كاف في تحقق الخارجية فتذكر **قوله**
 فلا يكون موجوداً في الخارج لأن كل ما هو موجود في الخارج
 فهو معلوم ولو لم يكن شيئاً ولا يخفى عليك ان الحكم المشتق
 من قوله انما كان بسبب ان الموضوع غير معلوم بوجوب ^{الوجه}

وان كان مطابقاً لما ذكره الله في تحرير الجواب لكن في نفسه ليس
 بصحيحاً على ما ذكرناه سابقاً **قوله** لم يستقم الحل اي منع
 الثاني والخلف على الشق الثاني اذ مداره انما كان على ان
 كون المحكوم عليه معلوماً فلم يكن مستقيماً على تقدير كونه
 غير معلوم ولا خفاً في ان الشق الثاني يحمل ما وقع في غير
 اعني تقدير كون الثاني حقيقياً اذ ذلك المنع انما هو على
 اخذ الثاني حقيقياً لا على تقدير اخذه خارجياً وما وقع
 في عبارة المعلق المشكك اعني تقدير كون المحكوم عليه
 معلوماً اي لم يستقم الحل على تقدير احتمال الشق الثاني
 وعبارة قدس سره في السؤال تحمل الوجهين والظاهر هو الاول
قوله فالواجب على المعلق اي على المستدل المشكك حتماً
 الشبهة قد يناقش بان هذا الكلام يدل على ان المعلق اذ لم
 المقدمة المنوعة بعد المنع فاداءه بكلام لا يفيد اثبات تلك
 المقدمة كان كلامه جارحاً عن سوء الوجه مع ان ذلك ليس
 كذلك اذ قد عبر الدليل الذي ورد على مقدمته منع لا يستدعي
 الى دليل آخر فليس بعد المنع اثبات المقدمة المنوعة ^{بواجب}
 على المعلق ولا يخفى ان ذلك طرد دفع **قوله** ومن البين ان
 ما ذكره قد يقال لا شك في ان ما ذكره المعلق وان لم ^{يثبت}

كل واحد من المقدمتين خصوصاً لكن ثبت مقدمتها
لا خصوصها فلا يكون خارجاً عن قاعدة التوجيه
ورد ما ذكرنا من ذلك كذلك خارج عن قانون التوجيه
مع كونه كلاماً صادقاً في نفسه قد عرفت ما في صدوره
ورداً على الظاهر ما ذكرنا من توجيه آخر لكون كلامه ^{خارجاً} ^{المعلل}
عن قانون التوجيه لأن ذلك معنى آخره مقابلته على
ما يقتضيه قوله ورداؤه فالأولى أن يرد وقد يكون
ذكره المعلل خارجاً عن قانون التوجيه ما في ذلك استفسار
وهو مضى السائل فلا يكون موجهاً من المعلل قديماً إلى ^{استفسار}
استكشاف وربما صدر عن السائل ما يحتاج المعلل
استكشافه من السائل فلا وجه بحمله خصوصاً بالسائل
قوله لأنه يزيد المقصود من الاستفسار أن يكشف ما ^{ليس}
بمعلوم لأن رتب على ثقله فساداً وحلوه والترديد إذا لم ^{ان}
يرتب على كل شيء فساداً ولا شك أن ما نحن فيه من قيل السائل
الأول يكون **ترديداً** ^{لأن} ^{المراد} كل محكوم عليه بحال كونه ^{معلوماً}
لا خفاءً أن إطلاق المراد هنا تحت لفظة لا تحت الأصطلاح
لكون ذلك القول بيانياً بل أولاً على ما سبق من ضرورة ^{بصفة}
العبارة يوم التماس من الضرورة الذاتية وبين الضرورة

مع أنها اعم منها لا مطلقاً بل من وجبه واعلم أن المعنى ^{المنزب}
المشروطة العامة إلى العرف لا انعكاسها إلى نفسها ^{فلا}
احتار خلاف ما ذهب عندهم لأن ^{صدقه} ^{لأن} ^{اللازم} من ^{من}
على هذا التقدير أي بتقدير كونه مجهولاً مطلقاً مطلقاً ^{معرفة}
وأي لا يناقض المشروطة العامة أي الضرورة بشرط الوصف
الضرورة ما دام الوصف وإن كان في العبارة تقوم ذلك ^{وأي}
حكم بذلك لأن الضرورة الوصفية المذكورة إنما يكون ^{معرفة}
وصفية ما دام الوصف لو كان ضرورياً للذات الموضوع ^{ليس}
كذلك إذ وصف المجهول المطلق ليس لذات المجهول المطلق ^{ضرورياً}
بل تلك الضرورة ثابتة للذات الموضوع عن صفة الوصف ^{الوصف}
الذات كما أن ثبوت تحريك الأصابع لذات الكاتب كذلك ^{فأنه}
ضروري لها بشرط الوصف في جميع أوقات الوصف ^{كذلك}
الحال في الأصل أعني قولنا كل محكوم عليه بحال كونه ^{المطلقة}
معلوماً باعتبار ما دام محكوماً عليه واعلم أن ^{المطلقة}
العامة لا ينال في المشروط العامة لا على وجه الساقص ^{ولا}
على غيره إذا كان ذات المجهول المطلق عبارة عن كونه مجهولاً
مطلقاً حتى يتصور عدم امتناع الحكم عليه بذلك ^{عشائر}
وأما إذا كان ذات المجهول المطلق ^{هذا} الوصف دائماً ^{لأن}

سيصرح قدس بان الجمل المطلق ما له هذا الوصف دائما
 فلا يتقبل ذلك الا ان يقر ذلك اي الحكم بعدم امتناع الحكم
 عليه انما هو باعتبار الدات وان لم يكن عبارة عن ذلك
والله فلا يلزم من كون الحكم عليه في هذا القضية
 عليه حين هو معلوم باعتبار ما وذلك لا ينافي ما ذكرنا
 من القضية اي فلان اللازم على تقدير كون الحكم عليه
 يصح الحكم عليه حين هو معلوم باعتبار ما ولا شك ان ما
 انما يكون لو اعتبر حين هو معلوم باعتبار ما في محول الكبرى
 اي كل ما هو معلوم يصح الحكم عليه باعتبار ما لتقدير ذلك
 منه الى موضوع الصغرى وموظ غايته الظهور لان اللازم
 الشق الاول اي على هذا التقيد ولا شك في ان ما ذكره
 الدليل وان افاد كون اللازم المذكور مناهضا لما ذكره
 لكن لا بعد وجوب الجواب على تقدير الشق الثاني وانما
 ذلك لو افاد مع ذلك عدم منافاة قولنا المحكوم عليه في
 القضية يصح الحكم عليه حين هو معلوم لنا مع انه ليس كذلك
 اللهم الا ان يقر عدم منافاه ما ذكره تلك القضية من الجاهل
 الى ما نوا علم ان حاصل التردد على التقدير الثاني ان الحكم
 في هذه القضية اما ان يكون مجهولا مطلقا حال الحكم بامتناع الحكم

عليه او معلوما باعتبار ما في تلك الحال يكون القياس المنطوق
 اللازم ان المحكوم عليه في مدة القضية معلوم حال الحكم
 الحكم عليه وكل ما هو معلوم حال الحكم بامتناع الحكم عليه
 ان الحكم عليه بامتناع الحكم عليه فالمحكوم عليه في مدة القضية
 يصح الحكم عليه بامتناع الحكم عليه فامل **وله** يعني ان الجمل
 المطلق لا يشبه عليك ان الاول ان يقر الظاهر من هذا الجمل
 ان الجمل المطلق عبارة عن ذات موصوفة بالمجولية فلهذا
 احد ما انما يقال فان قيل هذا الجواب يعني ان كون ما
 يعني ان الجمل المطلق عبارة عن ذات موصوفة بالمجولية
 مراد الله ما قرر قدس الاول فلا معنى لادق ما ينافي في
 جواب السؤال المذكور مراد الله ان منشأ صحة الحكم وعدمه
 من حيث انه معلوم في الحلال فان يقر الظاهر ما ذكره السان
 المظاهرة الى فانه لا ينافي ان يكون مراد الله ما قرره قدس
 ثانيا وموضح غاية الوضوح ومن قال بان المقصود من قوله
 يعني ان الجمل المطلق عبارة الى ان الشارح يريد تحت الظاهر ما قرره
 اتركب ما لا يعني **قوله** فالمرحوم فيها اي في قولنا كل محمول
 مطلقا يصح الحكم عليه وقولنا الضمير راجعا الى ما ذكره
 خلافا لما يقتضيه سوق الكلام مع ان القولين المذكورين

بعض الجمل المطلق لا يصح الحكم عليه
 لاختلافه في ان بعد
 ع

الذي حصل الضمير اجبا اليها ليسا مذكورين في مقر الجواب
 مما ذكرنا ان في تقرير الشبه وان اردت ان يحيط باطراد الكلام
 في هذا المقام فاستمع لما قلنا فيقول وبالله التوفيق ومنه
 افاضه الحق ان حل قول الله فالموضوع فيها مختلف على
 المراد به ان الموضوع في احد اللذين المذكورين على تقدير التمسك
 والمعلومية والقضية التي هي الثاني مختلف بعيدا ما ولا
 فلا يترجم اليه الضمير غير المذكور في مقر الجواب بل هو مذكور
 في مقر الشبه مع انه خلاف الحكم في كل واحد من احد اللذين
 القضية التي هي مما سكون المحكوم عليه معلوما
 المحولية فلا وجلا ان الحكم بان الحكم باحد اللذين من ان
 كون المحكوم عليه معلوما وفي القضية التي هي تالي ان
 اضاف المحكوم عليه بالمجولية الا ان يقال المراد بالموضوع
 احد اللذين والقضية المذكورة بالقياس الى نفس المحكوم
 عدم امساع الحكم او صحة الحكم وامساع الحكم لا بالقياس الى
 الحكيم فيها اي تقدم الامتاع او صحة الحكم والحكم بامساع
 الحكم عليه مختلف اذ الموضوع في الاول الملط بالمجولية المطلقة
 وفي الثاني الموصوف بتلك المجولية بدون كونه مدحوظا
 لها وكلامه في قوله في جواب فار قلت اي جهة يعرض

ما يستعمله نظم الكلام على سبيل
 ثانيا ملان م

لا امتناع الحكم بحيث قال اتصافا بامتناع الحكم من جهة
 على ان المراد بكونه موضوعا في قولنا كل مجهول ما ذكرنا
 واتصافا على ان الجواب المذكور لا يناسب ان يكون جوابا
 المذكورة على تقدير احضار الشئ الثاني ان احد مما ان
 كذب الثاني على تقدير كون المحكوم عليه في الثاني معلوما
 كان بملاحظة اختلاف موضوع اللازم على تقدير الشئ الثاني
 لموضوع الثاني على ما من هناك فلا معنى لمع كذب الثاني على
 تقدير احضار الشئ الثاني بناء على اختلاف موضوع الموضوع
 اللازم منه على تقدير كون المحكوم عليه في معلوما الا ان
 الاختلاف المبني على الوجه المذكور في منع كذب الثاني منها
 في ذلك المنع خلاف الاختلاف المذكور من ان كان غير
 فيه الا ان فيه ما فيه وثانيتها ان المناقاة المذكورة على
 تقدير الشئ الثاني انما هي من الثاني ومن قولنا المحكوم عليه
 هذه القضية يصح الحكم عليه او لا اذا المستفاد من القياس
 المشتمل المذكور ذلك لا يمتنع وبين قولنا المحكوم عليه في
 هذه القضية يصح الحكم عليه بامتناع الحكم ووظيفة
 على تقدير احضار الشئ الثاني ان يمنع المناقاة بين الاول
 لا بين الاول والثاني وظني ان هذا الجواب انما يجاب به

في الشبه

من غير ان يكون ذلك الحكم هو
 الحكم بامتناع الحكم عليه

قد سبق بيان المناقاة بين الاولين
 يستلزم بيان المناقاة بين الاول
 والثاني

هذا المقام عن الشبهة الموردة هنا لا على الوجه المذكور
 وجه آخر بان لا يلزم مما ذكرتم ان كل محمول مطلق يتبع الحكم عليه
 من باب كونه متافيا لنفسه اذ هو مشتمل على الحكم على المحمول
 بامتناع الحكم عليه فاجب بان ذلك اللازم شمل على الحكم
 وامتناع الحكم والاول باعتبار كون المحمول المطلق معلوما
 المطلق الثاني باعتبار اتصافها فلا منافاة وبيان اخلافا
 المحكوم عليه قولنا المحمول المطلق مع الحكم عليه باعتبار
 اي كونه معلوما بالمجهولية المطلقة يمنع الحكم عليه بالاعتبار
 وكونه متصفا بها انما يكون ملائما في الجواب لو قرر الشبهة على
 ما ذكرناه لا على ما قرره المصنف فان قلت لما ذكره المصنف في
 على هذا الوجه قلت الى الحكم بامتناع الحكم عليه وامتناع
 الحكم على ما يستدعيه نظم الكلام ومعنى كون المحمول المط
 موضوعا في الحكم بامتناع الحكم فاما كونه موضوعا
 امتناع الحكم عليه على كونه فهو في الحقيقة راجع الى كونه
 في الحكم عليه وللتبيان محل كونه موضوعا في امتناع الحكم
 على كونه موضوعا له فالموضوع في قوله محمول على ما يشمل
 معناه الحقيقي والموصوف فان قلت ما ذكرتم في بيان
 هذا الوجه يقتضي ان كون الجواب المذكور جوابا عن الشبهة

بامتناع الحكم

المذكورة باختيار الشق الثاني بان يحار ان المحكوم عليه في
 القضية التي هي الثاني معلوم ويلزم من القياس المنظم
 ان المحكوم عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه لانه اذا بين
 ان الحكم بامتناع الحكم على المحمول المط انما يكون باعتبار كونه
 معلوما وامتناع الحكم عليه باعتبار اتصافه بالمجهولية المطلقة
 بطلانه لا منافاة بين قولنا المحكوم عليه في هذه القضية
 الحكم عليه ومن كل محمول مطامع الحكم عليه وبذلك
 يتم الجواب باختيار الشق الثاني قلت لا تناسب ان يحمل
 الجواب المذكور جوابا عن الشبهة المذكورة باختيار الشق الثاني
 على ما سبق من المانع عموما وخصوصا قوله والامر بالعكس
 اي اتصاف المحمول المط بالمجهولية المطلقة منشأ لامتناع
 عليه لا لامتناعه وكون المحمول المط عاريا عن
 المجهولية المطلقة منشأ لامتناع الحكم عليه مع ان ذلك
 الاتصاف منشأ لامتناع الحكم عليه لا لصحة الحكم به
 الامتناع وان كون المحمول المط عاريا عنها لا يصلح منشأ
 لامتناع الحكم عليه فان قلت لم يحل العبارة على وجه
 يكون معلومية المحمول المط بالمجهولية منشأ الحكم
 ويكون اتصافه بها منشأ لامتناع الحكم عليه حتى

الحكم بامتناع الحكم عليه الاول ان
 ما ذكرتم في الجواب يقتضي ان كون الاتصاف
 بالمجهولية المطلقة منشأ لصحة الحكم
 بامتناع الحكم عليه

ما اورد بان يكون المراد بالحيثية في قول الشارح ما صدق
 عليه الوصف من هذه الحيثية معلومية المجهول المط
 بالمجهولية وبما يقارنها كون المجهول المط متصفا بالمجهولية
 المط قلت لا يجوز حمل العبارة على ذلك اذ لم يسبق كون المجهول
 المط معلوما بالمجهولية المط حتى يصح نفع قوله اعتبارا ^{للمجهول}
 ما صدق عليه اما اذا اريد بالحيثية المذكورة وما يناظرها
 ما ذكره مجرد سبق كون المجهولية المطلق معلومة لا ^{يستلزم}
 كونها الله للملاحظة موصوفا بها حتى يجوز حمل العبارة ^{للك}
 على ما ذكره وتوضيح الكلام ان قوله من هذه الحيثية وما هو
 معادله اما متعلق بما صدق عليه الوصف او متعلق ^{بالوصف}
 وعلى التقدير الاول اما ان يراد بالحيثية المعلومة ما صدق ^{عليه}
 بذلك الوصف او ان تصادف ذلك الوصف وعلى التقدير ^{الاول}
 اما ان يكون المراد بها معلومية ذلك الوصف على ما هو ^{المط}
 على هذا التقدير او معلومية ما صدق عليه ذلك الوصف ^{الوصف}
 به اذ هو كون تلك المعلومية حيثية لذلك الوصف وما
 هو اول على التقدير الاول ثان على الثاني لمنع جواز مما ^{الاعتبار}
 على ما سبق اذ لم يسبق حمل المجهولية المط التي يراد بالوصف
 منها الله للملاحظة ما صدق عليه ذلك الوصف ^{عليه}

بنا ذلك التفرع على تقدير ان يراد ما هو اول ثان ^{على}
 التقدير الاول والثاني فنعين ثانيا الاول واول الثاني ^{فان}
 يصح تفرع كل منها على ما سبق وموظا لما كان المراد ^{تفاه}
 ما صدق عليه اعتبارا ومن البين ان اعتبارا بالمجهولية
 بالمعلومية واللام معلومية وان كان موثرا في ^{اعتبار}
 لها لكن لا يؤثر في تغير ما صدق عليه ذلك الوصف ^{اعتبارا}
 او الذات المتصفة بالمجهولية المعلومة عن الذات المتصفة ^{المجهولية}
 اعتبارا اخرا قدس سره ما في الاول لاول الثاني وان ^{توش}
 بان التغير الاعتباري للوصف يؤثر في التغير الاعمال ^{ري}
 لما صدق عليه ذلك الوصف قلت ان بيان التغير ^{المط}
 على هذا التقدير بالواسطة وعلى ذلك التقدير بالذات ^{حسار}
 الثاني اولى من الاول وان كان لاحتمال الاول وجه آخر ^{حسار}
 على الثاني واتصال التبادر من قوله من هذه الحيثية ان يكون
 متعلقا بما صدق عليه الوصف لا بالوصف ولا بالتبصر
 عليك ان الحيثية المذكورة على التقديرين احابا ولبا
 لا متفاوت فمما قصده فذلك بقوله فان قيل **قوله**
 مراده يعني انه ليس المراد بتلك العبارة ما يتبادر منها ^{حق}
 يكون الامر على ما ذكره المراد بها ان صحة الحكم وعدم ^{اعتبار}

بالقرينة المذكورة **قوله** الا يرى الى ان قال اولاً لا خفاء في
 ان ما قال اولاً لا يصلح قرينه لما هو المقصود منها اذ معلومة
 الوصف لا يستلزم معلومه الموصوف بذلك الوصف
 ووقع ذلك قدس سره لم يجعل كون ذلك الوصف قرينه
 على ما هو المطلوب المراد ان الله لما قال اولاد ولد وثانياً في
 الاول كون معلوماً كما فهم منهما ان المقصود من قوله احدهما
 صدق عليه ذلك الوصف ما ذكرناه لا ما يتبادر
 الوجه الذي **قوله** كان محمولاً مطلقاً فيه ان سلب
 بالمجولية المطلقة لا يستلزم حقوق الانصاف بالمجولية المطلقة
 بان كون الذات مارة عن تلك الصفة وبان يكون المحمول
 المطم معلوماً على وجه آخر غير المجولية المطلقة ولا شد ان
 قوله والموصوف بالمجولية لا يكون معلوماً بالبدل
 الاعتبار وان كان دافعا للثاني لكون لا يدفع الامر الاول
 لنلزم كون المحمول المطلق متصفاً بالمجولية المطلقة
 قوله لا من هذه الحديثه اشارته الى منشا امتناع الحكم
 تقدير ان يكون المراد بالحقيقة ما ذكره قدس سره الا ان
 ان الكلام في المحمول المطم الموصوف بالمجولية لا بالطلقه
 نفهم من قوله لا من هذه الحجة بعد ما صرفنا العبارة

البطون في اليد قوله والموصوف بالمجولية لا الاكون المحمول
 المطم متصفاً بالمجولية المطم وفيه ما فيه وهو نفس
 الانصاف فيه ما قد عرفت **قوله** ظهر لك لانه لما علم
 ما قران صحة الحكم على المحمول المطم اي الحكم بامتناع الحكم عليه
 كون المحمول المطم معلوماً بوجه معين اعني وصف المحمول وان
 امتناع الحكم عليه بواسطه انصافه بتلك المجولية اكتشف
 ان المناقاة بين قولنا المحكوم عليه في هذه القضية التي
 التالي يصح الحكم عليه اي الحكم بامتناع الحكم عليه فحاصله اننا
 نحتمل ان المحكوم عليه في التالي معلوم وما سوا ذلك من
 المذكور على تقدير كونه معلوماً المحكوم عليه في التالي صحيح
 عليه وذلك ليس مناف للتالي حتى يكون التالي كاداً باذنه
 الاول على كون المحمول المطم معلوماً بالمجولية المطلقة ومدار الحكم
 على كونه متصفاً بالمجولية المطلقة وما ذكر من المناقاة انما يلزم
 لو كان مدار صحة الحكم على المحمول المطم مدار امتناع الحكم عليه
 او واحد مع ان ذلك ليس كذلك لما عرفت وتطلع على انزاع
 هذا الجواب حين يقرر الشبهة على وجه يندفع عنها جميع الاوجه
 من ظاهرها اي ط الجواب على ما قرره قدس سره اذ قوله
 شرح قوله الشرفهما اي قولنا كل محمول مطلق مع الحكم

الطلق

ومن قولنا كل محمول مطلق
 الحكم عليهم

عليه وقولنا بعض المجهول المط لا يمنع الحكم عليه بقيدان
 الجواب المذكور انما هو على اختيار كون المحكوم عليه مجهولاً
 وكذا انفسد ما قرره اولاً من ان منشأ الحكم على المجهول المط
 ابتاع الحكم الاضاف للمجهولية المط وانما ان المفهوم
 كون الجواب المذكور داراً على اختلاف الموضوع دفع التناقض
 لا دفع المناقاة او الاختلاف المذكور لاسا في المناقاة على ما
 ضلناه بل هو مناف للمنافس ولاجل ان كثر من العبارة
 يدل على ان مدار الجواب المذكور على دفع الساقض المذكور
 على تقدير كون المحكوم عليه مطلقاً صرف قدس قوله
 الله ولا منافاة عن ظاهره بقوله لا يطرق الساقض ولا
 آخر اذا الظاهر ان الجواب المذكور انما هو باختيار الشئ
 ولعلنا نقول ان كون حل الشبهة في مدار الجواب مترياً
 من نظامه انما هو على تقريره فذكره فلولم يجعل كلام الشئ في
 اول الامر محمولاً على اختيار الشئ الثاني على ما هو الحق عند
 ذكره وما فائدة حمله على اختيار الشئ الاول ثم التقرر على وجه
 منه بناء الجواب المذكور على احسان الشئ الثاني قلت لعلنا
 اخبرنا ذلك كذلك او لا بنا على الاستفاد من ظاهر عبارة
 الشارح في مواضع عديدة بناء الجواب على اختيار الشئ الاول

بنا صحة الحكم على المجهول المط على انصاف بالمجهولية على ما يد
 على الجدة المذكورة في قوله احد مما صدق عليه الوصف
 من هذه الجدة والثاني بناء الجواب المذكور على اخلاف الموضوع
 على الوجه الذي قرره فانه يقتضيه حسب الظاهر ان مدار الجواب
 المذكور على اختيار السؤال الاول على ما قرناه والثالث قوله
 فلا منافاة قصد ذلك افادة بينه ان الجواب المذكور
 منوط باختيار السؤال الاول فلم يجعل عبارة الشارح بالظاهر
 ذلك فساد الكلام على ما يستدعيه ذلك كلام الشئ الثاني
 الجواب المذكور على اختيار الشئ الاول للاشارة الى ان ما
 كلام الشئ ذلك نظراً الى الظاهر فلو حل في اول الامر عبارة الشئ
 على ما هو الحق اعني بناء الجواب المذكور على الشئ الثاني فيفهم
 ذلك استفاد من عبارة الشئ حسب الظاهر انه ليس كذلك
 فلم يحصل تلك الاشارة واعلم ان المراد من عبارة الشئ
 اذا كان مذكراً من الجواب المذكور حقيقة مبني على اختيار الشئ
 الثاني لا على ما اوهمه العبارة المذكورة فلا بد ان يؤول تلك
 العبارة وقد عرفت صرف العبارة الاولى عما يقتضيه حسب
 الظاهر اعني قوله احد مما صدق عليه من هذه الجدة بالقرينة
 المذكورة واما قول الشئ فالموضوع فيها مختلف فقارده

على مدرك كون كل شبهة
 مبني على احسان السؤال الثاني
 لعدم صحة عبارة الشئ الثاني
 ٥

في الموضوع في قولنا المحكوم عليه في هذه القضية يصح الحكم
عليه وقولنا كل مجهول مطلقا يمنع الحكم عليه بخلاف
اختلافه في دفع المناقاة منها اذ بناه الحكم على
المجهول المعلوم بوصف الجعولية وبناء امتناع الحكم
على اتصافه بالجعولية ومن الين ان ارتفاع المناقاة
نظرا الى مدين الاعتبارين وقد اراد الشر بقوله فلا
في جواب قوله فان قلت اي جهة معنى فلا مناقاة اطلاقا
للفظ الخاص على العام ولذا عطف قدس سره ولا مناقاة
عليه عطفًا تفسيرا بتوضيحا لما هو المقصود عنده وان
اذا تأملت في جواب المص على بقدر اخذ الثاني حقيقة ^{الكشف}
عليك ان مداره الله على ما كان هذا الجواب ديارا عليه
منشأ صحة الحكم معلومية المجهول المعلوم منشأ امتناع الحكم
عليه اتصافه بالجعولية غير ان معلومية المجهول المطلق
في هذا الجواب بوجه معين اعني الجعولية المطلق ومناك
لم معين ما يعلم المجهول المطلق انه احتار كون المجهول المطلق
معلوما ليس على تقدير اخذ الثاني حقيقة بخلاف الاجرة
ثم قد تنق من هذا الجواب ومن مادكرة المص على تقدير اخذ ^{البالي}
حقيقا بول معدودا لاجل الس مرجع الجواب الحاسم

مادكرة

مادكرة المص لا الى هذا الجواب ولا خفا في ان يصح ان يجعل الجواب
الحاسم راجعا الى هذا الجواب ماد في صرف فيه ان يكون المص
اتصاف المجهول المطلق بالجعولية المطلق تقدير اتصافه بها وح
يكون امتناع الحكم على المجهول المطلق في هذا الجواب على نقد
الاتصاف وفرضه كاجواب الحاسم وجواب المص على تقدير اخذ
الثاني حقيقة ولا شك في ان هذا التأويل في الجواب الثاني
ليس باعتراف التأويلات المذكورة ليكون ذلك الخا ^{جوابا}
على تقدير الشئ الثاني على ما قرره وسيستفح هذا الكلام
زيادة اتصاف بعد تحقيق الجواب الحاسم لمادة الشئ الثاني
قال فاعتبار الاول يكون معلوما اي المجهول المطلق ^{كأن}
بالاعتبار الاول معلوما من حكم بان كل مجهول مطلق يمنع
الحكم عليه ولا خفا في ان قوله لان الموصوف بالجعولية
يكون معلوما عن مادكرة ففيه مصادرة على المطلق
قال الله عز وجل الموصوف بالمعلومية معلوم بوجه اخر يعني
ان الموصوف بالمعلومية معلوم باعتبار اخر ^{المعلومية} من
ليكون بالمعلومية المترتبة على المعلومية الاولى **قال**
فان قلت اي جهة تعرض للحكم ففي جهة امتناع الحكم لا
الحكم ليس الا امتناع الحكم لا خفا في هذا الدليل لا يفيد

ما قصد من الدعوى بالاجتهاد لا يراد بهذا السؤال بعدد
 الجواب على الوجه الذي قرر وان الجواب المذكور بقوله فليس
 الا ما حقق في الجواب الا ان بقى المقصود من ارادة تقيوم الاذ
في الله مامساع الحكم لاس تلك الحجة بل من جهة اخرى **قوله**
 لاس تلك الحجة بل من جهة اخرى سعلقان بقوله بامتناع
 الحكم **قوله** فان قيل اى جهة الحكم بمرضا مامساع الحكم لا
 2 ان لما كان منها حجتان معان اعني معلومة المحمول **المط**
 بالمحمولية وانضاف بها وقد حقق ان الاول جهة الحكم **بامتناع**
 على المحمول **المط** والى جهة ثالثة لانضافه مامساع الحكم **ع**
 وجه لا يراد عكس ما ذكره الش من السؤال وجوابه نعم
 لكل من الحكم مامساع الحكم وامتناع جهة غير تلك الجهة التي
 يكون منشأها كما كان لذلك وجه بل لو كان لامتناع الحكم
 على جهة غير تلك الجهة ثبت انها جهة له كفى في **ذلك** اراد
 مع انه ليس كذلك في نفس الامر قد بوق وان لم يكن لامتناع
 الحكم على المحمول جهة غير جهة المذكورة اعني انضاف المحمول
المط في نفس الامر لكن لا مسمع عند العقل ان يكون له جهة
 غير ما و ذلك كاف لا يراد ما اورده فذكره وقد دفع **ذلك**
 ان محدد ذلك اى كون كل ما هو جهة لامتناع الحكم فهو جهة

متعلق

الى

الحكم

الحكم غير كاف في لزوم السان على ما هو المقصود اذ يجوز مع
 ذلك ان الحكم به جهة غير جهة الامتناع اذ لا يستلزم كون
 كل ما هو جهة لامتناع الحكم جهة الحكم بالامتناع ان يكون الحكم
 بالامتناع لو كان جهة للامتناع للزم السان في كماله حتى
 المامل وقد يدور في حلدى ان مقصوده قد ستره ما
 اورده ليس ان كل ما هو جهة لامتناع الحكم بالامتناع
 فهو جهة الحكم بامتناع حتى يكون عكس ما ذكره انه يكون
 ذكره بعد ما حققه الش غير موجه بل المراد به كما هو **المط**
 من العبارة ان كل ما هو جهة لامتناع الحكم فقد حكم على **المحمول**
المط مامساع الحكم بتلك الجهة سواء كان له اى الحكم بامتناع
 الحكم عليه جهة غير تلك الجهة او لا وهذا ليس عين الاول
 ولا مستلزما له اذ يجوز ان يكون الحكم مامساع الحكم عليه
 غير تلك الجهة المشتركة ولم يحكم ذلك الحكم بها بل لا يقع **الحكم**
 بالامتناع الاجتهاد الامتناع ولا يبعد بعدا ما ان بوق
 ان مقصوده قد ذكره من اراد ان السان من ان جهة الحكم بامتناع
 غير جهة الامتناع لانه لاجتهاد منها الا الجتهان المذكوران
 فلا فرق بين ان بوق ما هو جهة الحكم بامتناع فهو جهة الامتناع
 ومن ان بوق ما هو جهة للامتناع فهو جهة الحكم بالامتناع **الا**

بتلك الجهة المستتر حتى يخرج السان فوندا
 خلا لا اور ما من كل موجه الحكم
 بالامتناع
 ع

الحسن المذكورين ٤

انه لما امكن ان يدعى الاتحاد من ماعد جهتين لما ذكره من
قوله وبذلك الجهة يمنع الحكم عليه بامتناع الحكم تعرض
بعبارة اخرى وليس المقصود ان المراد منها عكس ما اورد
التاسع بل المراد ان ما اوردناه الشئ ممكن ان يستعمل
القول وهو حكم عليه في السوق يعقضي عود الضمير الاساس
الذي يتضمنه منع الحكم عليه وينبغي ان يكون الامتناع عن
الحكم بامتناع الحكم عليه نعم الامتناع في الحكم المذكور في
قولنا كل مجهول مط يمنع الحكم عليه حكم بمعنى آخر اي
المحكوم به اذ قد يطلق الحكم عليه وليس له موقع منها
موظ وقد تو في العبارة مسائلة والمعنى ان الامتناع
المذكور سبب للحكم في نفس الامر بامتناع الحكم على المجهول
المط وكونه سببا للحكم بالامتناع عليه كاف فيها هو المقصود
منها اعني بان ما هو وجه الامتناع الحكم عليه فبتلك
الحكم على المجهول المط كما ان كون الحكم حكما بامتناع الحكم
على المجهول المط جملته في تقرير السؤال كافيا في جعل
ما هو وجه الحكم فهو وجه امتناع الحكم وجعل الضمير اجمالا
الحكم المذكور المستفاد من قوله فبتلك الجهة حكم على المجهول
مطلقا بامتناعه صحيح لو افاد ذلك الدعوى المذكورة

الامتناع

اعني قوله اي جهة تعرض لامتناع الحكم مع ان في ما فيه وعند
اذا راجع الى قولنا يمنع الحكم عليه اذ لا شك في ان امتناع
معنى قولنا يمنع الحكم عليه اذ لا شك في كل مجهول مطلقا يمنع
عليه وهو حكم على المجهول المط بالامتناع فكذلك لو كان
ان جهة الامتناع جهة له نقوله اذ بتلك الجهة يمنع الحكم
لانهم ذلك فانهم **قوله** فلما اضافة هذا ما وعنا
فيما سلف من انه سياتي من كلامه ما يدل على ان المراد بكون
المجهول المط موضوعا في قولنا كل مجهول مطلقا يمنع الحكم عليه
هو باعتبار الاضافة بالمجولية المط لا باعتبار الحكم عليه
كما تراى من قوله فالموضوع فيها اي قولنا كل مجهول مطلقا
يمنع الحكم عليه وفي قولنا بعض المجهول مطلقا يمنع الحكم
مختلف **قال** ان المحكوم عليه في التالي هو الحكم والمجهول المط
ما سلف من المحكوم عليه لا يخفى عليك ان كلام المط
الشبهة اذ كان مبنا على المقدمة القائلة باللزوم وقوع
التالي فخوا به بالمنع انما يكون بمنع الشبهة مع التالي ولا
شك في ان الجواب الثالث ليس احدهما فكون خارجا عن
سنن الوحيد والقول بانه اشارة الى منع الشبهة القائلة
بانه لو صدق كل محكوم عليه لا بد ان يكون معلوما باقتضا

ما صدق كل مجهول مطلقا تمتع الحكم عليه بل من غير تحقق
 لتحقيق المقدم والسالى المذكورين واشتغال الزوج بينهما
 اشتغال كل منهما ومع اشتغال أحدهما ومنها من قبل الشك
 مما لفت اليه على اننا نقول ان كل محكوم عليه لا بد ان
 يكون معلوما باعتبار ما لازم لا يستلزم ذلك السالى اعني
 قولنا الحكم على الشيء يتوقف تصويره بوجه ما وقد بين ان
 اللازم بعكس بعكس النقيض الى قولنا كل مجهول مطلقا
 الحكم عليه فلا وجه لمنع كون ذلك العكس بالسالى تقدير
 كون اللازم مقدما الا ان يوافقها مثل ما توهم كون
 قولنا كل مجهول مطلقا تمتع الحكم عليه قولنا الحكم على
 المظن مسموح ان الحكم مسموح للموضوعية ولا عبرة بالعبارة
 ما ان كل محكوم عليه لا بد ان يكون معلوما باعتبار ما
 قولنا الحكم على الشيء يتوقف على تصويره بوجه ما على وجه
 الحكم فيها للموضوعية حقيقة واختلاف العبارتين كونه
 في اختلاف الموضوع واللازم فما معلوفه الحكم الموضوعية
 منها ليس الا قولنا الحكم على المجهول المظن تمتع بالذات
 بالواسطة بناء على ما فصله في الشرح وان المجهول المظن
 في قولنا الحكم على المجهول المظن مسموح اما ان يكون مجهولا مطلقا

بما صدق
 الحكم على المجهول المظن
 الحكم على المجهول المطلق
 الحكم على المجهول المظن
 الحكم على المجهول المطلق
 الحكم على المجهول المظن
 الحكم على المجهول المطلق

نهما

على العلوم بوجه ما انما ادعينا ان الحكم على الشيء يتوقف
 شك في ان وقوع الحكم على المجهول المطلق تمتع لا قولنا
 مجهول مطلقا تمتع الحكم عليه **قوله** لا بامتاع الحكم عليه ان
 سوق الكلام يقتضي عود الضمير في عليه الى الحكم المحكوم
 ولا شك في انه لا يرد الاشكال المذكور على تقدير كون الحكم
 المذكور محكوما عليه بامتاع الحكم على ذلك الحكم بالتردد
 بين كون الحكم على المجهول المظن محولا مط ومعلوما باعتبار ما
 على تقدير كونه معلوما بوجه ما وان لازم الخلفا قد حكم
 على ذلك التقدير بامتاع الحكم عليه مع ان كونه معلوما يقتضي
 صحة الحكم عليه بالقياس المسطرم المذكور في تقرير الشبهة
 على تقدير كونه محولا مطلقا لم يلزم محذور لا يتوقف حكم
 على ذلك التقدير على المجهول المظن بامتاع الحكم عليه وقد ثبت
 ان المجهول المظن مسموح الحكم عليه لا نقول اذا كان المحكوم
 بامتاع الحكم الحكم على المجهول المطلق لا المجهول المظن المحقق
 ان المجهول المظن مسموح الحكم عليه وان جعل الضمير عابدا الى
 المجهول المظن لورد الاشكال لكن خرج كلامه قدس عن
 الانظام اذ نظم الكلام يستدعي ان يتوقف حكم على الحكم
 المعين بذلك القيد بنفس الامتاع لا بامتاع الحكم

في ذلك الذي موضوعا بينه
 ان يكون السالى قولنا الحكم
 ع

على ذلك الحكم كما انه يكون كذلك على تقدير كون المجهول المط
 محكوما عليه امتناع الحكم عليه لا ان توجب قد حكم على
 الحكم المفد بذلك القيد بنفس الامتناع لا ما ماسع الحكم
 على المجهول المط مع عدم ورود الاشكال المذكور المحكوم
 عليه على ذلك التقدير اي تقدير كون المحكوم امتناع
 الحكم على المجهول المط الحكم اذ تقدير الكلام الحكم بمسح الحكم
 على المجهول المط لا بقوله لا مفهوم محصلا له ولا يستغدان ^{معناه} _م
 على تقدير عود وقد حكم على الحكم بنفس الامتناع ولم الحكم
 على المجهول المط بامتناع الحكم على المجهول المط فتكون كذا لا
 متعلقة بقوله وقد حكم على الحكم لاسفاس الامتناع على
 هو الظاهر في الاسكال المذكور على هذا التقدير الا انه لا
 يقع لفظه موقعا الا ان توجب معناه ولم الحكم في قولنا
 الحكم على المجهول المط تمتع على المجهول المط بامتناع الحكم على
 المجهول المط حتى يرد الاشكال في مثل هذا القول كما ورد الا
 في قولنا المجهول المط تمتع الحكم عليه بدون ملاحظة ذلك القول
والله فان قيل لما صدق قولنا الحكم على المجهول المط الا
 يعني كونه بالالزام لما هو المدعى اعني ان الحكم على الشيء ^{نفس}
 على تضرره بوجه ما ولا ينافي ورود ذلك الاسكال اذ ما

الصيغة المجهول المط
 م

هو مناط الاشكال لانه لما هو لازم لذلك المدعى اعني قولنا
 كل مجهول مطلقا تمتع الحكم عليه **قوله** لان لازم اللازم و ^{بينا}
 ظ في لازم اللازم الاصل والاصل لازم اللازم المطلق فلا
قوله فالقضية ولك ان يجعل لازم اللازم بنفسه الى اللازم
 على تقدير الجولية والمعلومية ومحل اللازم القضية
 المستلزمة لذلك اعني ان اللازم الذي هو المذكر
 لازم لتلك القضية لازمة لقولنا الحكم على المجهول المط تمتع
 بذلك الم بواسطة لازم لذلك القول لكن الظاهر من سياق كلام
 الشئ ما ذكره قد مر **قوله** فان هذه القضية لا يوافقها الاستلزام
 لا عين السال في الاستلزام بل القضية محال لا يستلزم
 السال اياه لانا نقول المقصود بل القضية اذ كانت عين
 السال لا يمكن من انك الا ذلك السال الذي لم يلزم من الم
 المذكور **قوله** الاستقديم الحكم اي في قولنا الحكم على المجهول
 المط تمتع على ما مع الحكم اعني المجهول المط وناخر الحكم
 اي قولنا كل مجهول مطلقا تمتع الحكم عليه اي عما يعنى وفي
 حصر المخالفة بينهما ما ذكره مناقشة فلا تدفع بادي الثقات
قوله معلوم بلا اشتباه فعود الالزام المذكور دون الحقيقة
 من الالزام اذ ذلك انما اشار من المعيار بحث الحقيقة مع الملا

لازم م

قوله وهذا الجواب ظ الفساد والظ أن هذا إشارة إلى
 الجواب الثالث ولا يبعد بعدا ماما ان يحمل إشارة إلى
 قوله فنقوله لا انهما متغايران **قوله** في سببه وما يسمع
 عليه الظ أن يترك اللفظ ما فها مسمع وكونها مصدرة
 وح **قوله** على تقدير امتناع الحكم بمعنى على تقدير ان يكون
 السالبي اللازم لما هو المدعى قولنا الحكم على الجحول المظ
 متنع لاح اما ان يكون نسبه مسمع الحكم عليه إلى الجحول المظ
 بالاجاب او بالسلب الا ان السلب اي سلب امتناع الحكم
 عليه هو الحكم عن الجحول المظ غير صادق لكونه متصفا
 بامتناع الحكم عليه اذا الحكم مشروط بتصور المحكوم عليه
 اذا الحكم مشروط بتصور المحكوم عليه الذي اسمي منها
 بقوله لكونه مشروطا بتصور المحكوم عليه متعلق بامتناع
 الحكم في قوله ما امتناع الحكم على ما يتصور اصلا لا نقول لكن
 السلب غير صادق اذ هو غلط فاحش وهو واضح عايد الو
قوله وما ذكر من ان المتغير لا بد من هذه الضميمة لتمام الكلام
 على انه يمكن ان يود ما ذكره الشافعي لا بقصد المتغير كالحقيقة
 بل المتغير المستفاد مما ذكره من الدليل على اللفظ وال
 ان يقول اذا كان تلك الضميمة واجبة في تمام الكلام الخ

الى ما ذكره الم من ان سببه مسمع الحكم الا اذا المتغير كالحقيقة
 اذا كان بينهما ناتجا حصل بخلاف ذلك المقصد الاصل ^{لنفسه}
 المستلزمة للمذكور لارادة السالبي اي لقولنا الحكم على
 الجحول المظ مسمع على تقدير المتغيرة بحسب الحقيقة ولازم
 لما هو المدعى اي قولنا الحكم على الشيء ^{بما يمكن} بصورة بوجه ما و
 ان يود بعد ما ذكره الم من ان نسبه مسمع الحكم إلى المصحح ان
 ما ذكره مكاره واعلم ان قول الم وكل مفهوم اذا نسب
 الى شيء اخر يصدق عليه اما بالاجاب او بالسلب
 ما قس فيه بان بعض المفهومات تحت اذا نسب اليها
 المفهومات الاخرى يصدق هناك اجاب وسلب لعدم
 كونها صالحة لان يكون محكوما عليها الا ان يود ما لم
 يصلح من المفهومات لان الحكم عليها لم يصلح لان نسب
 الم مفهوم والكلام فيما يصلح لان نسب الم مفهوم من
 المفهومات **قوله** اما اندفاع الجواب الاول الذي
 الم لاحقا في ان الحكم في اندفاع هو اجماله اندفاع
 عن هذه الشبهة على هذا التقدير مع الحكم بان الجواب
 الحاسم لمادة الشبهة بعينه جواب المص اندفاعا على
 تقدير اخذ السالبي جارحا والحكم باتحاد الجواب الحاسم

غير مجمع والقول بان المراد بانفرد
 جواب المص م

جواب الله انما هو على تقدير احد السالين حقيقة ليس
 ما ينبغي ان ليس جواب الله على كل تقدير على ما مستقلا
 يصح ذلك قال بعض الافاضل المراد جميع الاحبة التي
 يتدفع عن الشبهة بالقرير المذكور الاجابة المثلثة
 المذكورة وانت تعلم بان ذلك التصديق وان كان دافعا
 للمنافاة لكن لا يلازم اطلاق الجميع في العبارة مطلقا
 بناء على ان الجواب الله بعينه جواب الله في الشرح لا
 الاجابة المذكورة **قوله** فلان محموله منع الاعتكاس ^{سلك}
 لك فائدة اخصا بمحمول الجواب المذكور على ذلك
 المنع في شرح قول الله وهذا يخص ما ذكره المصنف **قوله**
 سوار كانت لازمة منها اي من تلك السالبة الدائمة ^{المراد}
 انها لازمة على بعد كون المحكوم عليه في السالين المذكور
 محمولا مطلقا دايما والا فاللازم منها احد الاربع ^{المذكور}
 كما يرشدك الى ذلك قول الشارح وانه المحكوم عليه
 القضية ان كان **قوله** واما اندفاع الثالث لما هو ^{مكرر}
 فيما سبق بغيره ان محمول ذلك الجواب ان بناء الحكم
 ما سمع الحكم على المحمول المط على تقدير معلومه بالمحمول
 المط ومدار انصاف المحمول المط ما سمع الحكم عليه على

2 الشرح لا لا حور المذكورة
 مطلقا بناء على جواب
 الله بعينه جواب الله

كلام

انصاف تلك المحولية لم يكن مادكرة منها من ان سلك الحكم
 اي مناعه من جهة المحولية المط لان حيث الذات كما هو في ذلك
 الجواب **وجوه** قلت اذا كان معلوما من ان لا يخفى عليك ان
 اندفاع الجواب الثالث مادكرة ليس اندفاعا عن الشبهة
 المذكورة بواسطة التقدير المذكور اذ ليس في التقدير المذكور
 ما يدفع به عن الشبهة المذكورة الجواب الثالث بطريقا هو
 المقصود من ذلك الجواب لا في اندفاع الجواب الثالث انما هو
 باعتبار قيد الدوام في المحمول المط اذا كان معلوما بوصف
 المحولية المط مدون ملاحظه على ما مر من الحكم ما سمع الحكم
 على المحمول المط لم يكن محمولا مطلقا دايما لانا نقول المفهوم
 من عبارة ان مجرد كون المحمول المط مدون ملاحظه قيد الدوام
 ساقى كونه معلوما ولا يعلم من عبارة مدخلية قيد الدوام
 في المناقاة وسياتي منه ذكره كلام يدل على ان معنى المحمول
 المط انه لم يتصور شخص من الاشخاص بوجه من الوجود فاما
 بين كونه معلوما وبين كونه محمولا مطلقا انما انشأ من المحولية
 المط ذلك غير محض هذا التقدير ويمكن ان يقال ان مدار الجواب
 الثالث انما هو على اعتبار كون المحمول المط في التالي معلوما
 ولما قال الله في هذا التقدير وان كان المحكوم عليه معلوما

عن تلك الشبهة
 ٤

لم يكن جولا مطلقا دائما اندفع ذلك الجواب هذا المقرر
 الشبهه فامل **قوله** عما سبق من المقرر ان الذي قرره
 واندفاع الجواب الرابع عن ذلك المقرر انما افاده قول
 وهذا الجواب نظا الفساد على ما قرره وندفع الاو ان
 يقال قوله عما سبق ان اندفاع ذلك الجواب بما ذكره السبق
 وهذا الجواب نظا الفساد الا ان محل قوله عما سبق على ان معنا
 من جهة ما سبق وهو مكلف منه سماجة ولا يخفى عليك
 ما حق الحق انه لا حاجة الى سندا الكلف اذا المقصود ان ذلك
 الجواب يدفع عن الشبهه هذا المقرر كما اندفع بالقرائن
قوله لا الحكم بلا خفاء ويمكن ان يقال من يقول المحكوم عليه
 الثاني للشبهه المذكورة بالقرائن السابق هو الحكم على الجمل
 المطل لا الجمل المطل سواء قدم الجمل المطل على الحكم او اخر
 عنه حكم فيها بان المحكوم عليه في ذلك القول هو الحكم
 انه وقال ونفاوت من قولنا الحكم على الجمل المطل دائما
 بمسح دائما ومن قولنا لا شيء من الجمل المطل دائما محكوم
 الاحتجاء به على ما فصل فلم يندفع الجواب الرابع
 عن هذه الشبهه هذا المقرر قد تولى لاجال المسألة الحكم
 الاتحاد بين القولين المذكورين منها كما ان لها محالا

بمسبق

هنا

فيمسبق
٤

وذلك غير خفي على ذكي واعلم ان الجواب الذي يجاب به
 عن الشبهه على بعد كون السالى مواجة سالبه الطرفين او
 سالة على ما تقدم لم يندفع هذا المقرر فلا يصح الحكم
 بان جميع الاجوبة اي الاجوبة المقدمة المذكورة سد عن
 الشبهه بهذا التقدير وكيف اندفع ذلك الجواب عن الشبهه
 هذا المقرر مع كونه عن الجواب الذي عده المساسما
قوله فلا بد صدق على الجمل المطل دائما انه ممكن عام
 ان من حكم سوفف الحكم على الشيء تصويره لم يسم الصدق
 الحل على الجمل المطل كما ذكره والقول من الحكم بهذا
 ضروري غير مقبول عند من قال سوفف الحكم على الشيء
 تصويره لكن يكون سم الشبهه على سندا والتحقيق ان المعلن
 صاحب الشبهه ان اراد ما ذكره ان الحكم على الجمل المطل
 دائما كما قلنا ذكره وجه وان اراد به ان الحكم على هذا
 الوجه بان يكون عند معلوما به فله وجه له في مقابلة ما
 كون الحكم على الشيء موقوف على تصويره ولا يخفى عليك ان
 بطلان الثاني مما ذكره من ان لنا مقومات يصدق على
 الجمل المطل غير مختص بهذا المقرر بل يجوز ان يمتد بطلا
 السالى على المقرر المقدم لذلك ايها كما يمكن ان يبين

اي بان يقول الجمل المطل
 لكن يكون يتم شبهه على هذا
 السعدر بما يدور عليه الجمل
 الخامس

الى هذا المقرر ما ذكره الله تعالى كما يدل عليه ما
 ذكره الله تعالى في سورة المائدة الطه مع ما ذكره في سورة
 لقوله والله اذ كان معلوما باعتبار صرح الحكم عليه و
 اعلم ان الشبهة يمكن ان يورد بهذا المقرر على نظم الحكم
 بالشيء توقف على تصوره بعد انعكاس السالبة
 الدائرة الى السالبة الدائمة من بطا التالى على طريقة قوله
 الله والله المحكوم عليه كانه لو صدق الحكم بالشيء
 على تصوره لصدق قولنا لا شيء من الجواهر المطد ايمما
 محكوم به دايما وانعكس هذا القول الى قولنا لا شيء
 من المحكوم به دايما الجواهر المطد ايمما فحق المحكوم به في
 سان بطلان السالى المحكوم به في ذلك القول ما محمول
 مطد ايمما كان الجواهر المطد ايمما محكوما به في الجملة
 فينا في ذلك القول وان كان معلوما لم يكن محمولا مطلقا
قال ولا كل مفهوم مستلزم الجواهر المطد من قال بتوقف
 الحكم على الشيء على تصوره لم يسمع عن هذه ^{نفسه} مفهوم الى
 المطد استلزامها كون الجواهر المطد معلوما بانه على قنا
 والتحقيق فيه ما قد عرفت قد ناقش بان امتناع الحكم
 على الجواهر المطد مفهوم من المفهومات ونسبته الى الجواهر

دايما للنسب الاحتياج مع ان هذا الاحتياج لا ينافي التالى
 ادقولا الجواهر المطد ايمما منع الحكم عليه لا ينافي قولنا
 شيء من الجواهر المطد ايمما محكوم عليه دايما والمفهوم من
 كلام الله ان كل مفهوم اذا نسب الى الجواهر المطد ايمما
 السلب الذى تحقق من ان ساقى ذلك التالى ويدفع ذلك
 بان كون الجواهر المطد ايمما محكوم عليه بامتناع الحكم عليه
 ينافي ذلك التالى الحكم السلبى الذى يشتمل ذلك التالى
 عليه ينافي نفس ذلك التالى وهو **قوله** او معنى في
 مقدمة الطه ان الاشارة الى تعدد صور الترديد انما
 سوى قول الله الى غير ذلك لكن في ذلك مناقشة **قوله**
 والحكم لا يخفى في ان عبارة الله عن مشمله على ما يفيد
 ذلك الاخراب الموحد للترقى منها الا انه قد مره لما مره
 قول الله ولا كل مفهوم ينسب الى الجواهر المطد ايمما
 على الترتى بواسطة عدم الاختصاص بمفهوم دون مفهوم
 بخلاف ما سبق فانه لا يشتمل ذلك التالى ما لا لما
قال **قوله** على ان يطل الحكم حل عبارة الله على انه قصد الحكم
 احكاما صادقة بناء على ان المفهوم من عبارة ذلك
 لذلك ضم اليه هذا العداوة وفيها نوع اشارة الى ان ^{المتنوع}

من كلام الله ان الحكم المتناهي لعلنا لا نشي من الجحول المط
 دايما محكوم عليه دايما لا يكون الا صادقا مع ان
 ليس كذلك بل الحكم على الجحول المط دايما سواء كان
 او كاذبا كاف لنا في مطلوبنا الذي هو بيان كذب التنا
 المذكور في هذا القرار المقصود ان الجحول المط دايما
 محكوم عليه دايما لا حكم صادق ولا حكم كاذب
 الحكم في قولنا الحكم على الشيء توقف على تصوره ليس مقصودا
 الحكم بل يشهد والكاذب نعم لو كان ذلك الحكم محصيا
 بالصادق لم يكن ثابا فيه الا الحكم الصادق وليس
 كذلك لخص المقصود بحصول الحكم الكاذب على الجحول
 دايما كما يحصل بالحكم الصادق بلا تفاوت **قوله** وهو
 اما نقيض للتالي لما كان قولنا الجحول المط دايما محكوم
 لان لو خد حرس وكلمة **قوله** وقال وهو بعض للتالي اي
 تقدير ان يكون في دكلية القول حرسه اذ يقض السب
 الكلية الدائمة الموجبة الحرس المطلقة العامة واخص
 اي من بعض التالي اذا كان القول كلما او اخص من
 الحرس في القضا **قوله** لاجتمع القضا ان اما على
 تقدير ان يكون ما ذكره يقضا للتالي فظا واما اذا كان

اخص من نقيض التالي فبواسطة استلزام حقوق الاخص
 الذي هو الموجبة الكلية نهنا في نفس الامر حقوق الاخص
 الذي هو الموجبة الحرسية **قوله** مسددا لصدق القضا
 اذ لم يرد من التالي المذكور على كون تقدير المحكوم عليه
 محولا مطلقا دايما مطلقه عامة موجبة جرية اعني
 قولنا الجحول المط دايما محكوم عليه في الجملة **قوله** وانما اذا
 كان معلوما ولا يبعد ان يوافق انما ترك الله هذا الوجه
 تقدير المعلوم اذ مقصود بتقرير الشبهة على وجه يندفع
 عنها جميع الاحوية المسكنة واذا بين بطلان التالي على
 تقدير الجحولية بما ذكره التام وعلى تقدير المعلومية
 بما ذكره في سر لم يندفع عنها الجواب الثالث اذ يجوز ان
 يوافق هذا التقرر بحار ان المحكوم عليه ان الذي هو الجحول
 المط دايما معلوم فلا يلزم منه التنا في بناء على صحة
 الحكم عليه باعتبار المعلومية وسلب الحكم عنه باعتبار
 الجحولية المط الدائمة كما ان مدار الجواب الثالث على
 شدة بخلاف ما اذا بين بطلان التالي على تقدير المعلومية
 بما بينه الله فانه يندفع عنه ذلك الجواب كما اشار اليه
 فيما سبق بقولنا ويمكن ان يوافق لما كان مدار الجواب الثالث

على اقرار كون المحكوم عليه الا انه يرد عليه مذكوره على تقدير
 ما ذكره شي اذ لو كان المراد من قوله واذ كان معلوماً
 يمكن تقرير الشبهة على وجه يندفع عنها جميع الاجوه على
 الوجه **وهو** والجواب الحاسم لمادة الشبهة ان الجحول المطا
 دايما معلوم بالذات محمول مطلقا بحسب الفرض والحكم عليه
 وسلب الحكم عنه بالأعتبارين لا يشبهة على ذي فطره
 سلبه ان مدار الجواب على منع بطلان الثاني اذ لا يخلص
 منه الشبهة اذ اقر بذلك المقرر منع الملازمة بناء على
 ان اسفاه الشرط دايما يستلزم انتفاء الشرط ودايما ما
 ما ذكره في الجواب الحاسم انما ينفذ منع بطلان الثاني ان
 ذلك الاسفاه مما به اله اولا اذ يصحح ان ثوبنا على ما
 من ان الحكم على الجحول المطا دايما احكاما صادقة باعتبار
 معلوم بالذات وامتناع الحكم الذي هو المراد بقوله
 الحكم عنه ما اعتبار انصاف بالمجولية المطا الدايمة بحسب
 الفرض فدار الحكم على جهة وامتناع الحكم عليه على جهة اخرى
 منافاة واما اذ بين ذلك الاسفاه بما عساه ثانيا من قوله
 ايضاً المحكوم عليه في الثاني محمولاً مطلقاً دايماً وعلى تقدير
 كون المحكوم عليه في الثاني معلوماً باعتبار ما على تقدير

عدد الثاني لا فلا يفهم ما ذكره
 من بطلان التمسك على تقدير
 كون المحكوم
 ٤

الاول فظ لان المراد من قول اله ان كان محمولاً مطلقاً بالفعل
 لا بحسب الفرض واما على التقدير الثاني فلا لا يصح ذلك
 ان ثوب الحكم على الجحول المطا دايما وسلب الحكم عليه بالاعتبار
 المذكورين وانما يصح ذلك لو من اسفاه التالي على الوجه الذي
 ذكره في كلام اله ان ثوب ان المحكوم عليه في الثاني
 معلوم لكن الحكم عليه باعتبار المعلومات فلا ينافي اسفاه
 الحكم عليه اذ ذلك ما اعتبار انصاف بالمجولية المطا دايما
 بحسب الفرض ويمكن ان ثوب ان يحل كلام الشرح بان
 الشبهة المقررة بذلك المقرر ان ثوب ان المحكوم عليه في
 الثاني معلوم قول لو كان معلوماً مكن محمولاً مطلقاً دايماً
 مع ان الكلام فيه قلنا انه معلوم اي المحكوم عليه في الثاني
 معلوم بالفعل بحسب الذات ومحمول مطلقاً دايماً بحسب الفرض
 فاستفاد من كلام الشرح ان ثوب ان ثوب الشبهة على ذلك
 الا ان المتبادر من سياق الكلام ان مدار الجواب سواء
 من اسفاه التالي بما عساه اولا او مما عساه ثانيا انما هو
 قوله والحكم عليه بالاعتبارين اذ لظ من عبارة ان
 المعلومات والانصاف بالمجولية المطا الدايمة بحسب
 الفرض ليس الا للحكم عليه وسلبه عنه **وهو** ملف نهايتها

انها لا تم ان الشبهة بهذا التقرر ملعت الى مرتبة لا يقتضونها
 مرتبة اخرى ولئن سلم ذلك فلا تم ان ما هو جواب عن
 هذه التقرر هو جواب عن جميع التغيرات العقلية المحتملة
 منها بل يجوز ان يقرر هذه الشبهة على وجه لا يصل الى
 القوة التي ظهرت من هذا التقرر مع انه لا يندفع عما
 حاسما وما ذكره من قوله او لا يرى لا بعد ما
 الا ان يقال ان المقصود فيه ما يتوقف تلك الشبهة المقررة ذلك
 التقرر وكذا ما ذكره في الوجه الثاني اذا الحكم بان ذلك
 جواب جعل على اي تقرر **لا** اخرى على ادحور ان تقرر
 تلك الشبهة تقرر مستحيل عنه الجواب فضلا عن الجواب
 المذكور ولا حتى ان ما ذكرنا لا ارد عليه من سره بل لو
 فانما يرد على الشبهة ان مقصوده من سره ان مراد الله احد
 المذكورين اد قلنا كل مجهول مطلقا بما كان الا حتى
 ان الاولى ان بين مع بطلان السالى على كل من التقد
 المذكورين في سائر اسطانه او لا وثانيا على ما فصل
 الشئ مع ذلك يفيد عن عبارة قدس سره اذ مني ظني
 انه اذا حكم على المجهول المطا دايما اي حكم كان فان
 فيه عليه وسلب الحكم وامتناعه بالاعتبار مع

ان ذلك نظا الفساد بل انما يصح ذلك في بعض الاحكام
 مثل المجهول المطا دايما مع الحكم عليه ولا شئ من المجهول
 المطا دايما بمحكوم دايما واما مثال ذلك ولا يصح في مثل
 قولنا المجهول المطا دايما شئ او ممكن عام واما موجودا او
 والحق ان المقصود ما ذكره من سره من بيان الاعتبارين اللذين
 دور على احدهما الحكم وعلى الاخر امتناع الحكم عليه ان
 الحكم في اي صورة يحقق على المجهول المطا دايما انما هو باعتبار
 كونه معلوما ما ذكره وامتناع الحكم عليه في اي مادة
 يلاحظ انما هو باعتبار امتناعه بالجهولية المطا دايما وليس
 المراد ما ذكره ان الحكم عليه في اي صورة يحقق فان هناك
 اعتبارين سرب على احدهما الحكم وعلى الاخر امتناعه عليه
 ولا شك انه اذا حقق ان المجهول المطا دايما سدين الاعتبارين
 الدين كان الحكم منوطا باحد مما وامتناعه بالآخر ظهر ان
 في جميع الصور **اول** وهذا امر معلوم بالضرورة وكذا
 الحال في جميع العنوانات الكلية موجبة كانت او سالبة
 فان العقل فيه توجهها الى افراد ما على وجه كلي اجالي
 وحكم عليها بواسطة ذلك التوجه الجابا او سلبا **و**
 بل حسب فرض العقل يتبادر من هذه العبارة ان المقصود

من عبارة الترحيل مطمح العرض هو فرض العقل الذي
عليه مدار كلية الكل اعني حوز العقل الذي يكون
باعتباره 2 مفهوم الكل المطلق مثل لا شيء ولا يمكن
بالامكان العام كلياً كما هو المقرر ما سدهم مع ان
الظاهر المراد بما ذكره الترحيل هو الفرض بمعنى التقدير
اعتبر في مفهوم الشرطية كما ظهر هذا المعنى مما حققه
اخر من ان القضية على ذلك التقدير شرطية وان
في صورة الجملة ولا شبهة في ان ما ذكره قد مر من
قوله لم يكن مجهولاً دائماً بل في نفس الامر لا يستلزم كون
تلك الذات المعلومة بذلك الوجه فرداً للمجهول المطح
داً بما يحس فرض العقل بمعنى التحيز العقلي وانما يلزم
ذلك منه لو كان تلك المعلومة مقدرة لاستعاضاها
انصافاً بالجهولية المطلقة مع انه ليس كذلك ولا
يحيى ان المفهوم من عبارة الاتية اعني قوله لان الاكتفاء
فرض صدق بوجوب كذب القضايا الكلية ان المراد
العقل الذي اعتبر في مقابلة كون المجهول المطح دائماً
معلوماً بالذات ما ساد منه على الوجه الذي كراهه
فيه وجه آخر ستطلع عليه قوله واستعاضة عطف ذلك

عطفاً تفسيرياً لما قبله لتعلم ان المراد سلب الحكم منها
استماع الحكم لا السلب الذي هو احد قسمي العلم كيف ولو
كان المراد ذلك لم يصح الحكم بان ذلك اعتبار فرض
انصافاً بالجهولية المطلقة بل يقول كل حكم على
المجهول المطح دائماً بالاجاب او السلب وذلك السلب
سلب كون المحكوم عن المجهول المطح دائماً او غير انما هو
ما اعتبر بالجهولية المذكورة قياساً **لوجه** نصي صحتها
الحكم فيه ان المراد ان المعلومة بمعنى الحكم يصح الحكم
على ما هو معلوم فكيف يحكم على المجهول المطح دائماً
على تقدير كونه معلوماً باعتبار الحكم يرشدك الى
ما ذكرناه ارشاداً منها ما ذكره قد مره في الجواب واذا
لاحظها العقل كذلك اي باعتبار معلوميتها حكم
عليها بصدق الحكم لا باستماعه فالعبارة قاصرة عن
افادة ما هو المقص منها وعطف اسانته على قوله لا
بغدد ذلك المقص ان المراد بالاشات صحة الحكم منها
معنى واحد كما ان المراد سلب الحكم واستماعه كذلك
ولا يبعد بعداً ما ان يكون المراد يقضي صحة الحكم
بصدق الحكم عليه وح لا يرد ما ذكرناه لكن لا يلام ذلك

حكم عليها بجهة الحكم وان كان ملاما لقولنا في تفسير ذلك
اي جاز ان الحكم بجهة الحكم على ما سنشير اليه **ملحوظا بالذات**
كما في قولنا المجهول المطاد ايا ما يبين المعلوم باعتبار ما
لا نقول لا يمكن للعقل ان يجعله ملحوظا بالذات لاستلزامه
محالا اعني كون المجهول المطاد ايا ما عرجه مطلقا دائما
لانا نقول لا يمكن ذلك الاستلزام وانما يحق ذلك **استلزام**
لو كان مفهوم المجهول المطاد ايا ما فرد من افراد نفسه وليس
كذلك وكف ولو كان مفهوم المجهول المطاد ايا ما فرد
نفسه لم يصح حمله الا للاختصاص لانه يلزم كون
الشيء مرآة لنفسه اذ ذلك غير مستحيل بل واقع كما في قولنا
كل معدوم كذا وكل كذا اذ مفهوم المعلوم معدوم وكذا
مفهوم الكل ونظيره اكثر من ان يحصى بل ان مرآة الملام **خطه**
لا بد ان يكون معلوما **ملحوظا** لاحظها من حيث انها بمقتضى
لاشك في ان تلك الحزبات بعد تلك الملاحظة كانت **منقلة**
من المجهول المطاد الدائم الى المعلومه والام يصح الحكم عليه
واذا انقلبت منها الى المعلومه لم يكن حكمه مفهوم المجهول
المطاد ايا ما فلم يكن الحكم على ما صدق عليه ذلك **المفهوم**
مع ان الكلام فيه وجوبه نظرا لما حققه من سابقا

حكم عليها اي جاز ان الحكم عليها لا ان الحكم بواسطة تلك **خطه**
لازم للنظر اليها استلزام المعلومه **وهو** فان الاكتفاء بما
قد عرفت فمما سبق ان المنفرد من هذه العبارة ان المراد
قول اسم العرضي هو العرضي العقلي الذي يعتد به كونه الكلي
على ما مر او هو الموجب لكذب القضايا الكلية موجبة
على ما هو المشهور بين الجمهور اذ الموجب لذلك هو العرضي
العقلي بذلك المعنى مع ان المراد به ما هو المعبر عنه مقدما
الشرطية على ما سياتي تحققة وتحمل ان يكون المراد
تلك العبارة ان العنوان اذا لم يصدق على الذات كان
صدقه عليها مجرد فرض العقلي الموجب لكذب القضايا **الكلمة**
فلي مذكرا يلزم ان يكون المراد من قوله كذا العرضي **العقل**
المذكور المعبر عنه كونه الكلي وهذا ما وعدنا السابق فيه
وجها آخر سطع عليه ولا يخفى عليك ان قوله قد ذكره
ولم يصدق عليها ذلك العرضية الا مع حمل العبارة **على**
هذا الوجه واعلم ان المقصود من هذا السؤال ان ما ذكره
التم في الجواب الحاسم اذ كان موجبا لكون الثاني المذكور
كاذبا لم يكن الجواب الذي عد حساسا لا يكون صحيحا
في نفسه فاعلم ان كذب اللازم مذكور كذب **اللازم**

فيلزم كذب قولنا الحكم على الشيء يتوقف على تصوره ويمكن ان يوق
 المراد من ذلك السؤال ان الثاني علم بما علم من ذلك الجواب
 يكون كاذبا ولا شك ان قولنا الحكم الحكم على الشيء يتوقف
 على تصوره يستلزم قولنا لا شيء من المحمول المتدايم الحكم
 عليه داما بناء على ما ذكره من ان اسفاه الشرط داما ^{يستلزم}
 اسفاه الشروط داما معودا لشيء بان يوازيه كان الحكم على
 الشيء يتوقف على تصوره صدق قولنا لا شيء من المحمول المتدايم
 داما بمحكوم عليه داما والى كاذب اما الملازمة فقط
 فما ذكره وما ذكره الثاني فلا يلزم من حواكم والاقرع هو
 الاول واعلم ان قولنا لاكتفا مجرد فرض صدق عنوان
 الموضوع على ذاته يوجب كذب القضايا الكلية متقوض
 بالقضايا التي محمولها مفهوم عام من المفهوم الشامل لجميع
 الاشياء الخارجية فالدينه كقولنا كل انسان شيء او
 يمكن عام الى غير ذلك من تلك المعنومات والقول بان
 المراد يوجب كذبها في الجملة فلا ما هو المقصود من ذلك
 القول وتحمل ان يكون قوله كما هو المشهور اشارة الى شأنا
 اليه من ان قوطهم لا يصدق كلياً ^{متعلق} ^{الحجب} نفس الامر ^{الطائفة}
 بما هو احر عنه فارح الى اولى المشهور ولعلقه بالاعتبار

وبيندفع لزوم كذب القضايا بالاحتج عليك ان الجواب
 الحاسم اذا كان مشتملا على ما ذكر من كون العنوان صادقا على
 الذات بحسب العرض العقلي المستلزم لكذب القضايا الكلية
 لم يكن لما ذكره من الجواب لقوله لا فانقول وحده وحده الا اذا
 قول التبحر العرض على القدير المعبر في المقدم الشرطية على
 حقيقة وكان اعتبارا مكان صدق العنوان بحسب نفس الامر
 على الذات في صدق القضايا واما ان كان اضافة الذات
 بالوصف العوائق اشارة الى ان المراد من قول التبحر العرض
 ليس ما قدمناه بل المراد به الفرض بمعنى القدير ^{هو المعبر}
 في مقدم الشرطية ولو كان المراد به ان عدم صدق العنوان على
 الذات يستلزم الاكفا مجرد الفرض العقلي الموجب لكذب
 على ما ذكره في الوجه الثاني لان ذلك مما يفهم من الجواب
 الحاسم كان الجواب عن السؤال المذكور بان المعبر في صدق
 العنوان القضايا امكان صدق على الذات بحسب نفس الامر
 لا الصدق عليها بالعقل وعدم الصدق عليها بالعقل
 يستلزم الصدق عليها بحسب الفرض العقلي الدائر عليه ^{الكذب}
 على ما مر ولا خفاء في صحة حمل الجواب المذكور على ما ذكرنا
 ليست بواجبة للوصف بها اي بالمعلومة حتى يتبين

امكان صدق العنوان المذكور على الذات في نفس الامر ^{بأنه}
على ان الضرورة بنا قضا المكنة واذا لم يكن المعلوماتية
امكن اتصاف الذات بالمعلومية نظر الى الذات نعم ينافي
المعلوماتية للذات امكان اتصافها بها اذا احدها ^{الذات}
بشرط المعلوماتية لا نق الحكم بان المعلوماتية التي يتوقف عليها ^{الحكم}
على ذات الجحول المطعما بما لا يكون واجبة لها ينافي اصل
المدعى اعني قولنا كل محكوم عليه يجب ان يكون معلوما ^{باعتبارها}
فلا يصح ان يقول صاحب تلك الدعوى بذلك ومن ^{الحجاب}
انما هو من جانبنا لانا نقول المراد بذلك الوجوب الوجبة
شرط كون المحكوم عليه محكوما عليه وليس المراد ان المحكوم
عليه يجب المعلوماتية نظر الى ذاته او في وقت كونه محكوما ^{عليه}
اما الاول فخطا واما الثاني فلان ذلك انما يكون كذلك ^{لو}
كان هذه الصفة اي كونه محكوما عليه ضرورة لذل المحكوم
عليه وموضروري البطلان فاذا قيل كل محكوم عليه ^{بأنه}
ان يكون معلوما باعتبار ما دام محكوما عليه يكون معناه
كذلك شرط كونه محكوما عليه بان كل كاتب متحرك ^{بالضربة}
مادام كاتباً وراية انه كذلك شرط الكتابة ولا راية
متحرك الاصاب بالضرورة في وقت الكتابة وان كان التبا

من تلك العبارة ذلك وانما يكون ذلك كذلك لو كان الكتاب
ضروري الثبوت لذات الكاتب في وقت وليس كذلك لا
شبهه في ان الجواب المذكور اذا كان مبني على امكان صدق
العنوان على الذات بحسب نفس الامر على ما علم من تقرير كلامه ^{فلقائل}
ان قوله يجوز تقرير الشبهة على وجه يستلزم ما هو اصل ^{الدعوى}
اعني قولنا الحكم على الشيء يتوقف على تصوره بان يكون العنوان
متبع الصدق على الذات وح لا يمكن التفتي عن الشبهة بما
حاشا على الوجه الذي قرره عليه مثل ان يؤول صدق
قولنا الحكم على الشيء يتوقف على تصوره كاذب لصدق ^{لنا}
كل ما يتبع تصوره بوجه يتبع الحكم عليه ادلاشي مما يتصوره
بوجه ما محكوم عليه والتالي كاذب والملازمة
لما ذكره وما كاذب السالي فلما ذكره من ان العنوان ادا لم صدق
على الذات بل الصدق عليها غير العرض العقلي كان القضية
كاذبه ومن مهننا المكشف لذلك انه يمكن تقرير الشبهة على وجه
لا يمكن دفعها بالجواب الذي عدمها سماعا فلا يحسن ما ذكره
في بيان اصل كونه حاسم من الشارح على ما تقدم ويمكن
ان يقال ان الحق الحاسم مبني على ما سيأتي من ان الو ^{صفة}
المذكورة وان كانت في باب الحيلة صورة لكنها حصة ^{طية}

وح لا يرد على ما هو المدعى الشبه المقررة بالقرار المذكور اذ
 صدق قولنا كل ما سمع تصوره بوجه ما سمع الحكم عليه
 صدق الوصفية المذكورة لا يتوقف على امكان صدق العن
 على الذات بل صدق محرم ورض صدق العنوان عليها على ما
 من خصه فذكره التام الا ان بقا الوصف المذكورة وان كانت
 في قوة السطوة لكن لا بد من امكان صدق العنوان على الد
 بحسب نفس الامر في مطلق الحكمة سواء كانت في قوة الشر
 او لا الا ان بقا الامكان المذكور انما يعتبر في القضايا
 الحقة لا مطلقا وانت تعلم جريان ما ذكره الجواب عن الشبهة
 بالقرار المذكور انما يجدي به بغيره لولم يكن مدار الجواب الذي
 مدحه حاسما على امكان صدق العنوان على الذات الموضع
 كما يدل عليه عبارة فذكره فان قلت المراد ما كان صدق
 العنوان على الذات بحسب نفس الامر الذي يدور عليه
 صدق القضايا اما الامكان الخاص والامكان العام
 لا يسيل الى كل منهما اما الاول فلان بعض القضايا بحيث
 تكون عنوان موضوعها ضرورة البتة لذاته فتس
 الامكان الخاص واما الى الثاني فلا يستلزامه كون القضايا
 التي يكون عنوان موضوعها لذاته مسموعة الشئ صادقة

انهم صرحوا بان الاكفا محرم صدق العنوان على الذات بحسب
 الفرض العقلي خرج القضايا الكلية عن الصدق فليس المراد
 الامكان العام المقيد بجانب الوجود فلا يشمل الاكفا
 والامكان الخاص فلا يلزم ان يكون القضايا الكلية التي
 العنوان فيها مسموعة الصدق على الذات صادقة والتفصيل ان
 للامكان العام استعمالات احد ما وسواها شاملا
 للامكان الخاص والوجوب والامتناع وثانها لا يشمل
 الا الاولين وثالثها محصور بالامكان الخاص والامتناع
 والمتسع محيط بما ذكره والمراد بالامكان في قولهم ان المعبر
 صدق القضايا امكان صدق العنوان على الذات في نفس
 الامر والاستعمال الثاني واعلم ان علم الواجب
 واجب له به وذلك يستلزم وجوب المعلومية له هو علم
 ذلك العلم الواجب للواجب به فلا يصدق كليا
 المعلومية ليست بواجبة للموصوف بها **وهو** ومن اعتبر
 العقل اي صدق العنوان على الذات بالفعل في نفس
 الامر سواء كان في الخارج او في المدنس فانها اعم من كونه
 كما يدل على ذلك **موقف** **وهو** اعتبار القضايا اي في العلم
 الحقيقية فان المعبر في الحكمة هو القضايا اي في العلم

فان المعبر في الحكمة هو القضايا التي يكون عنوانها
لذاته بالفعل **و** لصدقها الذي يكفيها كان ذلك التا
يوم ان صدق القضايا بانوط يكون العنوان صادق على
بالفعل وليس المراد يكون الامكان صادق العنوان على
الذات كافي في الصدق باحدى الوجهين المذكورين ان
مجرد ذلك كاف ومستقل في كون القضايا صادقة كيف
وذلك في الكذب اذ قد يكون ذلك متحققا في انفس
ذات الموضوع **م** نفس المحول الذي هو موجب للكذب
بل المراد به ان الصدق على الذات بالفعل اصلا **ح**
ودنا ليس بمعبر في صدق القضايا بل ما يتوقف عليه
صدق القضايا اذ ذلك الامكان الا الصدق بالفعل
منها بحث ان الاول ان قولهم ان المعبر في صدق القضايا
امكان صدق العنوان على الذات بحسب نفس الامر **ب**
في القضايا المتعارفة لا مطلقا فان الطبيعيات **و**
يكون صادقة مع اسفاهه الا ان تو مرادهم بتخصيص ذلك
الاعتبار في غير الطبيعيات والشخصيات يكون صدق
مع اسفاهه الا ان تو مرادهم بتخصيص ذلك الاعتبار **ب**
التي انه يلزم من ذلك الاعتبار ان لا يتحقق قصته يكون **ب**

يقضي الامر الشامل لجميع الاشياء الخارجية والذاتية **ب**
صدق يقضي الامر الشامل لجميع الاشياء الخارجية والذاتية **ب**
المذكور على شئ في نفس الامر **و** مع العقل حسب الذم من قدنق
اذنك راجع الى ملاحظة ذات الموضوع بعنوانه وجعله مرآة
لها ولا شك ان من قال المعبر في صدق القضايا هو امكان
صدق العنوان على الذات بحسب نفس الامر اذ ان المعبر **ب**
لا صدق العنوان عليها بالفعل بحسب نفس الامر ولم يرد ان
واجب دون ملاحظة ذات الموضوع بعنوانه بل هو ايضا **ب**
بانه لا بد من الحكم على ما صدق عليه الكل من ملاحظة **ب**
الكل وكيف ولولم ملاحظته لم يكن الحكم عليه فعليا **ب**
ليس منه ومن من قال بالامكان مع الفرض بحسب الذم **ب**
معنوا ولا خفاء في ذلك انما يتم لو كان مراد من قال ان
صدق القضية امكان صدق العنوان على الذات في نفس
الامر ان الذات ملحوظة بالعنوان نفسه واما اذا كان **ب**
ان الذات ملحوظة بالعنوان نفسه واما اذا كان مرآة
ان الذات امكان صدق العنوان عليها فلا ويرى ان
مراد من قال ان المعبر مع امكان صدق العنوان على **ب**
بالفعل بحسب الذم من اراد به ان الحكم انما هو على ذات **و**

مما شئت حرك الأصابع دأباً بصدقه الحكم فيه إنما
باعتبار رجوع ذلك القول إلى الشرطية على الوجه
الذي **حق** فإن قيل يعني أنه إن اعتبر العقل العرفي
في بعض دون بعض فظهر لك الفرق بين المقالين و
أما إذا حكم بحصول العرضي في الجميع فلا يظهر الفرق
ومدار هذا السؤال على أن العرضي الدائري يعتبر الجميع
أنما هو المعنى التقدير الذي عليه مدار الشرطية والسؤال
أنما كنا من إطلاق لفظ العرض على المعنى على معنى
التقدير وعلى ملاحظة كون الذات متصفة بالعنوان
في نفس الأمر وإذا حقق أن المراد بالعرضي في قولهم لا بد
صدق القضاء من الامكان بحسب نفس الأمر لا مع فرض
الذي فإذا اندفع ذلك السؤال ولا يخفى عليك أن المتبادر
من عبارة أن العرض بالمعنى الأول عن محقق فما نحن فيه
بالمعنى الثاني مع أنه ليس كذلك إذا العرض بالمعنى الأول
موجود في قولنا كل كاتب دأباً بمتحرك الأصابع دأباً
إن العرض بالمعنى الثاني موجود فيه لكن المعنى غير متبني
على الفطن **ولم** أحار أن الحكم عليه بهذا التقييد
قول المصنف واحد حقيقة ممكن من غير تناقض إذا لم يخلط

عن الشبهة على تقدير كون الحكم عليه في السالتي هو لا بد
إذا أخذ السالتي حقيقة فمكون هذا الجواب الجواب الذي
المصنف على تقدير كونه حقيقة إلى آخر ما ذكره وذكره واعلم
الجواب الذي عد محاسباً باعتبار جعل قولنا كل مجرّم
دأباً يمتنع الحكم عليه جملة صورة شرطية في الحقيقة
على ما حققه وذكره واحد السالتي حقيقة على ما دار عليه
جواب المصنف ليس على كون ذلك في معنى الشرطية لأن القضية
الحقيقية وإن فصلت في صورة الشرطية لكن المراد بها
التعميم للأفراد المحققة والمقدرة على ما قيل لا أن تلك
القضية في المعنى الشرطية وكيفية الحكم بأن كل قضية
كون ثبوت الجرم فيها مشروطاً بانضمام ذلك الوصف
لعنوانه مما لا نقوله به عاقل وإنما كون الحقيقة وصف الشرطية
بعضي أن لا يكون مدارها على إمكان انضمام الدأب
بالعنوان مع أنه قد حقق أنها مشروطة بذلك وإنما
بأن الحقيقة أو كائنات لا معنى الشرطية لم يقض إمكان
الاتصاف بالعنوان إذا الشرطية معقد من مقدم
وبالكل ذلك وإذا كان الأمر على ما عرفت لم يصح الحكم
بأن الجواب الخامس بعينه حوار المصنف الذي دار على كون الدأب

حقيقيا على ما حققه وقد عرفت فيما سبق ما يتعلق بذلك
 ومن لا يخفى ان جواب المسألة ليس ما ذكره بل منع الملازمة
 تقدير كون الثاني خارجيا ومنع بطالي على تقدير كونه حقيقيا
 فالمراد ان هذا الجواب الحاسم هو جواب المسألة على تقدير
 التالي حقيقيا لا ان تلك جوابه على كل من العديدين **و**
 سواء كانت واقعة قد مر ان ذات المجهول المطعنة
 بالمجولية فكيف يصح المجولية المطعنة ان مدارا
 الحكم على المجهول المطعنة انما هو على فرض المجولية مع قطع
 عن وقوعها وذلك لا يقتضي وقوع المجولية المطعنة على
 ما حكم بعدم وقوعه سواء المجولية المطعنة الداية على ما
 هو **و** يقرر التمسك بالمجولية المطعنة على ما هو اللازم **و**
و كما اسرنا اليه حسب بيانا اندفاع جواب المسألة عن الشبهة
 بغير التمسك بان حصول جواب المسألة منع الانعكاس الذي
 يهيئ به الملازمة في بقر الشبهة على الوجه الذي سبق الى
 آخر ما قلنا من انك قد سمعت ان اللازم وجه للقول بان
 المسألة مندفع عن الشبهة المذكورة على بغير التمسك مع ان
 القول بان الجواب الحاسم بعينه هو جواب المسألة وما ذكره
 مدبره بان ذلك الاندفاع انما هو على تقدير كون الثاني

خارجيا والحكم بالاتحاد انما هو على تقدير كون الثاني حقيقيا
 انما يصح لو كان ما ذكره جوابين وليس كذلك واعلم
 ان الجواب الحاسم على ما حققه مدبره ان المسألة من ذلك الجواب
 ان منشأ الحكم امتناع عليه المجولية المطعنة اي منشأ
 المجولية المطعنة الفرض وهذا التكليف ليس ابعده
 التكليفات التي التزم في تيمم ذلك الجواب على ما عرفت
 من انك وانت تعلم ان الحكم بالاتحاد من جواب المسألة
 الجواب الحاسم لا يمتد الا بعد التكليف الذي التزمه مدبره
 على ما عرفت **و** واللازم منه قد توطن من هذا
 الكلام ان مدار الجواب الأسهل على منع الملازمة
 الا لا يتم ان اللازم من الاستدعاء المذكورة ما ذكره
 الفقرات المختلفة ليرد ما اورد عليه بل اللازم من ذلك
 كل ما هو مجهول بط شخص تمتنع منه الحكم عليه وذلك **و**
 ليس باطل بالبريد في كون المحكوم عليه مجهولا
 او معلوما لاننا نحار ان المحكوم عليه فيه معلوم ولا
 منافاه من كون معلوما لنا ومن كونه مجهولا لذلك
 الشخص ولا يخفى عليك ان المراد اذا كان ما هو الظاهر
 من ما ذكره مدبره جوابا عنه بل الجواب عنه على ذلك

اما لم اخصار لازم الاستدعاء المذكور فيما ذكر بل
 لو ازم آخر علم ما علم من التقررات فان بعض القيود فيها مانع
 عن كون جوابا كالاطلاق المستعمل في المعنى الثاني الذي
 ذكره قدس سره قد توهم معنى الجواب الاسهل ان المراد بل لازم
 ذلك الاستدعاء ان كل مجهول مطا لشخص متع منه الحكم عليه
 ولم يرد ان اللازم ليس ما ذكر في تلك التقديرات بل اراد
 ان مودى لازم الاستدعاء المذكور ذلك وهو من ههنا
 فلي سنا يصح ان الجواب عما ذكره قدس سره اذ قيد الاطلاق
 بمعنى الذي ذكره مانع عن ان يراد بل لازم الاستدعاء
 ذلك اللازم ويطنى ان الاولى في الجواب ان يقول ان ارد
 بقولكم ان اللازم منه كل ما هو مجهول مطا لشخص متع
 الحكم عليه ان لازم ذلك الاستدعاء متع فيه فلا
 ذلك فان له لازما اخر يعبر به قيد لا يصح منه ذلك الجواب
 وان اردتم به ان معنى لازم ذلك فكذلك ثم اذ اللازم
 الذي هو لا شيء من المجهول المطا دائما بمحكوم عليه
 مسمع ان يراد به ذلك اذ قيد الاطلاق بالمعنى
 الاول الذي فصلناه مانع عن ان يراد به ما ذكره **في** **معناه**
 فيه ان ما ذكر ليس معنى المجهول المطا لغيره ولا **اصطلاح**

فكن

فكيف تو ان معناه ذلك ولعله قد سره اراد ان المجهول
 المطا اذ قصد به ما لم يتصوره شخص من الاشخاص
 من الوجوه لازم لذلك الاستدعاء بمعنى ان الحكم
 على الشيء اذا استدعى تصوره لزوم امتناع الحكم على
 ما هو مجهول مطا واريد بذلك المعنى وليس المقصود
 هو المتبادر من العبارة ان ذلك المعنى معنى لغوي
 اصطلاحى واحكام الله على الاتمام
 قد تم تحريره في خامس والعشرين شوال

سنة ست وسبعين

وتسعة الهجرية

به اراستد
اريد

بسم الله الرحمن الرحيم يقيني بالله يقيني

الجرم بعدم معارض عقلي اى في العقليات على
ما يقتضيه مساق الكلام ولا يخفى عليك ان الاولى ان
يقول المصنعي على ان من القرينة المذكورة مدخل في ذلك
ومما لا يمكن الجرم باحد طرفيه بدون الضية المقابلة
العبارة الحده ان يقول مصنعي على ان يكون للقرينة المذكورة
في ذلك لا وما لا يعقل الى ان لا عبارة المصنعي في ان
المذكورة مراد في كونها مؤثرة في الجرم ما سفا المعارض العقلي
العقليات بعد كونها مؤثرة في الجرم اسفا الاحتمالات
التي يستلزم كون مراد القائل المنقول عنه متعينا وان
ان كون مراد القائل المنقول عنه معناه يستلزم الجرم ما
المعارض ولا يلزم كدبه ومن هنا يتضح ان قول المصنعي بعد
لا بد من العلم بعدم المعارض العقلي منطوقه اذ
المنقول عنه محقق بمرس واذا الحق مراده مما نقل من
وجب اسفا ما يعارض ذلك ولا يلزم خلافه ما حقي
بالبرهان وفي قول الشارح واما عدم المعارض العقلي
اشارة بيته الى ذلك فطرا ان قوله نعم الرحمن على العرش
استوى

الفهرست
 من کتب خطی
 در کتبخانه
 مجلس شورای
 اسلامی
 تهران
 ۱۳۵۷

فیضہ کہ کلام القیادت فیما ان کن
مراد القائل المقبول عنہ مسنیانی
الشرعیات صح

کے ہر

كذلك واذا وجد ذلك لزم منه ذلك الجواز ولقد اورد
يقول في هذا المقام ان المراد حوار المتع في العقليات
كان حوار المتع بالذات منع اطرا في كل على وان
كان المراد حوار المتع بالغير او جواز المتع مطلقا فلا يجد
طائلا اذ الامكان الذي حصل كون القرينة المذكورة
مفيدة لانها المعارض في الشرعات دارا على
ذلك الحوار قائل وقد توكلنا كان الشرع مما لا يسيل للعقل
الذي اثباتا ونفيها لم يوجد هناك ما يعارضه عقلا
والا لكان للعقل الذي سبيل ولا حاجة الى بناء انفاء
المعارض العقلي في الشرع على القرينة المذكورة وهذا
العقل فانه لما كان للعقل سبيل اثباتا ونفيها احتمل
ما يعارضه عقلا وهذا ما قد **نور** المراد بالشرع
امور جرم العقل بامكانها او هذا المعنى هو الذي جعل
الله اول الطالب للثبوت حيث قال والطالب للثبوت اقسا
احد ما يمكن ان يقال في ذلك لا يمكن انشاء الا بالنقل
صريح به الله هناك قائل هذا الطلب لا يمكن اثباته الا
بالنقل كذلك الامر منها ومنها الجاث الاول انه لا يمكن
ذلك بالطريق الصفية او الالهام كاحصل في ذلك

الا ان يكون المراد اثباتها على الغير والثاني انهم صرحوا
اعلى العلوم الشرعية علم الكلام وذلك يقضي كونه
شرعيا مع ان قوله الشارح والمراد بالشرعيات امور حكم
يفيد كونه غير شرعي اذ كثر المسائل الكلام كثر ثلثا
ووحدة وقدمه وعرف ذلك بالعقل سبيل الى القلم
شرعيا على ما ذكره الا ان محل يقال المراد بالشرع هنا غير
ما وقع في قوطم الكلام اعلى العلوم الشرعية او
الكلام على التغليب الثالث ان ما ذكره الشارح يقضي
ان يكون كثر ما ليس شرعيا كالموسى الغراب على نارة الا
شرعيا ويمكن ان يوافق المراد ليس يعرف الشرع ما ذكره
المقصود ان الشرع لا بد ان يكون كذلك وذلك لا يقضي
كون كل امر كذلك شرعيا وذلك **لزم** ربما يحصل الجزم
لما ان المظنه سالبة كلمة اعلى لا شئ من الاحكام العقلية
مستفاد من الادلة النقلة على وجه القسوس لفظ
ربما موقها اذ يفيد كون الجزم بعدم المعارف العقلية
حاصلا في بعض المواد العقلية وذلك قادح في ما
المقصود منها ويمكن ان يوافق المراد ان عدم حصول الجزم
انما هو في بعض الاوقات دون بعض لا في بعض الموا

دون بعض وذلك لاسل في المقصود وقد يقال انما ذكره
الشارح من الفرق يود الى احدا الامر من المستحيلين وقوع
من الصادق والصدق بالمعجزة او حوار وقوع المستحلات ولا
ثمة ان ذلك انما يلزم على تقدير وقوع دليل يقضي كون
حكما عقلا لا مطلقا ولا مرتبة في وقوعه والتحقيق ان الاحكام
العقلية التي حكم كحور كونها من المستغاث كالتفتن بها بوا
قطعة مقدمات معلومة مدته او نظر كما ذكره الشارح
لا يثير لذلك الجواز كونها متيقن بها بسبب قطعية تلك
المقدمات كذلك يتيقن تلك الاحكام بواسطة قطع
الفاعل المقول عنه بالمعجزة في كل ما نقل عنه بعد ان
مراده متعينا والقول بان ذلك الجواز مع كون مراده
بالقرينة وغير ما مدفوع بان ذلك الجواز لا يثير له في
اي معين من القرينة وغير ما كما لا يثير لذلك الجواز
كون المقدمات القطعية سببا للعلم اليقيني بالحكم
العقلي فتعقل واعلم ان تردد المص منها في افادة الد
القلي معنا في العقليات شاذ في حزمه فيما سبق ان القسم
الثالث من المطالب يمكن اثباته بالعقل والمقل اذ ذلك القسم
من الاحكام العقلية المرادة منها العلم الا ان يوافق المراد

فما سبق من الاثبات مطلقا سواء كان على وجه العقل
ضابطة الدليل اما عقلي او نقلي على ما ذكره الله
والحكم اما شرعي او عقلي والدليل العقلي لا يقيد اليقين²
الشرعي بل لا يسيل الى العقل اليه على ما ذكره الساج
فافادة الدليل العقلي اليقين ليس الا في الحكم العقلي
افادة الدليل النقلي يقينا في الحكم الشرعي والعقلي
على ما ذكره الله وقد سمعت ما يتعلق بذلك تمت

الرسالة السعيدة السعودية المتطفة

بحمد الله الدليل العقلي اليقين

في المواقف في

٩٢٤
س

بسم الله الرحمن الرحيم يقيني بالله يقيني
لزم فلا اسات اي فلا لزم اسات النظر بالنظر^١
الكله شتم على افادة النظر المفديا بما اذ من خريبات
موضوع فلا الكليته فافادتها ياها يستلزم افادة ذلك النظر
النظر ان قولم على قدر النظر يحتاج الى نظري في العلم
وفلا انما يصور بعد العلم بدلا القول اي بالكلية القالة^٢
كل نظري صحيح يفيد العلم لزم اثبات النظر اي اثبات افادة
كل نظري صحيح بافاده كل نظري صحيح اعني اثبات الكليته بالكلية ولا يشترط^٣
لزم موقف الشيء على نفسه من لزوم اثبات النظر بالنظر في
لزم الدور منه على التقدير الثاني وانت اذا اسعيت النظر في الجواب
الذي حققه الله بقوله وحقيقته المحققت انه لا يندفع به السؤال^٤
قدر احتياار النظر اذا بني لزوم اثبات النظر النظر على التقدير^٥
بل الملايم على ذلك التقدير منع لزوم اثبات النظر بالنظر لتسلم^٦
ومنع كونه ساقضا بل يقول لادخل بعض ما ذكره الله في الجواب
على بعد رسال الروم اثبات النظر بالنظر على الوجه الاول اعني^٧
كون الشخصية ضرورة كما ينكشف كل ذلك اذا بلغ التوبة^٨
الله بعد الى ما يتقلف بدلا الحصص واعلم ان ما ذكرته^٩
اذا كان دعوى من ادعى الافادة للعلم انها يقينية واما اد^{١٠}

باني دته وهو المقصود اثبات النظر بالنظر لا ياتي
النظر على العبارة ويمكن ان يقال في بيان
ص

اذا افاد النظر بالكلية فافادته على قدر
ظنيها فافادته الى الجواب العبد لله
الخصر صغر من ذلك الكليته بان
ينظر بعد النظر صحيح وكل ما هو عليه

في العباد من من انك
عقلك اوم اوم اوم على تقدير
لانه الكليته يمكن ان يكون

لو ادعى لزوم اثبات النظر الى غير النهاية
على ذلك التقدير لم يكن
ذلك التقدير

انها طينة فلا على الوجه الذي يقال من جانب المنكرين على
 ما سياتي والظاهر انهم ادعوا اليقين فيرد ما اورد **رو**
 المدعي الى الاشبهه في ان علم الساطر بافاده العلم اذا كان لازما
 لما يلحق الى ما ذكره من التحمل اذا انفاء اللادخ ملزوم لانفقاء
 الملزوم الا ان في لزومه محتا سينكشف الحالفه **رو**
 كل النظر يعرف الطريقه كونه كذا وذا ليس بمقصود **لك**
 الافادة مستنده الى الاستعمال **رو** ففي كل الطريقه انما
 يخرج في هذا النفي اي سلبا كليا على ما هو مطلوب المنكرين
 لزوم الساقص باعتبار السلب الكلي المستفاد من افاده ^{النظر}
 الخفي المذكور واعتبار الاحجاب الخفي اذا المفروض انما
 ظهر في المذكور واعتبار تلك السالبة الكلية ^{باعتبار}
 افادته وعدم افادته في ضمن تلك السالبة ولا شك
 هذا الساقص باعتبار احكام الافادة وسلبها ^{لك}
 الساقص باعتبار المعلوماتية واللامعلوماتية فالاعتبار
 متعارف وان تعلم ان ترك التعريف اتم منها اولى
 لفظ كل على قدر ان يفيد ما افادته اذا دخلت على المنكر
 المقام منها رفع الاحجاب الكلي والمقصود السلب الكلي
 انه تسامح ببناء على ظهور المراد فيها **رو** اي قضية ^{شخصية}

هذا التفسير وان افصاه قول الله وقد يكون المشقة ضرو
 ومع ذلك لا يلزم قوله انما امت القضية الكلية لكن
 فيه من وجهين الاول ان تلك القضية التي موضوعها ^{النظر}
 الذي عبر عنه بعبارةتين ومحولها الافادة للعلم ملكا ^{على}
 ما افاده الشارح بقوله ثم ان حكمنا الآو من اليقين ان السبب
 لتلك النظر الذي هو موضوع تلك القضية الشخصية لا يفيد
 الثاني ان افاده النظر لما افاده لا يكون ملحوظا بالذات حال
 الاكتساب بل بالتبع والمحول وجب كونه ملحوظا بالذات فكيف ^{سيعقد}
 الحكم من الافادة المذكورة ومن النظر المقصد لتلك الكلية ^{وانت}
 تعلم بافادة النظر لتلك الكلية اذا لم يحقق حال اكتسابها
 منه لم يلزم ما اورد على بقدر النظره اذ مداره على ^{محقق}
 ذلك العلم في تلك الحالة كما لا يخفى على المتأمل في لزوم اثبات
 النظر بالنظر على بقدر النظره قد يقال ان افاده ^{النظر}
 وان لم يكن ملحوظا بالذات حال رتب المقدمات لكن لا بد لنا ^{ظري}
 من العلم سلب الافادة ليطمين النفس من الطلب وهذا ^{الاعتناء}
 لهذا العلم مدخل في اثبات المطلوب فيظهر بما قرناه ^{وجه}
 انعقاد القضية الشخصية المذكورة ووجوب اثبات القضية ^{الكلمية}
 بالقضية الشخصية على ما يدل عليه قوله انما اثبت ^{الكلمة}

ليس بآية ان قوله انما اثبت
 في قوله العلم سلب الكلية على ذلك
 القضية وما ذكره لا ينبغي
 ذكره من
 الا

فانكف بالعلمنا على حال الحق الذي وعزنا اليه بقولنا
 في سبق الان في ارفقه كما سينكشف الحال والحج ان العلم ^{لصية}
 الكلية اعني الذي وقع التردية بالضرورة والطريق ليس ^{على}
 الساطر بافاده نظره حال الاكتساب منه كيف والعلم ^{ال}
 هو العلم الذي لا بد منه لانقطاع الطلب بجلوه العلم
 الاول فان لا يتعلق بذلك وما يتعلق بهذا المقام ان يعلم
 ان حل قوله بمشخصه على جهة شخصية مع ما اقتضى حلها ^{على}
 بقدر شخصيه وبيود دلالة المذكور وما سبق وان ^{الحجة}
 المثبتة لا يكون الا شخصية فان التقيد صامح لحلولها
 على قضية شخصية فان القضية المثبتة يكون شخصية
 وغير شخصية ثم لا يرد على مصدر الحل على الوجه ما يرد على تقدير
 الحل على القضية من ان الاثبات لا يكون بالقضية ^{المذكورة}
 بل بما وقع موضوع لها من النظر المعبر بعبارته ^{الا} ولا يكون
 بالحجة من حل تلك العبارة على الحجة الشخصية وحلولها ^{له}
 فيما سياتي وقد كون الشخص ^{المشخصة} حذف المضاف على حكم القضية
 اي حكم القضية المشخصة قد يكون ضرورة دون حكم القضية
 الكلية فقد اخرج الكلام عن النظم الطبيعي مع كونه
 عليه بعض ما يرد على حلها على القضية الشخصية وانه لا فائدة

في تقدير ذلك المضاف اذا ما صدق معه تحقيق ^{الشيء}
 في ذلك الاحتمال عن كون القضية الشخصية المذكورة ^{شخصية}
 للكل الكلية فقامل ^{نظرة} مدسة يوم كون الصغرى ^{نظرة}
 فينا في قوله وبالحمله معنا صنفان بديتين ان اذ المراد بهما ^{ما يدور}
 عليه الاستدلال من المقديتين سواء كان في التفسير ^{ال}
 او الثاني لان يكون مدار الفرق بقوله لاشبهه فيها ^{نظرة}
 ثم ان حكمنا شروع في سان ضرورة ملل القضية الشخصية ^{بأن}
 موضوعها اعني النظر المذكور بعبارتين ومجولها الذي هو ^{افادة}
 تلك الكلية التي هي الدعوى ولا شك ان اثبات النظر
 بالطريقا موما عسا رمد القضية على كلا التقديرين ^{كوزن}
 في سان للزوم على تقدير النظر فادراكات ضرورية يلزم ^{اثبات}
 افادة النظر بافاده النظر ولكن لا يلزم منه ما حصل ^{ولا}
 خفاء في ان ذلك لا يظ على تقدير ان يبنى لزوم الاثبات ^{الوجه}
 الاول من الوجهين المذكورين في سان الملازمة واما ^{الملازمة}
 على الوجه الثاني منها على ما تقدم فالحق على تقدير ضرورة ^ر
 ثللا القضية الشخصية منع لزوم اثبات النظر ^{بالنظر}
 لا يحتاج في اثبات ثللا القضية الى ثللا الكلية اذ منقضا
 الاحتياج كون القضية الشخصية المذكورة نظرية ^{لما}
 ثبت كونها ضرورة انقطع عرق الاحتياج اليها فلا ^{يلزم}

اثبات الكلمة بالكلمة وهذا هو المعنى الموعود فيها بقولنا
 كما ينكشف كل ذلك الا لم نقول بكون تلك القضية الشخصية
 ضرورة في الجواب اذ اني لزوم اثبات النظر بالنظر على التقدير
 الاول بل الجواب على ذلك التقدير داير على ملاحظة موضوع
 تلك الشخصية نظرية يحصل الجواب على التقدير الاول باعتبار
 ذلك الاجمال والتفصيل **و** ذات المخصوصة الطان من اكرافا
 النظر الصحيح العلم اكرافا مطلقا سواء كان معنونا بعنوان كلي
 او لا متصورا بذاته المخصوصة او لا فلا يجدى حوار كون الحكم
 شئ نظرها اذا عتقون بعنوان وكون ذلك الحكم له بداهة
 اذ انظر اليه من حيث ذاته المخصوصة او من جهة اخرى معياره
 العنوان الذي هو منشأ النظرية بتمامه ولا يكون تصور
 من حيث فرد مثل ان يقال هذا النظر الواقع في ما بين المقد
 يفيد العلم بتلك الكلمة **و** فان قلت بعد بيان ان لزوم
 اثبات النظر بالنظر على التقدير الاول من التقديرين المذكورين
 في بيانه **و** اثبت به الثاني على عكس ما قيل في توجيه السك
 بالقياس الى كراه **و** انما يظهر ينكشف ذلك من التقرر
 المذكورين في سائر لزوم اثبات النظر بالنظر على ما تقدم في
 البحث **و** هو القسم اذا تعرض افادة النظر الصحيح العلم في
 اعني قولنا بعض النظر الصحيح يفيد العلم بالنظر الذي يفيد

اجمالا يفيد كايده عليه حارة له
 فان قد لا سكر بل لو كان تلك الشخصية

على تقدير النظرية وجب كونه من ذلك البعض ليفيد اياه **و**
 لا بد من نظر كذلك اذ هو مفروض النظرية ومكدا الى غير النهاية
 ان اللازم على تقدير ان يكون المدعى جزئيا احدا الامور الشد
 القه ووقوف الشئ على نفسه والدور اذا كان نظريا **و** الجواب عنها
 فيه ان النظر المفيد للدعوى الجزئية على تقدير حوار الاستدلال
 ان كان ماحكم بافاضة العلم كان نظرية وضيا يستلزم نظرية
 دلد النظر وان لم يكن منه لم يفيد العلم بافاضة العلم الا ان
 ان يقال بحار الاول من شئ التزديد ويقال مثل ما قيل
 الجواب عن سوال الدعوى الكلية على تقدير النظرية فذكر
و قد قرنا يمكن ان توار فيه اشارة الى الاغنى عن
 الامام بان ما ذكرتم يفيد العلم بالكلية فلا وجه لاجل
 الجزئية واعلم ان الامام اما ان يرد قوله بعض النظر
 العلم بالكلمة فلا وجه لان يدعي بعض النظر مطلقا او يرد
 النظر الصحيح في القطعيات الى اخر ما قاله الامدى ولا منافاة
 بعدد الاول من كلام الامام وكلام الامادى وعلى الثاني
 للمعرض للبعض دون البعض فلما اراد به الاول الا ان الامدى
 ساق الكلام على وجه يفيد فائدة كثره حصول الضابطية
 الامام ولذا حكم بقوله جدوى ما حاربه **و** المعنى
 المعنوية المتعلقة اثبات النظر بالنظر الموافق **و**
 جوارا ارتدادا ربيد

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك اللهم يا من تراه على عظمة الوم من التعريف
التحديا وقدس كلام القدم الذي هو فصل الخطاب عن
المنع والناييد صل على من لم يتصور مثله لعسر المعاني عن
بلا شريك وتعتيد وعلى مصدقه في دعوى النبوه و
رسومه في التمجيد والتعبد ربنا اصعب علينا قطرات
اليقين من حجاب فيض وعنايتك تزل عن نفوسنا كدورات
والجالات وافض علينا انوار عين اليقين من تحليات ذاتك
صفائك تدفع عن قلوبنا ظلمات الشكوك والشبهات المطفد
جودك يا مفيض الخيرات وواهب العطايا **وعبد**
فاني اظنك ايها الخايف لتحديد حقيقة العلم كما واران كما
المستكشف
المستقص فاستمع لما نسلو عليك من حقوق تعرفه المشهورين
بمعنى الاحتمال النقض فاقول - متوكلا على الله وموكلين
نع النقض
اعلم ان من عرف العلم بانه صفة بوجوب عسر الاحتمال النقض اراد
بالمعنى محل الصفة الذي هو العالم به لشيء متعلق به الصدق
فان العسر لا يتصور الا قايما بموصوف متعلقا بشي ولا بد منها
ان يعتبر موصوف محل الصفة احترازا عن افادة العلم للغير
التعريف ان العلم صفة قايمة محل متعلقة بشي بوجوب كون
المحل غير المتعلق على وجه لا يحتمل النقض واحتراز بقوله لا

المعنى

المعنى عن التصديقات العرفية والصورات المتعلقة
بالنسب التامة الجبرية اعني ادراك وقوع النسب او وقوعها بلا
وقول كما في الشك والوم فالترقيق انما يتناول التصديقا
القيضة والصورات المتعلقة بغير النسب التامة الجبرية ثم
العبارة تحمل وجوها لان ضمير تحمل على صيغة التذكير اما ان
يرجع الى التمس او الى المتعلق او الى المحل وعلى كل من القائل
المتى فاما ان يراد بالصق بعض المعنى او نقيض المتعلق او
المحل او بعض الصفة فحصل من ضرب النسب في الاربع اشياء
عشر احتمالا عقليا لكما ذكرنا منه منها وتربى اليها
مطلانا فقره وابقه التوفيق الاحمال الاول ان يراد بعدم احتمال
المعنى عدم احتمال المتعلق لبعض نفسه عند ذلك المحل المميز
الحال ولا في المال وهذا يقتضي على القسم الثاني من العلم لان
النسب التامة الجبرية من معلقا الصور لا تقص له فيصح انه لا يحتمل
النقض وعلى القسم الاول انه لان متعلق التصديق القيني وهو
النسبة مثلا وان كان له نقيض لكن لا يجوز العقل ان يكون الوا
نقيضه لاحتمال كمال الظن والشك والوم ولا تلاك في الحمل
والتعليد فلا يحتمل نقيضه عند المدرك بوجه الوجه الاحتمال
الثاني ان يراد بعدم احتمال المقدم لبعض الصفة مراد بالمتعلق

المتعلق به

انما نعلم من العلم ما يقار
الوجه الى الصفة
مرة اخرى

صدق

القسم الأول المصور كما في التوجيه الأول وفي القسم الثاني
 الحكمة التي هي مورد الاحباب والسلب دون الوقوع واللا
 فلا المصور في القسم الأول لا يحمل بيقين صورة الذئبية كالأحتمال
 نفسه لا كالأحتمال لا يفيض بصورة انه والنسبة الحكمة في
 اليقيني الموجبة لأحتمال عند المدرك السلب وفي السالبة
 بوجه من الوجوه بخلاف غير ما من الصدقات والقصورات المتعلقة
 بالنسبة الباطنة الجزئية واما الوقوع الذي هو متعلق بالاحتمال
 فلا يحمل السلب اعني ادراك اللا ووقوع في شيء من الصدقات
 اللا ووقوع لأحتمال الاحباب ومواد الال الوقوع في شيء منها نعم ادراك
 الوقوع يحمل ادراك اللا ووقوع وبالعكس في غير اليقيني
 احتمال ان يزول احد ما من النفس وحصل بدله الآخر لكنه هو
 آخر ويصح تفصيله وفي سبيلين التوجيهين فظهر من وجوه الاو
 انه يلزم على كل منهما صدق التعريف على الصور السامع
 بان النسبة واقعة في مادة اليقين اما على الاول فلا
 لا يحمل عند العقل بيقين نفسه لكونه يقينيا واما على الثاني
 فلا ذلك المتعلق لا يحمل بيقين تلك الصفة لأن تصور السامع
 لا يفيض له مع ان ذلك الصور ليس يعلم الوقوع ولا يلزم
 العلم بصورة الشك انه ويمكن دفعه عن الاول بان المراد

الاحتمال باعتبار من الصفه وحسب هذا التفسير يخرج
 ذلك الصور عن التعريف لان عدم احتمال متعلقه لليقين
 انما هو باعتبار صفه اخرى وحسب تمييز آخر الذي ان يلزم
 زينة التوجيهين صدق التعريف على الحمل المركب السلب
 المستند الى دليل جلي لا ينك عن النفس اصلا فاما
 عن اليقين لا بعد مطابقة الواقع ولا يثير له في قوة
 وضعه فكما ان العلم اليقيني لا يحمل بيقين عند المدرك
 لاحتمال الحزنه ولا مالا لاستاده الى موجب فكذلك هذا
 الجمل واما جعل الاحتمال المعنى في التعريف من الاحتمال
 الامر والاحتمال بالنظر الى المدرك والحكم بان متعلق الحمل
 لليقين بحسب نفس الامر وان لم يحمله النظر الى المدرك في
 المواد ففيه بحث اما اذا اعتبر احتمال الصفة المتعلقة
 به اعني الحمل فلا ان احتمال النسبة في الموجبة الكادبة
 في نفس الامر ان اريد به احتمالها للا تصاف بمضمون السلب
 نفس الامر اعني اللا ووقوع فلا معنى له لأن الاضافه
 في نفس الامر ان اريد به احتمالها للا تصاف بمضمون السلب
 قطعا لانه محتمل وان اريد احتمالها في نفس الامر للمقارنة بادراك
 اللا ووقوع فهو مشترك معه وبين العلم اليقيني في النسبة

في الموجبة القيدية انصاحه لان يتعلق به السلب
 شخص آخر ومن ذلك الشخص ابتداء بل الاحاب واجتيد
 السلب كونه من ذلك الشخص بعد حصول الاجاب فلا تم حقيقة
 البعض من الحمل فان قيل متعلق الحمل في المادة المذكورة و
 تحمل البعض عند الدرك بالشخص لكن تحمل بالفرع كحالات
 القيني والاحمال المعنى في التعريفات من الشخص والنوع فلا
 يدخل ذلك الحمل فيه قلنا نعم الاحمال المعنى في
 الاحمال بالنوع يستلزم خروج التصورات عن التعريف
 متعلق نوع التصور بحمل البعض في مادة الشك وحيث
 كلام سفلق هذا المقام الثالث ان الاعتقاد الجازم
 المطابق للواقع المسند الى دليل قطعي اعني المعنى محو
 نظر على محله الانسان فيزول عن النفس وتذلل النفس
 عنه وعن مقدماته بالكلمة ارمه متطاولة اذا
 اليه ترددت فيه الى ان يقينه بالنظر فيعلق بحمل
 عند الدرك ما لا فلا يصدق عليه التعريف على
 من النوحين مع انه من افراد المعرف والقول بان القيني
 لا حوزان يطر على موضوعه النسيان مع انه خروج عن الانشا
 اذا العلم القيني كسائر الكيفيات المعنوية ينبغي ان ينقسم

غير يمكن عن المبدأ القديم الابعاد لروم النفس موجباً
 ذلك القديم او محتمل الا ان ذلك القديم وحده اما كاف
 ذلك الحادث او مومع ضميمه قديم اي الى كاف فيه او
 ضميمه يتجدد والا لان يستلزم ما قدم ذلك الحادث
 خلف العلول عن علمه الكافه وقدم ذلك الحادث فلا
 المفروض مع ان يكون المورث في ذلك الحادث ذلك
 مع انضمام يتجدد اخر فعلى الكلام الى ذلك المتجدد فيقول
 المورث فيه اما القديم الذي فرض استناد ذلك المتجدد
 وحده او مع انضمام ان الى او قديم آخر على احد الوجهين او
 مع انضمام متحد ثالث او حادث آخر والا لان يقسمه
 خلاف المفروض فتبين ان يكون المورث في المتجدد ثالثاً
 القديمين مع المتجدد الثالث او الى موثر ذلك الحادث
 هذا القياس الى غير النهاية فيلزم من ذلك ترتيب المتجددات
 غير متساوية سوف للاحق منها على السابقتها وليس هذا التسريح
 لان تلك الوسايط الغير المتساوية من العلول المفروضة
 المورث القديم محوران كون معاداة مع جواز كونها باسرها
 وجواز كون بعضها وجوديا وبعضها عدسياً هذا اخر ما اردنا
 في مدح الرسالة والمحمدية على السوف للاثام والصورة على بوردية على

او الحادث الا وهو مكنة ينقل الكلام
 موثر ذلك المتجدد الثالث

ومح النوع عر خوره ٢٨/٨٨

الماكر مرسته ٩٧

مارسد

لا يقال ان كل من القيص من اخلا في عس الاخر لا يلزم ان يخرج بعض القيصين عنهما حتى يكون مادة الاجتماع بين القيصين كما ان يكون بعض احد مما داخل في الاخر غير عكس لاننا نقول اذا دخل بعض احد الطرفين في الاخر فلا محالة يدخل بعض الاخر في عين ذلك الطرف لو خرج بعض القيص عن عينه لكان داخل في بعضه داخل في عس الاخر كيف واما الامر ان اللذان بينهما تباين كلي فلا محالة يخرج عن كل منهما ما لا يخرج عن الاخر فتباين بعضا مما فيه واما ان يكون امرا لكل منهما باسرها داخله في عس الاخر كما اذا كان المتباينان بعضين او لها او مختلفين فلا يصدق شي من نقيضهما على قيا يصدق عليه بعض الاخر لصدق العس على جميع افراد البعض فمساو البعض تباينا كليا واما ان لا يكون بعض كل منهما تامة داخل في عس الاخر كما اذا كان المتباينان كل منهما اخص من نقض الاخر كالانسان والفرس فلا محالة مناك بعض خارج عن المساسين فجمع بعضا مما فتحق مادة الاجتماع بعد حقوق مادة الافراق في الكل لا نقول تامل والله تعالى اعلم تمت في ٨٧



هذا هو الكتاب الذي كان في يد الامير...

لا يقال ان كل من القيص من اخلا في عس الاخر لا يلزم ان يخرج بعض القيصين عنهما حتى يكون مادة الاجتماع بين القيصين كما ان يكون بعض احد مما داخل في الاخر غير عكس لاننا نقول اذا دخل بعض احد الطرفين في الاخر فلا محالة يدخل بعض الاخر في عين ذلك الطرف لو خرج بعض القيص عن عينه لكان داخل في بعضه داخل في عس الاخر كيف واما الامر ان اللذان بينهما تباين كلي فلا محالة يخرج عن كل منهما ما لا يخرج عن الاخر فتباين بعضا مما فيه واما ان يكون امرا لكل منهما باسرها داخله في عس الاخر كما اذا كان المتباينان بعضين او لها او مختلفين فلا يصدق شي من نقيضهما على قيا يصدق عليه بعض الاخر لصدق العس على جميع افراد البعض فمساو البعض تباينا كليا واما ان لا يكون بعض كل منهما تامة داخل في عس الاخر كما اذا كان المتباينان كل منهما اخص من نقض الاخر كالانسان والفرس فلا محالة مناك بعض خارج عن المساسين فجمع بعضا مما فتحق مادة الاجتماع بعد حقوق مادة الافراق في الكل لا نقول تامل والله تعالى اعلم تمت في ٨٧

والقول

لا يقال ان كل من القيص من اخلا في عس الاخر لا يلزم ان يخرج بعض القيصين عنهما حتى يكون مادة الاجتماع بين القيصين كما ان يكون بعض احد مما داخل في الاخر غير عكس لاننا نقول اذا دخل بعض احد الطرفين في الاخر فلا محالة يدخل بعض الاخر في عين ذلك الطرف لو خرج بعض القيص عن عينه لكان داخل في بعضه داخل في عس الاخر كيف واما الامر ان اللذان بينهما تباين كلي فلا محالة يخرج عن كل منهما ما لا يخرج عن الاخر فتباين بعضا مما فيه واما ان يكون امرا لكل منهما باسرها داخله في عس الاخر كما اذا كان المتباينان بعضين او لها او مختلفين فلا يصدق شي من نقيضهما على قيا يصدق عليه بعض الاخر لصدق العس على جميع افراد البعض فمساو البعض تباينا كليا واما ان لا يكون بعض كل منهما تامة داخل في عس الاخر كما اذا كان المتباينان كل منهما اخص من نقض الاخر كالانسان والفرس فلا محالة مناك بعض خارج عن المساسين فجمع بعضا مما فتحق مادة الاجتماع بعد حقوق مادة الافراق في الكل لا نقول تامل والله تعالى اعلم تمت في ٨٧